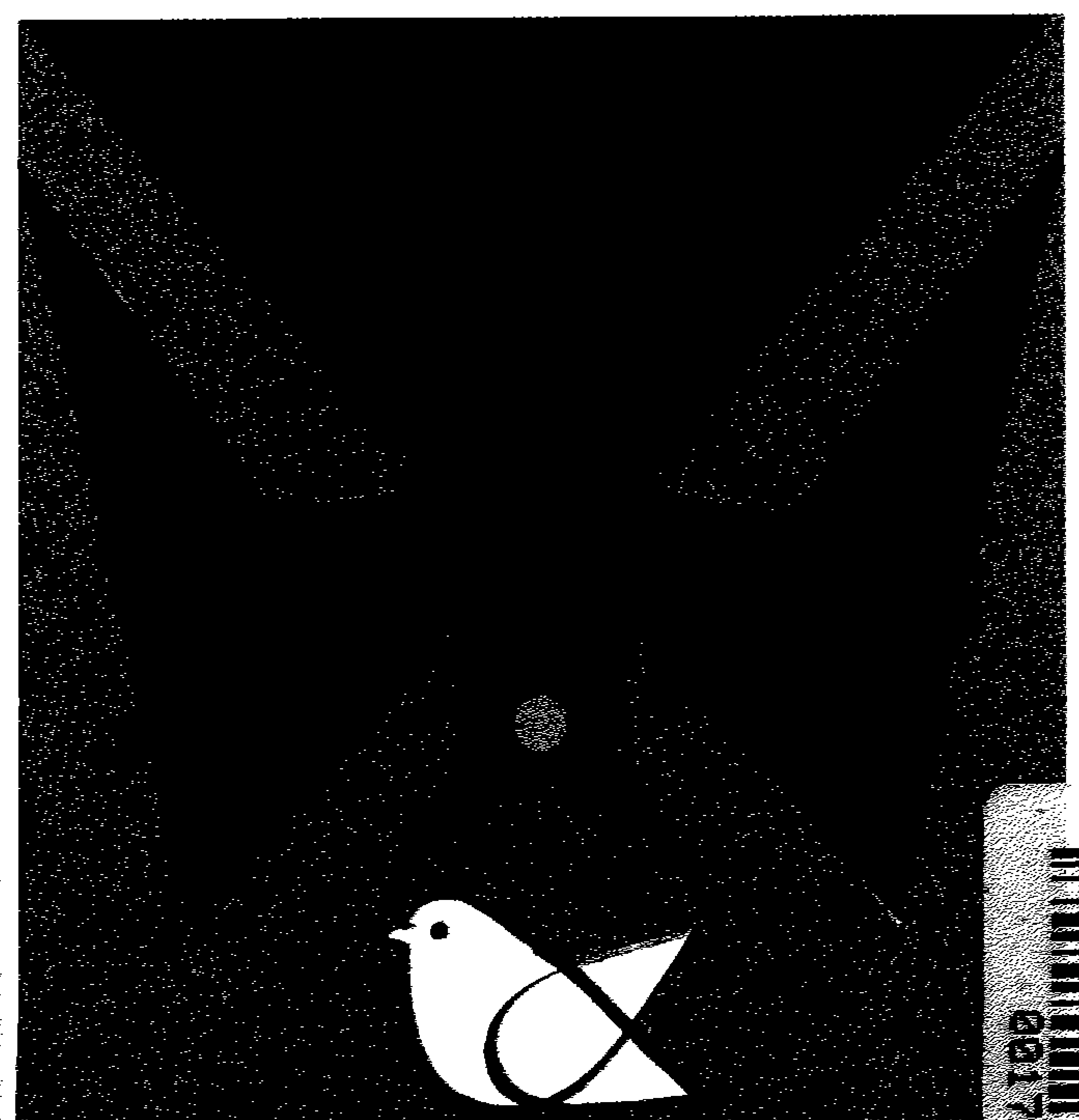
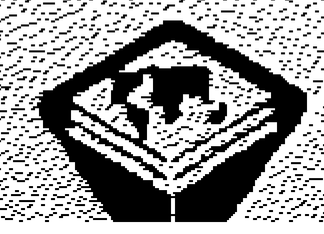
فولكر برتس

نظام الصراع في الشرق الأوسط



خاطر الملازمة لعملية التسوية



مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق

نظام الصراع في الشرق الأوسط

المخاطر الملازمة لعملية التسوية

فولكر برتس

نظام الصراع في الشرق الأوسط

المخاطر الملازمة لعملية التسوية

مركز الدراسات الاستراتيجية
والبحوث والتوثيق

مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق
بئر حسن ـ شارع السفارات ـ بناية تابت
تلفون: ٦٠١٠٩٢ـ ٨٢٠٩٢٠ ـ ٨٣٣٦٩٨
فاكس: ٨٣٥٤٩٥ (٠١)
ص. ب.: ٥٦٦٨/١١٣
بيروت ـ لبنان

(الآراء الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها المركز)

الطبعة الأولى
بيروت ـ ١٩٩٧

المحتويات



على سبيل التمهيد

الشرق الأوسط بعد الانتخابات الإسرائيلية بين التجميد وإعادة البناء الاقليمي

يحتوي هذا الكتاب على مقالات كتبت ونشرت خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥، أي قبل الانتخابات الإسرائيلية للعام ١٩٩٦. ولكني قررت وأنا أقوم بإعداد هذه المقالات للنشر في هذا الكتاب، أن أحجم عن إجراء ما يتعدى بعض التعديلات والتصحيحات الطفيفة. فهذه المقالات تمثل وجهة نظر محلل يتابع الأحداث ويحاول أن يمنهجها ويشرحها. أما القيام بإعادة التحليل بناء على ما يستجد من أحداث، فهو يخدع القارىء ويظهر فقدان ثقة الكاتب بمنهجه النظري. وإذا كان كل حدث غير متوقع سيدفعنا إلى إعادة كتابة التحليلات السابقة، فإنما يجب أن نشكك في منهجية الكاتب، وعليه في هذه الحال ألا يعيد نشر أعماله أساساً.

ووفقاً لهذا التوضيح، فإن الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة تحتاج إلى تحليل، إلا أن ذلك لا يفترض أنها تتطلب مقاربة مفهومية ونظرية جديدة ومختلفة كلياً. وليس صحيحاً القول إنه تم التنبؤ مسبقاً بنتائج هذه الانتخابات في مقالاتي، ذلك أن التنبؤات لا تدخل أصلاً في إطار ما ينبغي على عالم الاجتماع القيام به. والكثير من الأكاديميين الألمان (وغير الألمان بالطبع) وأنا واحد منهم، والذين يتناولون بالتحليل الشرق الأوسط أو غيره من المناطق، أدركوا أن عليهم أن ينظروا إلى البنى الاجتماعية ـ السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية بدلاً من البرامج والأمزجة السياسية (القابلة للتغير بشكل سريع) في محاولتهم لفهم موضوع بحثهم [1]، وبالتالي فإن انتصار «الليكود» في إسرائيل أو غيرهم من المتشددين في العالم العربي، هو أمر لم يجر استثناؤه مطلقاً في مقالاتي، بل إنه كان دائماً حاضراً كاحتمال قائم في حال فشل الزعماء السياسيون في الشرق الأوسط في إقناع جماهيرهم بأن عملية السلام الحالية مفيدة فعلاً، وتستحق التنازلات التي يفرضها السلام [2].

تجميد العملية السلمية

في أي حال، إن الانتخابات الإسرائيلية في أيار/ مايو ١٩٩٦ تظهر إلى أي مدى أصبحت إسرائيل جزءاً من محيطها الإقليمي لجهة ثقافتها السياسية، إذ تشبه نتائج الانتخابات كثيراً ما يمكن أن نتوقعه في الأردن ومصر وسوريا في حال أتاحت الانتخابات الحرة للناخبين الاختيار بين زعيم

---

(١) أنظر الفصل الخامس: ألمانيا والشرق الأوسط: اتجاهات البحوث والباحثين.

(٢) أنظر الفصل الأول: نظام الصراع في الشرق الأوسط: المخاطر الملازمة لعملية التسوية.

يعد بالسلام مع التنازلات، وبين زعيم آخر يعد بالسلام من دون تقديم أي تنازلات للطرف الآخر. وإن أكثرية الإسرائيليين تفضل «السلام» الذي لا يقدم سوى انسحابات «تجميلية» من الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة. كذلك إن أكثرية الأردنيين والسوريين وغيرهم تفضل نوعاً من «السلام» يحد إلى أقل قدر ممكن العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع إسرائيل. ففي الفترة الراهنة على الأقل، ليست الشعوب في الشرق الأوسط هي التي تصنع السلام بعضها مع بعض، بل إن من يقوم بذلك وفي أحسن الأحوال، هم بعض الزعماء السياسيين المتنورين. وقد لا تعجبنا هذه الفكرة، لكن إهمالها في إدراكنا للعلاقات الدولية يمكن أن يكون مثالياً بشكل خطير.

إن الانتخابات الإسرائيلية تمثل نكسة أو تراجعاً في العملية السلمية، ولكنها لا تشكل نهايتها. وقد أوضحت الدول العربية ذلك بشكل جلي، وأعربت عبر ردود فعلها في الاجتماعات على المستوى الثنائي أو الثلاثي أو في قمة القاهرة، عن قلقها وليس عن غضبها. أما الرسالة التي بعث بها رؤساء الدول العربية، فقد عُين أن تُفهم بوضوح في تل أبيب وواشنطن: إننا قلقون من ابدال بيريز بنتنياهو، ولكننا نعتبر الانتخابات الإسرائيلية شأناً داخلياً، وإننا نتوقع أن تتصرف الحكومة الإسرائيلية بعقلية رجال الدولة، وأن تحترم الاتفاقات التي عقدتها الحكومة السابقة. والشكوك المحيطة بجدية السعي الإسرائيلي للسلام كانت موجودة حتى قبل فوز نتنياهو، وخصوصاً بعد حرب الـ ١٦ يوماً التي شنتها إسرائيل على لبنان في نيسان / أبريل ١٩٩٦.

والحقيقة أن ما يسمى العملية السلمية في الشرق الأوسط والمستمرة منذ عام ١٩٧٤، قد سبق لها أن تعرضت لعراقيل أشد وطأة من «عناقيد

الغضب» ونتنياهو، إلا أن كلا الحدثين يظهـران أن الاتفاقين المعقودين مع الأردن والفلسطينيين لم ينتجـا حتى الآن شرق أوسـط منسجماً ومتنـاغماً كما يحب بعض المعلقين أن يـروا، بل إنه ينبغي النظـر إلى العملية السلميـة بـوصفها جـزءاً من الأزمـات في المنطقـة وسياسـاتها. فهي عمليـة يحاول الـلاعبون الإقليميـون من خلالها أن يحسنـوا مواقعهم مقـارنة بمواقـــع الآخرين. وهـؤلاء اللاعبـون على استعداد دائم لادخال القـوى الخارجية ـ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا ـ لكي تنفذ كل دولة سياستها الخارجيـة وفقاً لمصـالحها، بل لـلاستقواء بهم في صراعهم من أجل القـوة والموارد[٣]. وهذه الصراعات تـدور بشكل جزئي على الأقل، حول المستقبل، أي مرحلة مـا بعد العملية السلمية الحالية. فحق إسرائيل في الـوجود لم يعد موضع تسـاؤل، خصوصاً منذ قـامت منظمة التحريـر الفلسطينية التي لا تزال الممثل الشرعي والـوحيد للشعب الفلسطيني، بتعديل ميثاقهـا الوطني بما يتفق مع القبول بحق إسرائيل في الوجـود. فضلاً عن أنه حتى سياسيي «الليكود» في إسرائيل الذين يتجـاوزون في تفكيرهم مجرد الحاجة إلى الفوز بالانتخـابات، يـدركون تماماً أن السـلام بين إسرائيل وجيرانها لن يتم ولا يمكن الحفاظ على وجود إسرائيـل كدولة ديموقراطيـة من دون تطبيق مبدأ «الأرض مقـابل السلام» على كل الجبهـات، ومن دون تحقيق شكل مـا من السيادة الفلسطينية. إلا أن معرفـة هذا الأمر لا تعني بالضرورة أن يتصرف الزعماء الإسرائيليون بما يتفق مع ذلك.

وبـالتـالي، وعلى الـرغم من استعـداد الجانب العـربي للتعـامل مع

(٣) أنظر الفصل الثالث: الاندماج أو الفصل في سيرورة السلام الشرق أوسطي.

نتنياهو، ومن ابداء الأخير تكراراً لرغبته في معاودة المفاوضات مع كل الأطراف العرب، فإننا لا نتوقع حدوث أي تقدم جوهري بين إسرائيل وسوريا، وبين لبنان وإسرائيل، وكذلك بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في المستقبل القريب. فما دام نتنياهو مصراً على لاءاته ـ لا انسحاب من الجولان؛ لا دولة فلسطينية؛ لا تسوية حول القدس ـ فإن العملية السلمية ستبقى مجمدة حتى لو استؤنف أي شكل من أشكال التفاوض. وهذا سيؤدي إلى خلق وضع صعب لرئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، وللسلطة الفلسطينية بشكل خاص، وللبنان بدرجة أقل. ففي حين يمكن سوريا أن تتعايش مع بقاء عملية السلام مجمدة لفترة، فإن لبنان في حاجة إلى السلام ليواصل برنامج الاعمار ويحافظ على ثقة اللبنانيين والدوائر المالية الدولية. والسلطة الفلسطينية في حاجة إلى التقدم لبناء اقتصادها والحفاظ على شرعيتها.

ولا يمكننا أن نعرف اليوم ما إذا كان نتنياهو سينجح في السنوات القادمة في التخلي عن وعوده الانتخابية غير الواقعية ـ الأمن والسلام دون تنازلات سياسية أو على مستوى الأراضي المحتلة ـ أو التخلي عن حلفائه المتطرفين، أو إذا كانت ستمضي أربع سنوات وسيكون هناك حاجة إلى انتخابات إسرائيلية جديدة لإعادة الحياة إلى العملية السلمية. وما نعرفه هو أن «حل التجميد» هو حل غير قابل للاستمرار طويلاً، وأنه لا يمكن التراجع عن «أوسلو». صحيح أن نتنياهو لم يكن ليوقع على اتفاقيتي أوسلو (أوسلو ـ ١، وأوسلو ـ ٢)، إلا أنه لا يمكنه تجاهلهما، كما لا يمكنه العودة إلى اللعبة التي فرضتها حكومة الليكود الأخيرة ـ حكومة شامير. فالسلطة الفلسطينية قائمة على الأرض (وإن بسيادة محدودة) ومعترف بها

دولياً، وأي محاولة إسرائيلية لإعادة احتلال مـدن الضفة الغربية التي باتت تحت السلطة الفلسطينية سوف تضطـر القوات الإسرائيلية إلى التعامل مع قوة شرطة فلسطينية حسنة التدريب ومكونة من ٣٠ ألف رجل.

الدلالات الإقليمية

لا يـزال على نتنياهـو أن يـدرك أيضاً أن إسرائيل لا يمكنهـا تجاهل سوريا ومطلبها الشرعي في استعـادة الجولان. وما دام نتنياهو أو غيره من رؤساء الـوزراء في إسرائيل، مصراً على اللاءات الثلاثة، فلن يكـون في وسعه أن يتـوقع السلام مع سـوريا أو لبنـان، أو أن يحقق أي تطبيع حقيقي مع الـدول العربيـة الأبعـد، والتي أقامت في السنتين الأخيرتين بعض أشكـال العلاقات السيـاسية والاقتصادية الحذرة مع إسرائيل. وإن الفكـرة القائلة بأن في وسع إسرائيل أن تتجـاوز دمشق وغـزة، وتقيم علاقـات فعليـة مع الدوحة ودبي والريـاض وتونس، سوف تبرهن عن كونها مجرد وهم. فعلى الرغم من كل الأزمـات العربية الـداخلية، وهي كثيرة، فإن الـروابط المنظمة التي تشد أواصر العالم العربي لا تـزال من القوة بما لا يسمح لدول الخليج العربي أو دول المغرب بأن تتجـاهل كلياً مصير فلسطين والجولان وجنوب لبنـان. والجدير بالملاحظــة في هـذا الإطار، أن قطـر التي افتتحت ممثليـة تجارية لها في تل أبيب قبل يومين فقط من الانتخابات الإسرائيلية، قد أعلنت أن أي خطوات تطبيعية أخرى سوف تعتمد على تقدم عملية السلام. وكذلك فإن إسرائيل بموقفهـا المتشدد من قضايـا القدس والفلسطينيين والجولان، سوف تفشل أيضاً في بعث الـدفء في ثنايا سلامهـا البارد مع مصر، ناهيك بفشلها أيضــاً في إقامة علاقـات طبيعية مع بلدان مثل السعوديـة والكويت والجزائر.

إن السياسـات التي وعد نتنياهـو بها سوف تخيب آمـال كل الذين راهنـوا على فـوائد السـلام بعـد «أوسلـو» ومعـاهـدة السـلام الأردنيـة ـ الإسرائيلية. وهؤلاء ليسوا محصورين فحسـب بالشركات الدولية التي رأت في إسرائيل فجأة مكاناً جاذباً للاستثمار، بل ينطبق ذلك أيضاً على الرأسمال الإسرائيلي. فمنذ «أوسلو» وبفعل تداعياتها، شهدت إسرائيل طفرة اقتصادية لا سابق لها. وبما أن الضغط الدولي نـادراً ما ينتج منه ما كـان يؤمل به في إسرائيل ـ وهو أيضاً ما حدث في سوريا على سـبيل المثال ـ فإنه لا يمكننا أن نتوقع أن تفرض الـولايات المتحدة وأوروبا على القيادة الإسرائيليـة سياسة إقليمية أكثر تمحوراً حول السلام. ولكن مع انتهاء الطفرة الاقتصادية تحت تأثير تجميـد العمليـة السلمية، ومع عـدم رضى الـرأسمال المحلي وإدراك المواطنين الإسرائيليين ـ كما يمكن أن نتوقـع ـ أن سياسات نتنياهو لن تعزز أمنهم، فإن كل ذلك سوف يساعد الحكومة الإسرائيلية على إدراك الحقيقة.

السياسة الواقعية

بما أنـه لا يمكن تـوقع عائدات مـن السلام مـا دامت العمليـة التي يفترض أن تأتي بهذه العـائدات (عبر خفض الانفـاق على التسلح وزيـادة التجـارة والتعـاون الإقليمي وتـدفق الـرأسمال الـدولي على منطقـة أكثـر استقراراً) مجمدة. وكذلك لا يمكن توقع نشوب أزمات رئيسية حول توزيع هذه العـائدات، بل يبدو أن مثل هذه الأزمـات الناتجة من أنماط جـديدة من التعـاون والتنافس إنما تنشـأ بين دول إقليمية مختلفـة كما هي الحال على سبيل المثال بين مصر والأردن، وهو مـا اتضح في المؤتمرين الاقتصاديين في الدار البيضاء وعمان في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ على التـوالي. ويبدو في الوقت

الحالي أن أزمات الشرق الأوسط ستحافظ على طبيعتها المتمحورة حول السياسة الواقعية وسياسة القوة. ويرجح أيضاً أن تحافظ السياسات الخارجية الإقليمية على انعكاس مقولة «الكل أو لا شيء» على الأمن والعلاقات الدولية، وذلك يعني إدراك العمليات الدولية على نحو يفترض أن «كل ما يكسبه جاري في مجال الأمن هو إضعاف لأمني» [٤]. ومن المستبعد أن تناقش الدول العربية مع إسرائيل مفاهيم الأمن التعاونى ما دامت إسرائيل لا تريد مناقشة موضوع السلطة الفلسطينية والجولان والقدس. وهذا يعني بدوره أنه من المستبعد جداً إعادة إحياء المفاوضات المتعددة حول ضبط التسلح والأمن الإقليمي التي بدأت عام ١٩٩١ إثر مؤتمر مدريد. فهذه المفاوضات وصلت إلى نقطة باتت في حاجة ملحة إلى مشاركة سوريا ولبنان. إلا إن كلا البلدين أوضحا أنهما لن يشاركا في المفاوضات المتعددة ما لم يتم احراز تقدم جوهري على المسار السوري ـ الإسرائيلي.

هناك ثلاثة أمور غالباً ما يشار إليها في المنشورات الصحافية والدوائر السياسية على أنها تشكل عوامل التفجير في الشرق الأوسط، ولكنني لا أتوقع أنها ستكون القضايا الرئيسية للأزمة الدولية في هذه المنطقة.

فأنا أولاً، لا أتوقع أن تشكل القضايا الأيديولوجية ـ كالتساؤل عما إذا كان ينبغي أن تكون أنظمة الدولة أقل أو أكثر علمانية أو بالأحرى إسلامية ـ محوراً للتوتر بين الدول في الشرق الأوسط في المستقبل المنظور، بل العكس هو الصحيح، لأن النخب السياسية على ما يبدو قد توافقت على

(٤) أنظر الفصل السادس: دينامية التسلح في الشرقين الأدنى والأوسط؛ والفصل الثانى: مفاهيم الأمن والتعاون في الشرق الأوسط.

أن يؤخذ النظام القائم في كل بلد كمعطى قائم، وعلى أن أي زعزعة للاستقرار الإقليمي تتسبب فيها المجموعات الإسلامية القتالية ستجبه بشكل مشترك. والدول العربية التي شاركت في مؤتمر شرم الشيخ في آذار / مارس ١٩٩٦ أظهرت بالتأكيد ميلها لمثل هذا التوجه. والجدير بالملاحظة أنه في حين لا يزال التعاون الاقتصادي بين الدول العربية متدنياً، [٥]فإن التعاون بين وزارات الداخلية ووكالات الأمن الداخلي للدول العربية قد تنامى بشكل هائل. ويصح ذلك بشكل خاص على الدول التي تعانى أزمات داخلية رئيسية بين حكوماتها والحركات الإسلامية المعارضة كالجزائر وتونس ومصر. ولكن يبدو أنه حتى دول مثل السودان وسوريا وغيرهما من البلدان، قد أخذت تتشدد مع المجموعات الإسلامية المعارضة لدول عربية أخرى، والتي سبق لها أن استضافتها وتحملتها، إن لم نقل ساندتها في فترة سابقة. غير أنه ينبغي ألا نتجاهل أن بعض الدول التي عانت إفرادياً اضطرابات سياسية وأعمال عنف، سوف تستمر في اتهام جيرانها أو دول إقليمية أخرى بأنها مصدر تلك القلاقل ـ كما حدث في حالة إيران والبحرين اللتين تبادلتا الاتهامات في صيف ١٩٩٦. ولكن أدلجة السياسات الإقليمية وإعادة أدلجتها لا يدخلان في جدول الأعمال الإقليمي في المنطقة.

ثانياً، إننا لا نتوقع نشوب أزمات عنيفة بين الدول تتمحور حول المياه والموارد المائية في الشرق الأوسط؛ المياه في الشرق الأوسط شحيحة، ولكن ليس إلى الحد الذي يرغم اللاعبين الإقليميين على خوض الحرب من أجلها. فما تحتاج إليه المنطقة لحل مشاكلها المائية هو قبل كل شيء سياسة تسعير واقعية ومراجعة للسياسات الزراعية في الكثير من بلدان المنطقة التي

(٥) أنظر الفصل الرابع: التعاون الاقتصادي العربي: رؤية اقتصادية من الخارج.

لا تزال تحاول أن تروج لتصدير المياه ـ على شكل بندورة أو بطيخ...الخ. إن الحديث عن «حروب مائية» مستقبلية من قبل النخب السياسية الإقليمية ليس سوى وسيلة لتحويل أنظار الناس عن أخطاء السياسات الحكومية، وخصوصاً في مجال كلفة المياه والري. فإذا ما توافرت الإرادة السياسية ومناخ الاستعداد للتعاون، فإنه يمكن حل مشاكل المياه في المنطقة من دون التسبب بعطش أي بلد. إلا أنه لا يمكن أن نتغاضى عن أن بعض الدول في المنطقة سوف تستمر في استخدام المياه والتحكم بمصادر المياه كمصدر للقوة ـ للضغط على جيرانها. ويبرز ذلك أكثر ما يبرز في العلاقة بين تركيا وسوريا والعراق؛ إن مياه دجلة والفرات ليست شحيحة، إلا أنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاقية ثلاثية الأطراف لتوزيع مياه النهرين، ذلك أن تركيا لا تزال تستخدم تحكمها بمصادر المياه لأغراض سياسة القوة الإقليمية. كذلك يمكن توقع أزمات مشابهة بين مصر والسودان، وأساساً بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

ثالثاً، من المستبعد أيضاً أن تنشب أزمات بين دول المنطقة بسبب الأقليات القومية أو الحركات الانفصالية، إذ يبدو أن هناك مصلحة مشتركة واسعة بين النخب السياسية في المنطقة تقضي بالحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الفردية وعدم وضعها موضع التساؤل. وفي هذا المجال، يبدو أنه حتى الدول ذات العلاقات المتأزمة في المجالات الأخرى كسوريا وتركيا وإيران، قد برهنت عن كونها قادرة على التعاون في ما بينها لجهة مصلحتها المشتركة في الحد من تطلعات السكان الأكراد في شمال العراق للاستقلال وانشاء دولة. فكل هذه الدول تخشى من أنه إذا بدأت إحدى الدول بالتفكك، فإنه يمكن لهذه الظاهرة أن تنتشر بحيث يصبح مستحيلاً

احتواء تفكك الدول جغرافياً.

ولهذا السبب وعلى الرغم من الخلافات السياسية وتلك المتعلقة بالأراضي بين مصر والسودان، فإنه ليس للقاهرة أي مصلحة في نجاح الانفصاليين الجنوبيين، وكذلك فإن المغرب لن يدعم مطالب البربر في الحكم الذاتي أو الانفصال عن الجزائر.

مشاريع لنظام إقليمي جديد

وكما ذكرنا، فإن موضوع النزاع الرئيسي في الشرق الأوسط في الوقت الراهن يتصل بالعملية السلمية الجارية ويتجاوزها في الوقت نفسه. وهذه الأزمة التي لا تزال في مرحلة النشوء، تدور أساساً حول مشاريع استراتيجية متنافسة لاعادة تركيب الشرق الأوسط ـ أي حول إعادة تعريف الشرق الأوسط وإعادة تنظيم العلاقات داخل المنطقة وبينها وبين محيطها الدولي الأوسع. وقد باتت إعادة التعريف هذه ضرورية استجابة لحاجات العملية السلمية نفسها التي من المرجح أن تجعل الفهم الجيوسياسي القديم غير ذي صلة، وهو الفهم الذي يستند إلى النزاع العربي ـ الإسرائيلي. كذلك فإن إعادة التعريف هذه تشكل نوعاً من الاستجابة لنشوء تكتلات جيواقتصادية كبيرة في مناطق أخرى من العالم.

ويمكن في الوقت الحالي ومع بعض التجريد، أن نميز بين ثلاثة مشاريع متنافسة (ولكن ليس بالضرورة متنافية) لهذا النظام الإقليمي الجديد؛ الأول هو ما يسمى «الشرق الأوسط الجديد» أو الشرق أوسطية. ولقد صاغ هذا المشروع بأوضح تفاصيله شمعون بيريز وحكومة العمل. وهو توافق مع تفكير الإدارة الأميركية حيال الصورة التي ينبغي أن يبدو

فيها الشرق الأوسط بعد إحلال السلام بين إسرائيل وجيرانها، إلا أنه ليس مجرد رؤية للسلام في الشرق الأوسط، بل يمكن الحديث عن مشروع نظام إقليمي يجعل إسرائيل جزءاً لا يتجزأ من المنطقة ويجعلها مركز المنطقة ـ مع الأردن والسلطة الفلسطينية كشركاء ثانويين. أما بقية دول المنطقة فعليها أن تجد مكاناً لها حول هذا المركز: عليها ان ترتبط به، وأن «تنضم إلى القافلة»، وإلا فإنها ستبقى على الهامش. ولقد وجد هذا المشروع تجسيده الأكثر وضوحاً حتى الآن في المؤتمرين الاقتصاديين في الدار البيضاء وعمان، وفي المصرف الإقليمي للتنمية والاعمار الذي بات على وشك التأسيس. والأطراف الأكثر اهتماماً بهذا المصرف هم إسرائيل والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية والقاهرة ـ بما أن المركز الرئيسي للمصرف سيكون في مصر.

والمشروع الثانى لإعادة البناء الإقليمي يمكن تسميته المشروع العربي. ومن الواضح أنه يستهدف الرد على مشروع «الشرق الأوسط الجديد»، إلا أنه لم يعرض بعد بشكل مفصل وواضح. وهو يدعو أساساً إلى إعادة الروح إلى الجامعة العربية وغيرها من مؤسسات التعاون العربي في سبيل انشاء سوق عربية مشتركة، أو على الأقل تقليص الحواجز الجمركية وغير الجمركية في التجارة العربية البينية. ولا يحاول هذا المشروع أن يستثني إسرائيل في المنطقة، ولا هو يريد وقف العملية السلمية، ولكنه لا يقبل بأن تصبح إسرائيل مركزاً للمنطقة، بل إن المركز الجيوسياسي لهذا المشروع هو مثلث عربي يتمثل في تحالف ثلاث دول عربية هي مصر والسعودية وسوريا. وقد حاولت هذه الدول الحفاظ على روابط التعاون السياسي في ما بينها منذ نهاية حرب الكويت، كما أنها سيطرت إلى حد كبير

على مسار السياسات العربية المشتركة وطابعها.

والمحاولة الثالثة لإعادة تعريف المنطقة تتمثل في ما يسمى «مشروع برشلونة». وهو مشروع له تعريفه الواضح بالمفهوم الجيوسياسي، إذ يهدف إلى انشاء منطقة أوروبية ـ متوسطية تنعم بالسلام والاستقرار، ويرى إلى البحر المتوسط حلقة اتصال ـ وليس حدوداً ـ بين أوروبا وبلدان شمال إفريقيا وبلدان المشرق. ويدعو هذا المشروع إلى انشاء شبكة من العلاقات عبر المتوسطية. وإن مشروع «برشلونة» هو أولاً وأساساً انعكاس للمصالح الأوروبية. والدول العربية (ناهيك بالدول الأخرى غير الأوروبية) لم تحاول حتى أن تنسق مواقفها إزاء هذا المشروع قبل عقد مؤتمر برشلونة الذي أطلق فيه المشروع رسمياً في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥. وبالتالي فإن «مشروع برشلونة» يعرض أساساً لتصور أمني أوروبي، ويحاول أن يجد الطرائق التي تحول دون عدم الاستقرار في شمال إفريقيا أو المشرق، والذي قد يهدد الاتحاد الأوروبي. وفي مقابل ذلك تعرض أوروبا تبادلاً تجارياً حراً بشكل جزئي[٦]، وزيادة مساعداتها المالية، وتطوير حوار سياسي أكثر تنظيماً كمقدمة لانشاء بنى عبر متوسطية مشتركة. وعلى هذا النحو نرى أن مشروع «برشلونة» يحتوي على عنصر قوي من السياسة الرمزية. ولكن وعلى الرغم من أن ما يسمى المبادرة المتوسطية للاتحاد الأوروبي قد فشلت في الحصول على ما كانت تتوقعه من ردود فعل ايجابية، وخصوصاً من الدول العربية، فإن «مشروع برشلونة» قد قوبل بالترحيب

---

(٦) التجارة الحرة التي يعرضها الاتحاد الأوروبي هي تجارة جزئية لأنها تستثني المنتجات الزراعية. وفي هذا المجال، فإن الاتحاد الأوروبي لا يزال يعتمد سياسة تقوم على مفهوم الحماية، ويدعو في الوقت نفسه ولأسباب وجيهة، جيرانه الجنوبيين إلى التخلي عنها.

من معظم دول المنطقـة. ويعود ذلك جـزئيـاً إلى أن المشروع يعد بما كـانت تطالـب الدول العربيـة به منـذ سنين: تدخل أوروبي سيـاسي أكبر (وليس اقتصادي فحسب) في شـؤون المنطقة. فإذا كـان ممكناً أن تعتمد الـولايات المتحدة على شريك استراتيجي واحد لها في الشرق الأوسط هو إسرائيل، فإن السيـاســة الأوروبيـة غير قـادرة على ذلـك. ولأسبـاب جيـوسيـاسيـة وجيواقتصادية في آن، لا يمكن أوروبـا على الاطلاق أن تتجاهل أن كل دول جنوب المتوسط وشرقه هي جيران لها.

أضف إلى ذلك أن «مشروع برشلونة» يحظى باهتمام الدول العربية لسبب إضـافي آخر هـو أنـه لا يتعارض مع مشـاريعهم العـربية. وهـو لا يتعارض مع إعادة تفعيل المؤسسات العربيـة أو انشاء سوق عربية، بل إنه يعرض الدخول الإفرادي لكل دولة متـوسطية غير أوروبية في علاقة تعاون مع الاتحاد الأوروبي، ويسعى لتعزيز التواصل وانشاء بنى تعاونية مع أي مجمـوعـة من هـذه البلـدان إذا مـا طبـت هي ذلك. وهكـذا، فإن «مشروع برشلونة» لا يتطلب أن يتعاون العرب والإسرائيليون معاً أكثر مما يرونه هم مناسباً. واللافت أن هذه المقاربة قد مكنت إسرائيل وسوريا ولبنان وغيرهم من أن يشاركوا في حوار مشترك ومتعدد الطرف تحت مظلة برشلونة ـ وهو حوار يشمل شـؤوناً اقتصـادية وثقـافية وأمنيـة. وبما أن هذا المشروع لا يحاول أن يفرض أي نـوع من التعاون على بلـدان ليست مستعدة لـه، فإنه على الأرجح المشروع الإقليمي الأكثر واقعية في الوقت الراهن، شرط أن تكون أوروبـا نفسهـا مستعدة لنفـخ الحياة فيـه، وليس التضحيـة بـه من أجل سياسات حمائية صغيرة.

الفصل الأول

نظام الصراع في الشرق الأوسط

المخاطر الملازمة لعملية التســوية

ظل تعبير «عملية السـلام الشرق أوسطية» يستخـدم طوال عشرين سنة كتعبير ملطف لوصف المحاولات الأميركيـة والسـوفياتية ـ الأوروبية أحيـاناً ـ لاحتواء النزاع العـربي ـ الإسرائيلي، ولكن هذا التعبير بدأ يستخدم منذ عام ١٩٩١ لأول مرة للإشارة إلى جهـود حقيقية لبناء السلام، ذلك أنه على الرغم من أن النزاع العربي ـ الإسرائيلي لـم تتم تسويته بعد، إلا أنه قابل للتسوية. وهناك مجموعة من التطورات الإقليمية والدولية التي أدت إلى هذا المنعطف، مثل واقعية منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تغذيها عناصر مختلفة كـالأزمة السياسيـة والمالية للقيـادة الفلسطينية في المنفى، وإدراك اللاعبين الاجتماعيين في الأراضي المحتلـة لوضعهم. ثم إن هنـاك أيضاً تغيير الحكومة الإسرائيلية، إذ حلت محل حكومة الليكود ـ التي جـاءت مشاركتها في محادثـات مدريـد نتيجة لخضـوعها للضغط الأميركي، ولم تكن وليـدة قناعة ـ حكومة العمل الأكثر واقعية. وكانت هناك أيضاً مسألة فقدان الموقع الاستراتيجي العـالمي التي كـان على سـوريـا وإسرائيل بشكل خـاص، أن تـواجهاهـا لـدى انتهاء الحرب البـاردة. إلى ذلك، فقـد أدرك العراق خـلال العـامين ١٩٩٠/ ١٩٩١، وإن متأخـراً، أنـه لم يعـد في الإمكـان استغـلال تنـاقضات القـوى العظمى. طبعـاً علينا أن نضيف إلى العـوامل التي جعلت

القوى الإقليمية أكثر استعداداً للمساومة، هزيمة بغداد في حربها على الكويت التي ترمز في الوقت نفسه إلى هزيمة القومية العربية. وينطبق الأمر نفسه على سقوط صواريخ السكود داخل إسرائيل، ما برهن من طريق القوة، على أنه لم يعد في الامكان حسبان مرتفعات إستراتيجية محتلة ضمانة أمنية.

لقد بات السلام الإقليمي في الشرق الأوسط ممكناً، إلا أنه لا يزال غير مؤكد، على الرغم من توقيع الاتفاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وأيار/ مايو ١٩٩٤، ومعاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤. وينبغي بذل جهود كبيرة للحفاظ على دينامية عملية السلام التي لا تزال هشة، على الأقل حتى نهاية فترة الخمس سنوات الانتقالية التي حددها إعلان المبادىء الإسرائيلي ـ الفلسطيني. وفي إطار هذه الفترة الزمنية المحددة، يركز هذا المقال على مواطن الخطر والنزاع الرئيسية القائمة، والمحتمل بروزها في الشرق الأوسط، ويناقش في هذا المجال خمسة احتمالات محددة، خالصاً في كل منها إلى فرضية تفتح الباب أمام المزيد من المناقشة. فبعد عرض تمهيدي لبنية الصراعات في إطار النظام الإقليمي الشرق أوسطي الأوسع سيعالج المقال في المقام الثانى، مسائل الأمن العسكري والتسلح في المجال العربي ـ الإسرائيلي الكلاسيكي. وسيعرض من ثم لتوقعات ومخاوف النخب المتصلة بشرق أوسط جديد. ويقودنا ذلك إلى مشكلة القبول الداخلي بعملية السلام الجارية ونتائجها المتوقعة. وأخيراً، يتطرق المقال باختصار إلى الصراعات الداخلية على السلطة في البلدان العربية.

الطبيعة النظامية لبنية الصراع في الشرق الأوسط

يعتبر الشرق الأوسط، إجمالاً، وبغض النظر عن التعريف الجغرافي ـ السياسي المستخدم (الشرق الأوسط والشرق الأدنى أو العالم العربي... الخ) نظاماً إقليمياً أو نظاماً دولياً فرعياً، أي أنه عبارة عن مجموعة من الدول تتسم بالجوار الجغرافي وبوتيرة كثيفة من التفاعلات في ما بينها [١]. أما في ما يتعلق ببيئة الصراع في المنطقة، يبدو من المناسب الحديث عن تفاعلية شديدة لنظام صراع يمتد إلى ما وراء جنوب شرق المتوسط، شاملا في آن معاً دول الخليج الفارسي ودول المغرب في صورة هامشية. وهناك داخل هذا النظام تشكيلان نزاعيان رئيسيان ومجموعة من التشكيلات الثانوية؛ والتشكيلان الرئيسيان هما النزاع العربي ـ الإسرائيلي الكلاسيكي أو النزاع في الشرق الأوسط، والنزاع في الخليج الفارسي وشبه الجزيرة العربية. ولكن لا يمكن لاعتبارات عملية ونظرية الفصل بين هذين التشكيلين. وبالتالي، وعلى نقيض تشكيل الحرب الباردة سابقاً في أوروبا، لا يمكن أن نضع التشكيلين الرئيسيين على خط مواجهة مركزي واحد، ولا يمكن أن نفهمهما من منطلق توازن القوى [٢].

وعلى الرغم من كل محاولات التبسيط المرتبطة بالنماذج التحليلية، يمكن أن نتصور نظام الأزمة في الشرق الأوسط بأنه عبارة عن مجموعة من أباريق الشاي والأنابيب المتصلة، بحيث إنه إذا غلت الماء في السعودية، على سبيل المثال،فإن الأبريق قد يصفِّر في مصر أو المغرب. أما من الناحية

(١) أنظر جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦). The Arab System: Opportunites. Constraints. and Pressures". in:Bahgat Korany / Ali E. Hillal Dessouki (eds). The *Foreign Policies of Arab States*. (Boulder: Westveiw. 1984).

(٢) فولكر بيرتس، «ديناميه التسلح».

العسكرية، فإن أفضل وصف للطبيعة النظامية لبنية الأزمة في المنطقة هو ذاك الذي يعتمد على مبدأ الانتشار [٣]. وبما أن هناك تشكيلين رئيسيين مترابطين، فإن علينا أن نتعامل مع ديناميـة محددة من انتشار التسلح والتهديدات المتبادلة، إذ إن التهديدات الاعتبارية غالباً ما تؤدي إلى التأثير في النظام ككل بدلاً من أن تتركز على منافس رئيسي في دولة محددة. لذلك، فإن سوريا وإسرائيل تشعران بأن كلاً منهما تهدد الأخرى. ولكن سوريا تشعر أيضاً بأنها مهددة من تركيا والعراق؛ والعراق وإسرائيل تشعران بأن كلاً منهما تهدد الأخرى؛ وكذلك، فإن إيران والعراق تتعاملان حتى الآن بنوع من انعدام الثقة في ما بينهما. كما أن السعودية والدول الخليجية الصغيرة تعتبر كلاً من إيران والعراق عنصر تهديد لها. وأي صفقة للأسلحة تبرمها السعودية تليها تلقائياً مطالبة تل أبيب بالحصول على أنظمة تسلح أكثر تقدماً لموازنة الأسلحة السعودية والحفاظ على التفوق النوعي الإسرائيلي. وبما أن الصدام بين السعودية وإسرائيل هو أمر غير متوقع، فمن شبه المؤكد أن تشعر سوريا، وعلى الأرجح غيرها من الدول المجاورة لإسرائيل، بأنها مهددة، الأمر الذي يغلق دائرة التهديد والتسلح الإقليمية [٤]. ولقد ازداد هذا التداخل النظامي في تشكيل الأزمة الإقليمية في الثمانينات وأوائل التسعينات من خلال انتشار الصواريخ المتوسطة المدى التي أسفرت عن تقليل أهمية المسافة الجغرافية بشكل جوهري.

---

(٣) هناك بالطبع أبعاد إضافية أخرى، مثل مشاركة دول مجلس التعاون الخليجي في المفاوضات المتعددة، والبعد الأمني للمهاجرين المصريين والفلسطينيين في الكويت والسعودية، وعرض القوة لمصر وإيران، بما في ذلك ادعاء القاهرة بوجود دور لها في أمن الخليج الفارسي والمساعدة المالية لإيران للمجموعات الإسلامية في لبنان، وعلى الارجح في كل من مصر والجزائر ودول عربية أخرى.

(٤) لمزيد من التفاصيل أنظر: فولكر بيرتس «دينامية التسلح».

وبالنظر إلى طبيعة نظام بنية الصراع في الشرق الأوسط، فإن السلام لن يكون على الأرجح ممكناً إلا من خلال تسوية شاملة للمنطقة ككل؛ وهي تسوية قد تتألف من سلسلة من المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف، ويجب تحصينها عبر انشاء هيكلية دائمة للتفاوض والتعاون على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

ولقد بُذلت جهود جدية منذ عام ١٩٩١ للتوصل إلى تسوية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي التقليدي، وذلك على قاعدة التسويات الثنائية والدعم الاقتصادي العالمي. أما في منطقة الخليج، فيبدو أن سياسات اللاعبين الدوليين والإقليميين تتبع خطوطاً تقليدية أكثر وغير صحية. ونحن نرى أن المقاربة القائمة على «الاحتواء المزدوج» لإيران والعراق، والتي تشمل استمرار الحظر على العراق لفترة غير محددة، وعلى العلاقات العسكرية الثنائية بين دول غربية ودول الخليج، لن تخدم سياسة التوصل إلى تهدئة المنطقة وتأمين استقرارها، بل هي ستعزز نزعة العراق إلى الانتقام... أو لعلها تؤدي على الأقل إلى قيام العراق باتباع سياسة التهديدات المحدودة ووخز الأبر، كما فعل عندما حرك قواته بشكل استفزازي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ ـ وهي ستحول دون تعميق ركائز مجلس التعاون الخليجي، كما ستقوض أيضاً كل المحاولات الرامية إلى انشاء هيكليات تعاون إقليمية فرعية في منطقة الخليج الفارسي. وبفعل طبيعة نظام العلاقات الإقليمية، من السهل أن تفيض التواترات السياسية والعسكرية في منطقة الخليج إلى المحور العربي ـ الإسرائيلي في الشرق الأوسط.

السلام من دون نزع التسلح

ومن وجهة النظر غير العاطفيـة لمراقب من بعيد، يبدو أن الاعترافات المتبادلة والتسويـات الجزئية التي أنجزت حتى الآن بين إسرائيل وجيرانها، غير قـابلـة للعـودة عنهـا. ولكن حتى في هـذه الحالـة، فإن مسـائل الأمن العسكري تبقى إشكالية، وهي قد تبقى كذلك لبعض الوقت، وإلى أن يحدث تقدم معين على الصعيد السياسي.

ولا يـزال هنـاك بين إسرائيل وجيرانها، وخصـوصـاً بين إسرائيل وسوريا، قـدر كبير من انعدام الثقة المتبادلة يكاد أن يكـون متماثلاً تماماً. فهناك على الأقل قطـاع كبير من النخب العسكريـة والسياسيـة في كل دولة يشك في أن تكـون الدولـة الأخـرى تسعى فعلاً لتحقيق سـلام دائم وليس مجرد تحسين لبيئتها الأمنيـة. ولا يزال الإيمان بأن الصهيـونية، وبـالتالي إسرائيل، لا تمثل سـوى مشروعـاً حربيـاً تـوسعياً، متجـذراً لـدى الجانب العربي [5]. وبالتالي فإن قطاعاً كبيراً من النخبة العربية يعتبر أن المفاوضات المرتقبة حول الوضع النهائي لـلأراضي المحتلة، وليس اتفاق غزة ـ أريحا أو معاهدة السلام الإسرائيلية ـ الأردنية، تمثل الاختبار الحقيقي لجدية عملية السـلام وديمومتهـا. إن حجم نجـاح الاختبار الفلسطيني سـوف يحدد في النهـاية مـا إذا كـانت التسويـة الإقليميـة والعلاقـات الثنـائية الأردنيـة ـ الإسـرائيلية والإسـرائيلية ـ السـورية والإسرائيلية ـ السـعودية والإسرائيليـة ـ المصريـة ستتطور إلى مـا هـو أكثر من عـلاقات جـوار غير

(٥) لتعبير واضح عن الرأي القـائل بأن عملية السـلام ليست سوى استمـرار للمشروع التوسعي الصهيونى أنظـر: حامـد الفرحـان «أخطار عمليـة السلام على المسـارين الاردنى والفلسطيني»، **المستقبل العربي**، عدد ١٨٩، أيلول / سبتمبر ١٩٩٤.

عدائية، يشوبها الحذر والتشكيك والبرودة.

ويضطلع العسكريون في كل دول المنطقة، وخصوصاً في إسرائيل وسوريا، بدور أساسي في عملية صنع القرار في مجالي السياسة الخارجية والسياسة الأمنية. ويمكن وصف العقلية السائدة لدى الزعماء السياسيين والعسكريين في هذه البلدان بأنها عقلية اللعبة مجموعها صفر في ما يتعلق بالمسائل الأمنية والدولية، وهي مثابة مقاربة متطرفة في «واقعيتها» لسياسة القوة. وترتكز هذه العقلية السياسية على قناعة متجذرة بأن ما يربحه جارك على الصعيد الأمني يؤدي بالضرورة إلى خسارة في أمنك الخاص [٦]. ولا تزال مفاهيم من نوع الأمن التعاوني بعيدة جداً مما يمكن لقادة هذه البلدان العسكريين والسياسيين أن يكونوا على استعداد للتخطيط له [٧].

ومن المرجح أن تقوم عملية السلام الحالية بالتوسع في إجراءات تعزيز الثقة وبناء الأمن. ولقد طبق بعض هذه الإجراءات منذ زمن طويل على كل خطوط الجبهات العربية ـ الإسرائيلية للحؤول دون أي تصعيد «غير متعمد». إلا أنها لا تحول دون التصعيد المتعمد كما برهن عن ذلك غير مرة كل من سوريا وإسرائيل في جنوب لبنان. وفي الوقت نفسه، على المرء ألا يتوقع أي خفض جوهري للتسلح في المنطقة أو أي تقليص في الموازنات العسكرية ـ أقله في ما يتعلق بسوريا وإسرائيل [٨]. ولا يعود ذلك إلى

---

(٦) خير مؤشر على هذه العقلية في إسرائيل هو المناقشة الدائرة حول مرتفعات الجولان المحتلة، التي يتم التشديد فيها على مخاطر الانسحاب الإسرائيلي، وليس على احتمالات تعزيز أمن البلدين عبر إعادة الجولان لسوريا كمنطقة منزوعة السلاح.

(٧) لدراسة آفاق الأمن التعاوني في الشرق الأوسط، أنظر: Efraim Karsh / Yezid Sayigh, "A Cooperative Approach to Aab - Israeli Security", in: *Survival*, Vol. 36 (Spring 1994), pp. 114 - 125.

(٨) أنظر: Alan Platt (ed.), Arms *Control and Confidence Building in the Middle East*, Washington, D. C. (United States Institute of Peace) 1992; Gerald M. Steinberg, "Middle East Arms Control and Regional Security", in: *Survival*, vol. 36 (Spring 1994), pp. 126 - 141.

التشكيك المتبادل لدى كل من سوريا وإسرائيل فحسب، بل لانخراط كل منهما الفاعل في نظام الصراع الإقليمي الأكبر. أما في الأردن فقد اتخذت بعض الخطوات الحذرة الأولى لاستخدام بعض إمكانات الجيش، وخصوصاً في مجال الأبحاث والتطوير في الحقول المدنية. إلا أن ذلك ترافق مع برنامج تسلح ضخم للقوات الأردنية أمنته الولايات المتحدة للمملكة، بعد توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل [٩]. وما يجعل أيضاً أي تخفيض في الموازنات الدفاعية ـ للأردن وبقية الأطراف الإقليميين ـ أمراً مستبعداً، هو النفوذ السياسي والمصالح الاقتصادية العسكرية، إضافة إلى دور الجيش الداخلي في الحفاظ على الأمن. ويمكن أن نتوقع أن يزداد التسلح في كل من سوريا وإسرائيل لا أن ينخفض. وهكذا، يتوقع أن تحل أنظمة الإنذار المبكر الألكترونية محل الدبابات وبطاريات المدافع على جبهة الجولان. كذلك، يتوقع أن تعوض إسرائيل انسحاب قواتها البرية من الأراضي المحتلة بتوسيع سلاحها الجوي [١٠]. وستسعى سوريا ـ مثلها مثل دول أخرى في المنطقة ـ لزيادة مخزونها من الصواريخ البالستية، والعمل بشكل عام على تحديث أنظمة تسلحها. ويبدو أن تحديث الأسلحة التقليدية ـ يحظى بالأولوية، ولكن سوريا تسعى أيضاً لتحديث أسلحتها غير التقليدية، أي أسلحتها الكيميائية الرادعة [١١]. وقد تقوم سوريا أيضاً بانشاء قوة انتشار سريع للتدخل في أي أزمة قد تحصل في الخليج. إلى ذلك، فإنه إذا ما رضخت دمشق ذات يوم للضغط الدولي ووقعت معاهدة الأسلحة الكيميائية، فهي ستعمد

---

(٩) الحياة، ٩/ ١١/ ١٩٩٤.

(١٠) Steinberg, "Israeli Security and the Peace Process".

(١١) Michael Eisenstadt, "Syria's Strategic Weapons", in: *Jane's Intelligence Review*, vol. 5

إلى استبدال مخزونها من الأسلحة الكيميائية الرخيصة نسبياً، بأسلحة تقليدية رادعة ذات كلفة أكبر.

ولكن، بمقدار ما تبدو إسرائيل غير مستعدة حالياً للتخلي عن قدراتها النووية أو الانضمام إلى معاهدة حظر التسلح النووي، فإن مصر وسوريا ليستا مستعدتين على الأرجح لتوقيع معاهدة الأسلحة الكيميائية. وفي وسعنا أن نفترض أن الدول الرئيسية في المنطقة ستحافظ على قدراتها العسكرية الهجومية والدفاعية ـ حتى لو كان ذلك لمجرد الحفاظ عليها كأوراق تفاوضية في محادثات نزع التسلح المقبلة، وعلى الأقل إلى أن تجد المشاكل السياسية والإقليمية للمنطقة طريقها إلى الحل. وبالتالي فإن المنطقة سوف تستمر في نمط من الانفاق التسلحي يعتبر وفق أي مقياس عقلاني، مرتفعاً جداً. ولسوف تؤدي الضغوط الدولية لدفع الأطراف الإقليميين إلى نزع التسلح أو إلى فرض حظر التسلح على دول بعينها، إلى نتائج عكسية وإلى استثارة معارضة الدوائر العسكرية لسياسات الحكومات المعنية. ولن يسمح القادة العسكريون للزعماء السياسيين بالمضي في ما يعتبره الكثيرون منهم عملية تفاوض محفوفة بالمخاطر الكبيرة إلا بمقدار ما يشعرون أنه لا تزال لديهم الوسائل التي تمكنهم من الحفاظ على الأمن القومي، وأن تسوية النزاعات الإقليمية لن تأتي على حساب مصالحهم الخاصة ومصالح المؤسسات العسكرية.

تكاليف السلام

ولا يقتصر الأمر على العسكر فحسب، بل إن قطاعاً كبيراً من النخب السياسية والاقتصادية والفكرية في كل بلدان الشرق الأوسط، تنتابه

مخاوف عميقة حيال ما ستسفر عنه العملية السلمية والتحديات والشكوك التي ستنجم عنهـا. وهم يتساءلـون ما إذا كانـت هناك منافـع سيعود بها السلام على بلادهم. هذا فضـلاً عن أن هناك في الجانب العربي مخاوف من أن تكون نتيجة التسـوية الإقليمية المرتقبة المزيـد من تفكيك العالم العربي، وأن تـؤدي إلى اعتماد الـدول العـربيـة على إسرائيل، وإلى هيمنـة إسرائيل الاقتصادية والثقـافية على المنطقة [١٢]. ولكن ينبغي عـدم الخلط بين هـذه المخـاوف وبين مـواقف أصحاب الأيـديـولـوجيات الـدينيـة أو غيرهم من المتشـددين ســواء في البلدان العـربيـة أم في إسرائيل ـ الـذين يرفضـون فكرةالتسوية السلميـة من حيث الأساس. فالمخاوف المنتشرة بين النخب في كل بلدان المنطقـة، تنطلق من احتمال أن تفوق تكـاليف التسويـة في كل من البلدان المعنية المنافع التي سيجنيها هذا البلد من عملية التسوية. وعلى الرغم من أن هذه المخاوف قد تكون مبالغاً فيها، إلا أنها تشكل عوامل فعلية تدخل في صنع القـرارات على المستوى الوطنـي. ومما يـزيد الأمور تعقيـداً أن كل فريـق يخشى أو يثمن عاليـاً، أوجهاً مختلفة من الشرق الأوسـط «الجديد» المتوقع.

ففي إسرائيل، أولاً، تتمحـور المخـاوف الـرئيسـة المتصلـة بعمليـة السلام، حول شؤون الأمن العسكـري. ولعل جوزف ألفر محق في افتراضه أن مـوقف إسرائيل من الســلام سـوف يكـون محكومـاً، ولـوقت طـويل، بالشـؤون المتعلقة بـالأمن العسكري بـدلاً من آفاق الانـدماج الإسرائيلي في

---

(١٢) لتحليل نقدي لهذه المخـاوف، انظر، غسـان سلامة، «أفكـار أولية من السـوق الأوسطية» في **التهديدات الشرق أوسطية** (بيروت: مركـز دراسات الوحـدة العربية، ١٩٩٤). وأنظـر كنموذج حول طبيعة هذه المخاوف : ماجـد كيالي، «النظام الإقليمـي الجديد: الإطار الاقتصـاد والأهداف»، **شؤون الأوسط**، العدد ٣٦، (كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤).

المنطقة [١٣] الذي تشدد عليه «الحمائم» في الحكومة الإسرائيلية [١٤]. ذلك أن إسرائيل، وأياً تكن محصلة السلام النهائية، هي التي ستضطر إلى التنازل عن الأرض. وهناك، بالتالي، تيار قوي في كل الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية يطالب بأن تكون أي تسوية، إضافة إلى حجم الانسحاب من الأراضي المحتلة، مرتبطين بما تسميه القيادة العسكرية «حاجات البلاد الأمنية» [١٥]. ومثل هذه المناقشة الدائرة في إسرائيل تعطي الجانب الآخر إشارات غير واضحة، وهي تؤدي إلى تعزيز المخاوف والشكوك بدلاً من أن تساعد على التغلب عليها.

أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، فإن أكبر المخاوف الأساسية يتمثل في احتمال أن تتجمد عملية الحكم الذاتى قبل التوصل إلى تحول حقيقي باتجاه السيادة، الأمر الذي يعني فشل السياسة الاستراتيجية البراغماتية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ ومثل هذا الخوف أوقع القيادة الفلسطينية في معضلة، إذ إضافة أو فضلاً عن كون القضايا الفلسطينية ـ الإسرائيلية الأكثر أهمية (اللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود والعلاقات الدولية والأمن) قد تركت إلى مرحلة التفاوض حول الوضع النهائي التي يفترض أن تبدأ عام ١٩٩٦، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تجد نفسها في حالة تفاوض مع الحكومة الإسرائيلية تكاد أن تكون دائمة حول الأمور الأساسية المتعلقة بالحكم الذاتى (مسائل من نوع الانتخابات الفلسطينية وإعادة انتشار القوات الإسرائيلية والشؤون الاقتصادية والأمن الداخلي... الخ)، علماً أنه من المرجح أن يؤدي عدم ظهور

(١٣) Joseph Alpher, "Israel's Security Concerns in the Peace Process", in: *International Affairs*, vol. 70 (April 1994), pp. 229 - 241.

(١٤) Shimon Peres and Arye Naor, The New Middle East, (New York: Henry Holt and co. 1993).

(١٥) Efraim Inbar and Shmuel Sander, "Israel's Deterrence Strategy Revisited", in: *Security Studies*, vol. 3 (Winter 1993/94) No. 330 - 358; Alpher, "Israel's Sucurity Concerns in the Peace Process".

أي تقدم ملموس في العملية السلمية، وحتى الجمود الموقت، إلى تقويض السلطة الوطنية، وبالتالي فإن القيادة الفلسطينية تجد نفسها مضطرة عملياً إلى الحفاظ على زخم المفاوضات والسعي للحصول على تسويات حتى في ظل ظروف قد تبرر اتخاذ مواقف أكثر تشدداً كالاحتجاج على سبيل المثال، على استمرار العمل في بناء المستوطنات. ومن الناحية الأخرى، فإن أي مقاربة للمفاوضات متساهلة أكثر مما ينبغي، وأي تعاون وثيق جداً مع جهاز الأمن الإسرائيلي، يؤدي بدوره إلى تقويض شرعية السلطة الفلسطينية وسلطتها، ومن شأنه أن يثير التوترات الداخلية التي قد تؤدي في النهاية إلى حرب أهلية محدودة بين مؤيدي عرفات ومعارضيه [١٦].

لقد كوفىء الأردن على الفور على استعداده للسلام مع إسرائيل عبر خفض جوهري لديونه الخارجية ووعده بمزيد من المساعدات الغربية. ولم يترك الملك حسين لنفسه مجالاً للشك في أن سلام بلاده مع إسرائيل مرتبط بشكل وثيق بمسألة الديون [١٧].

أما إلى أي مدى سيستفيد الأردن فعلاً على المدى الطويل من التسوية الإقليمية، فهذا أمر يرتبط أساساً بنجاح الحكم الذاتي الفلسطيني وبالعلاقات الفلسطينية ـ الأردنية. ولقد أشار المراقبون غير مرة إلى احتمال بروز التوتر بين أردنيي الضفة الشرقية والأردنيين من أصل فلسطيني. إلا أن معظم الأردنيين سيبقون على ولائهم للدولة ـ هذا فضلاً عن أن الصراع داخل الأردن حول معاهدة السلام مع إسرائيل، وغيرها من القضايا،

---

(١٦) الخوف من انفجار العنف في النزاعات الفلسطينية الداخلية ينعكس بضوح في المناقشات الفلسطينية. أنظر مثلاً: يوسف عبد الحق، «استشراف الحركة الفلسطينية في ظل سلطات الحكم الذاتي»، **شؤون الأوسط**، عدد ٣٤، (تموز / يوليو ١٩٩٤).

(١٧) أنظر *Le Monde*, 12/7/1994.

يتجاوز الانقسـام الفلسطيني ـ الأردني. والمخاطـر الرئيسية التي يحتمل أن تعصف بـالبـلاد من جـراء التسويـة تطـاول في رأي المعلقين الأردنيين، الاقتصاد كالمخـاطر التي يمكن أن تتعرض لها العملة الأردنيـة ـ وهي عملة رسمية أيضاً في الأراضي المحتلة، واحتمال أن يحـال بين الأردن وبين السوق الفلسطينية بفعل الاتفاقات الثنائية الفلسطينية ـ الإسرائيلية [(١٨)].

كذلك، فإن الفلسطينيين يشككون بالقدر نفسـه بالاتفاقات الثنائية الأردنية ـ الإسرائيلية، وقد تزايد هذا التشكيك في أعقاب المعاهدة الإسرائيلية ـ الأردنية والأزمة المفتوحة بين عمان وغـزة حول اعتراف إسرائيل بالوصاية الأردنية على الأمـاكن المقدسة في القدس. ولقـد كان من نتائج هـذا الانعدام المتبادل للثقـة، تسابق القيادتين الأردنيـة والفلسطينية، على عقد الاتفـاقات والتوصل إلى تفـاهمات مع إسرائيل، حتى كادت تل أبيـب أن تضطلع بدور الحكم بين الجانبين.

أما في لبنان، فإن النظرة إلى الآفاق الاقتصادية لشرق أوسط جديد أو متجـدد، لا تحمل القدر نفسـه من القلق السـائد في بقية البلـدان العربيـة. فالنخبة السياسية والاقتصـادية على الأقل، مقتنعة تماماً بأنه لا يزال للبنان ميزات نسبيـة في قطاع الخدمات، وأنـه سيكون قادراً على الحفـاظ على هذه الميـزات، بل تنميتها، حتى في ظل التنـافس مع إسرائيل [(١٩)]. المشاكل في هذا

---

(١٨) أنظر مثـلاً: فهد الفانـك، «سوق الضفة الغـربية»، **الرأي**، ١١/ ١٠/ ١٩٩٤، وعدنـان السيد حسين، «قيود المعاهدة وأزمة العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية»، **النهار** ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٤. كذلك شدد البنك الدولي على المخاطر المحدقة بالعملة الأردنية، أنظر: The World Bank, Peace and the Jordanian Economy, (Washington, D. C: 1994), pp. 11 - 12.

(١٩) عبّر رئيس الوزراء اللبناني، رفيق الحريري مراراً، عن أمله في أن يستعيد لبنان دوره كسوق للشرق الأوسط. انظر بشكل عام: Volker Perthes, Der Libanon nach dem Burgerkrieg, von Ta' if zum gesellschaftlichen Konsens?, Baden - Baden (Nomos - Verlag) 1994.

البلد هـي أكثر من النـوع السياسي. فهناك على سبيـل المثال مخاوف كبيرة تتصل بالتوطين النهـائي للأقلية الفلسطينية، إذ لا يـزال نحو ٣٥٠ ـ ٤٠٠ ألف لاجيء فلسطيني يعيشون في لبنان، ولـن يتمكن سوى عدد قليل منهم من العودة ذات يوم إلى الكيان الفلسطيني النـاشيء. إن المسألة الفلسطينية في لبنان، البلـد الذي لا يـزيد عـدد سكانـه المقيمين عن ثلاثـة ملايين، هـي مسألـة خلافيـة بـامتياز، وذلك بسبب الـدور الـذي اضطلعت به منظمـة التحرير الفلسطينية خـــلال الحرب اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) من جهة، وبسبب تأثير أي تـوطين، نـاهيـك بـالتجنيس لـلاجئين الفلسطينيين، على التوازن الطائفي من جهة أخرى. وهناك ثانياً مخاوف جوهرية من أن يأتي حل النزاع السوري ـ الإسرائيلي في النهاية على حساب لبنان ـ أي أن يستمر النفوذ السـوري في لبنان إلى مـا لا نهاية. ولقـد زاد من حدة هـذه المخاوف الإيحاءات الإسرائيلية بأن تل أبيب قد تقبل بهيمنة سوريا على لبنان إذا كان هذا هو الثمن الذي تريده دمشق لقاء الاتفاق على الجولان [٢٠].

وفي الحقيقة، يصعب تصور أن تكون سوريا قادرة على الحفاظ على نفـوذها في لبنـان بعـد توقيع معـاهـدة سلام بينهـا وبين إسرائيل، بل إن التسوية السلميـة لن تؤدي إلى خسارة دمشق «ورقتها اللبنـانية» فحسب، بل أوراق أخـرى أيضـاً، وليست لدى سـوريـا أي أوهـام في هذا الصـدد. والواقع أن دمشق باتت مستعدة سياسياً للصلح مع تل أبيب إذا ما تحققت مطالبها الأساسية المتمثلـة في انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان ومن جنـوب لبنان. إلا أن مـرحلـة التحول مـن حال الحرب الإقليميـة إلى السلم

---

(٢٠) Joseph Fitchett, "Rabin Indicates Acceptance of Syrian Authority in Lebanon", in: *International Herald Tribune*, 24 August 1994.

الإقليمي لن تكون سهلة، وبالتالي فإن سوريا ليست في عجلة من أمرها للتوقيع على المعاهدة. فالمكاسب الاقتصادية التي ستجنيها سوريا من استثمارات ستتدفق على المنطقة ومن فوائد تأتي من طريق توسيع التبادل التجاري والتعاون الإقليمي، ليست سوى مكاسب محدودة، وخصوصاً إذا قوبلت بما ستجنيه الدول الإقليمية الأخرى. وفي الوقت نفسه، فإن سوريا ستخسر موقعها الإستراتيجي في النزاع العربي ـ الإسرائيلي. وكان هذا الموقع في العقدين الماضيين قد عاد على سوريا بفوائد جمة، سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي، ذلك أن سوريا لم تتدبر لتسديد قسم من ثمن مشترياتها من الأسلحة فحسب ـ فقد قام حلفاؤها العرب بتسديد قسم كبير من ثمن ما تستورده من أسلحة أو تمويله بشروط تفاضلية من قبل الاتحاد السوفياتي ـ بل إن شركاءها الإقليميين قاموا بتقديم مساعدات مالية ضخمة للانفاق المدنى أيضاً، وهم ما كانوا ليمنحوها لولا موقعها كدولة مواجهة رئيسية. وفوق ذلك كله، فإن موقع سوريا ودورها في النزاع العربي ـ الإسرائيلي قد زادا كثيراً من ثقل وزنها السياسي في محيطها الإقليمي والدولي؛ وهذه الفوائد السياسية والاقتصادية التي يمكن اعتبارها مورداً استراتيجياً فعلياً، من المرجح أن تختفي عقب التسوية السلمية، وبالتالي فإن السلام وإعادة تقسيم العمل على المستوى الإقليمي، سوف يؤديان إلى تراجع سوريا من موقعها كدولة مواجهة إلى موقع خلفي غير مريح نسبياً [٢١].

وبشكل عام، فإنّ علينا أن ندرك أن الخطط والسيناريوهات التي

---

(٢١) Volker Perthes. "from War Dividend to Peace Dividend? Syrian Options in a New Regional Environment". Information paper. Stiftung Wissenschaft und Politik. Ebenhausen. August 1994.

طورتها المنظمات والوكالات الدولية للشرق الأوسط في مرحلة السلم وإعادة التركيب، والتي تصورت قيام سوق شرق أوسطيه ما وبناء شبكات التكامل في البنيـة التحتية، لا تعكس بـالضرورة مصـالح النخب في البلدان المعنيـة، فضلاً عن أنه لا يمكن اعتبارها تصـورات واقعية، ذلك أن مقاربة العلاقات الدولية من منظـار نظري ومتأثر أساسـاً بمنطق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبـا والنجـاحـات التي حققهـا، تجعل المرء يتـوقع أن يـؤدي التكـامل الاقتصادي الإقليمي والاعتماد المتبادل إلى تقليص الأزمات بين الدول المعنية وتأمين استقـرار السـلام. إلا أنه في نظـام من الـدول القـومية المتنـافسـة والمشككة في نيات بعضها البعض، لا يمكـن الاعتبار أن إطلاق قوى السوق الإقليمية والتبـادل التجاري الحر وغيرها من أشكال التفـاعل الاقتصادي، ستؤدي بالضرورة إلى إحـلال السلام بين الدول. ففي الدول القـومية التي تتبع زعاماتها سياسة خـارجية واقعية أو هي تعتمد على سياسة القوة، لا يعتبر الاعتماد المتبادل في أي حال من الأحوال، غـاية في حد ذاتـه، بل يعتبر شكلاً من أشكال الاعتماد ـ التبعيـة التي يمكن أن تجعل الدول المعنية أكثر ضعفاً [٢٢]. صحيح أن التكامل الاقتصادي والاعتماد المتبـادل سوف يعودا بالنفع على جميع الأطـراف، إلا أن مثل هذه المنافع لن تكون مـوزعة بشكل متسـاو، بل تكـون عادة لمصلحة الأطراف الأقـوياء [٢٣]. هذا فضـلاً عن أن النخب السيـاسية في الشرق الأوسط تعتبر أن المكـاسب التي تحصل عليهـا

---

(٢٢) Robert Gilpin, *The Political Economy of International Relations*, (Princeton: Princeton University Press 1987), p. 58.

(٢٣) هذا ما دعا لجنة الاتحاد الأوروبي إلى اقتراح تكامل اقتصادي غير متساوق، يفترض أن تقوم إسرائيل بوصفها الطرف الأقوى والرابح الأكبر بالحد من حواجزها الجمركية بشكل أسرع. وهو أمر من المستبعد واقعياً أن توافق عليه تل أبيب.

بلدانها أهم بكثير من المنفعة التي ستعود على المنطقة ككل. ولا يمكن بالتالي أن يكون أمراً مطمئناً للجانب العربي أن تكسب إسرائيل، بوصفها الطرف الإقليمي الأقوى، أكثر مما ستكسبه الدول العربية الأخرى، وهو احتمال من شأنه أن يزيد اختلال ميزان القوة لمصلحتها، وبالتالي فإنه ليس مستغرباً ألا يُظهر حتى الليبراليون العرب الذين يتمتعون عامة بموقف أكثر إيجابية من العملية السلمية، حماساً كبيراً لخطط أو مشاريع التكامل الاقتصادي (٢٤).

وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن خطاب الدوائر العربية المشككة في عملية التسوية الجارية، قد خضع بدوره للتغيير، إذ إن الأمر لم يعد يتعلق، على الأقل في أوساط العناصر البراغماتية، بالمعارضة الدائمة للتفاوض مع إسرائيل الذي يؤدي في النهاية إلى إنهاء حالة العداء معها، بقدر ما بات يركز على منع أو تهميش «التطبيع» العربي ـ الإسرائيلي المتوقع على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية (٢٥).

يمكننا أن نفترض أن الصعوبات التقنية للتسوية الإقليمية ـ بما في ذلك بعض المشاكل المعقدة كثيراً كقضية المياه ـ سوف يكون من الممكن حلها في حال توافر الإرادة السياسية والتأييد الدولي. إلا أن هذا لا يعني أننا

(٢٤) Sa'eed al-Najjar. The Arab Countries and the Economies of Peace: Issues for Discussion", in: Arab Thought Forum. Gaza - Jericho Agreement. The Economic Perspectives, Amman *The Froum* 1994. pp. 37 f. Tayseer Abdel Jaber, "The Impact of the Israeli Economy on the Neighboring Arab Countries in Time of Peace: An Arab Viewpoint", paper presented to the conference "L'Economie du proche- Oreint dans une perspective de paix". European Parliament, Strasbourg, 29/30 June 1994.

(٢٥) أنظر مثلاً : رياض محمد بلقيس، «المقاطعة العربية لإسرائيل: سلاح عربي مشروع ينبغي التمسك به»، **تشرين** ١٨/ ٤/ ١٩٩٤. وفهد الفانك«الابعاد الاقتصادية للحل السلمي ورفع المقاطعة العربية»، **الدستور**، ١١/ ١٠/ ١٩٩٤. وانظر ايضاً تصريحات الأمين العام لحزب الله، **الحياة** ٢٥/٨/ ١٩٩٤.

بتنا في جو إحداث تقدم سريع في اتجاه التكامل والتعاون الاقتصاديين. وقد يكون للأحداث الكبيرة مثل مؤتمر الدار البيضاء الذي انعقد في تشرين الأول / أكتوبر ـ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤، ومؤتمر عمان الذي تلاه في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٥، قيمة سياسية [٢٦]، إلا أنها تنحو إلى أن تستثير بعض الآمال التي لن يكون من الممكن تحقيقها في المستقبل. أما في الأفق المنظور، وما دام المساران السوري واللبناني مستمرين، من دون أن يلوح في الأفق أي اتفاق، فحتى البلدان الخليجية المحافظة لن تظهر مزيداً من الاهتمام بانشاء بنى تعاونية تشمل إسرائيل [٢٧]. وقد يتم قريباً رفع المقاطعة العربية لإسرائيل رسمياً، الأمر الذي سيسمح بتوسيع العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإسرائيلية، إلا أنه ينبغي ألا يتوقع المرء أن تكون معدلات التبادل التجاري العربي ـ الإسرائيلي أقوى كثيراً من معدلات التبادل التجاري المصري ـ الإسرائيلي أو العربي ـ العربي. فإسرائيل ومعظم الدول العربية تتبع سياسات الحماية، والأسواق الأوروبية أكثر جاذبية بالنسبة إلى المصدرين المحليين من الأسواق الصغيرة نسبياً بالنسبة إلى إسرائيل والبلدان العربية. وكذلك، فإن انعدام الثقة يبقى سائداً في الفترة المقبلة بما يطغى على العلاقات الاقتصادية الصرفة. وهكذا، فإن إسرائيل قد تبحث في استيراد الغاز الطبيعي من قطر، إذ على الرغم من أن الحقول السورية أقرب كثيراً، إلا إنه يبدو مستبعداً أن تعتمد إسرائيل على استيراد كميات كبيرة من الغاز أو أي مصادر أخرى للطاقة من جارتها الشمالية الكبيرة. وقد يكون

---

(٢٦) ليس هناك شك في أن مؤتمر الدار البيضاء قد قُوم بشكل مختلف جداً. فالكثيرون من الديبلوماسيين الغربيين الأوروبيين يرون فيه عملاً دعائياً أميركياً ـ إسرائيلياً ـ مغربياً، ليس له أي قيمة سياسية.

(٢٧) أنظر المقابلة مع وزير الإعلام البحريني، طارق المؤيد، **الحياة**١٢/ ١١/ ١٩٩٤.

من المفيـد في هذا المجـال، العودة إلى قـراءة ذلك الكـم الهائل من الأدبيـات العربية حول التكامل والتعاون الإقليميين، وخصوصاً تلك التي توضح لماذا ظلت النتائج مخيبـة للآمال على الـرغم من كل الميول والاتجاهات القـومية والتوحيديـة في العالم العربي. وبالتالي، فإن الفـائدة الرئيسية التي ستتأتى من التسوية في المستقبل المنظـور، وإن خيب ذلك أمل بعض مفكري المنطقة وزعمائها، لن تكـون سوى السلم، والسلم وحـده، وليـس بعض الفـوائد الإضافية من مكاسب اقتصادية وغيرها.

القبول الشعبي وديناميات عملية السلام

لعله مـن المهم ألا يغيب عن بالنـا أن دول المنطقة ونخبها لم تـدخل عمليـة السـلام الحاليـة عن اقتناع مفـاجيء بفـوائد التعـاون والتنـازلات المتبادلة، بل بسبب فشل كل الخيـارات الأخرى، ولأنها اقتنعت بأن الحلول الأخرى لم يعد مسموحاً بها في ظل «النظـام العالمي الجديد»، أو هي بـاتت بـاهظة الثمـن، ذلك أن معظم الدول العـربيـة، وحتى في الخليج، يـرى أن المفاوضـات الحالية لن تنتج التسـوية العـادلة والمنصفـة التي يتمنون [٢٨]. وكذلك هناك حديث في الجانب الإسرائيلي عن «الخيارات الصعبة» والعناصر «المؤلمة» للسلام [٢٩].

وثمـة صعوبـة في هذا المجـال أن تقنع الحكومـات شعوبها بفـوائد السلام وضرورته، بما في ذلك التنازلات التي لا بد لأي تسوية أن تتضمنها.

---

(٢٨) أنظر مثـلاً مركـز الإمارات للبحـوث الانمائية والاستراتيجيـة، **تسويـة الصراع العربي - الإسرائيلي: البيئة والـدوافع والأخطار المتـوقعة على دول الخليـج العربي**، الشارقة ١٩٩٣. (الخـلاصة، الـــعدد ١).

(٢٩) Summary of World Broadcasts ME/2151, 12 November 1994.

وفي حــال فشلت في ذلك، فقد تتغير بعض المعــادلات السيــاسية في المنطقــة. فــاحتمال انتصــار الليكود في إسرائيل هــو احتمال وارد بــلا ريب. وينبغي أيضــاً ألا نسقط احتمال حصــول بعض النجــاحــات الانتخــابيــة للقــوى الإسلامية في مصر والأردن وسوريا واحتمال مشاركتها في الحكم.

ويمكننا أن نفترض أن أي تغيير في الحكم ســواء في إسرائيل أو في أي من الدول المجاورة لها، سوف يحول، على الاقل موقتاً، دون إحراز أي تقدم في العملية السلمية. إلا أنه من المستبعد الارتداد عن نتائجها. فعلى الرغم من معارضة الليكــود لاتفاق غزة ـ أريحا، ومقــاومته المتوقعة لأي معــاهدة مع سوريا تتضمن إعادة مرتفعــات الجولان إلى السيادة السورية، فإن الليكود سيحترم على الأرجح المعاهدات الدولية التي تم التوصل إليها قبل وصوله إلى الحكم. وينطبق الأمــر نفســه على حركــة حماس الفلسطينية والاخــوان المسلمين في الأردن والمنظمات المماثلة في الدول العربيــة الأخرى. واللافت في هذا المجال، أن نواب جبهة العمل الإسلامــي في الأردن صوتوا ضد معاهدة الســلام مع إسرائيل، إلا أنهم لم يقاطعــوا الحكومــة. وهناك تطــورات ذات أهمية ممــاثلة على الجانب الفلسطيني، فحماس تقــدم نفسهــا على أنهــا براغماتية أكثر ـ إلا أن مثل هــذه البراغماتية لا تعني نهاية العروض العنيفة للقوة ـ فهي تتعاون مع السلطة الفلسطينية في بعض المؤسسات الفلسطينية الرئيسيــة، وتلوح بأنها مهتمــة بإقامة حــوار مع إسرائيل. ويمكن تلخيص خطــاب حماس بأنه لا يــزال ضد معــاهــدة الحكم الذاتي، إلا أنــه لا يريــد إسقاطها فعلاً.

وبــالتــالي، من المرجح أن تكــون أي حكومــة يمينيــه في إسرائيل، أو حكومــة إسلاميــة أو أي حكومــة عربيــة يشارك فيها الإسلاميــون، وهو

الاحتمال الأكثر واقعية، راغبة في، أو قادرة على الارتداد عن العملية السلمية، أو التراجع عما تم تحقيقه حتى الآن. بل المرجح أن تتجمد عملية السلام، وأن نعود إلى حال اللاسلم واللاحرب، أي إلى ما يشبه الوضع الذي قام منذ عام ١٩٧٤ بين إسرائيل من جهة، وبين سوريا والأردن ومعظم الدول العربية الأخرى من جهة ثانية. ولقد كان هذا الوضع يحظى برضى الكثير من قادة المنطقة؛ فهو كان يسمح لأنظمتهم بالحصول على عائدات كبيرة، ولكنه تسبب أيضاً بقدر كبير من الجمود السياسي. وإذا ما استمر مثل هذا الوضع طويلاً، فإن أحداً لن يكون مهتماً بالغاء المعاهدات القائمة، ولكن أحداً لن يكون مستعداً لأن يبعث فيها الحياة.

نقاط الانقطاع الداخلية

لدى التفكير في مستقبل المنطقة، ينبغي ألا ينسى المرء حقيقة ذات أهمية سياسية كبيرة تتصل بالواقع الاجتماعي ـ الديموغرافي، وهي أن اكثر من ٦٠ في المئة من السكان هم دون الـ ٢٠ من العمر. وهؤلاء، إضافة إلى أنهم لم يقتنعوا بعد بالدعاوي الأيديولوجية لأنظمتهم، يشعرون بأنهم محرومون من ثمار عقود من «التنمية»، وأن كلمتهم غير مسموعة ولا يراد لهم المشاركة في الحياة السياسية في بلدانهم. وبالتالي، فإن الصورة الغالبة هي صورة بعض كبار السن الذين قرروا بعد نحو ٣٠ سنة أو أكثر، أن ينهوا حالة العداء بين بلدانهم دون أن يكونوا قد تمكنوا من أن يقيموا السلام مع مواطنيهم. وعلى الرغم من أن هناك خوفاً جدياً في الغرب، وخصوصاً في ما يتعلق باحتمال نجاح الإسلاميين في أكثر من بلد عربي، فإن الخطر

الرئيسي على استقرار المنطقة وعلى استقرار الـوضـع الداخلي لشعوبها، ليس رهناً بـالنجاحـات الانتخابية التي قـد يحرزها الإسـلاميون في الأردن وفي مصر أو في الكيـان الفلسطيني أو في البلـدان الأخـــرى، بقـدر مـا يتمثل في استمرار الأنظمة الفاقـدة شرعيتها في قمع ليس الإسلاميين فحسب، بل أي اتجاه معارض، ومنع أي تغيير سياسي.

والحالـة الجزائريـــة تشكل نمـوذجـــاً واضحـاً جـــداً، وإن كـان «تراجيـدياً». فمنـذ إلغاء الانتخـابات البرلمانيـة في كانـون الثانى / ينـاير ١٩٩٢، كان لا بد من سقوط أكثر من ١٠ آلاف قتيل قبل أن يظهر في صيف ١٩٩٤ أن الحوار بين النظام والمعارضة أوشك أن يبـدأ ـ وهـو الحوار الذي ما لبث المتشددون أن نجحوا في إجهاضـه. ويقتصر نوع الحوار الذي يريد الحاكمـون في الجزائر وبعـض دول إفـريقيـا الشماليـــة والشرق الأوسط الشروع فيه، على بعض الفئات السيـاسية، ويستثني المتحـدِّين الرئيسيين لـلأنظمة، كـالأخوان المسلمين في مصر وحـركة النهضـة في تونس وجبهـة الانقاذ في الجزائر. وهم في الوقت نفسه، يحاجون في حوارهم مع الحكومات الغربية بشكل خاص، أن الانتعـاش الاقتصادي والمساعدات الغربية التي تسـاعـد على تحقيقـه، هي كل مـا تحتـاجـه هـذه الأنظمـة لتقلص ضغط الإسـلاميين [٣٠]. هنـاك بـالطبع علاقـة بين سـوء الإدارة على المستوى الاقتصـادي والفقـــر الجماعي من نـاحيـة، والشعبيـــة التي يحظى بها الإسلاميـون من ناحيـة أخرى. إلا أنه من الخطأ الشـديد اعتبـار الإسلام

---

(٣٠) "The Battle Looms: Islam and Politics in the Middle East". A report to the Committee on Foreign Relations, United States Senate, February 1993, Washington, D.C. 1993.

السياسي الراهن حركة تتكون أساساً من الشباب العاطلين عن العمل وفئات أخرى مهمشــة اجتماعياً. فهـذه الفئات قـد تسايـر الإسلاميين، إلا أنها لا تقـودهم. كما أن ما يحرزه الإســلاميون من نجـاحات لن يتراجع بمجـرد تحسن الأداء الاقتصـــادي. إلى ذلـك، لا يمكن المرء أن يتـــوقـع تـــدفق الاستثمارات الأجنبية ونجـاح المساعـدات المالية وتحسن الاقتصـاد بشكل عام في بلد يعيش في ظل مناخ من القمع والعنف المديد وفقدان الشرعية.

ويجب أن نتوقــع حدوث أزمات سيـاسية في كل المنطقـة، بما في ذلك إسرائيل، بعد التوقيع على معاهدات السلام بين إسرائيل وكل الدول العربية المعنية. وقد يحاول بعض الأنظمـة تحويل الضغط الداخلي وتسخين بعض الأزمات الثنائية السياسية والإقليميـة ـ كالأزمة بين مصر والسودان، وبين الجزائر والمغرب، وبين اليمن والسعـودية، على سبيل المثال. أمـا في إسرائيل فقد ساعدت حال الحرب العربية ـ الإسرائيلية في بناء هوية إسرائيلية وطنية تطغى على الانقسامات بين الإسرائيليين الأصوليين والإسرائيليين العلمانيين، أو الانقسامات بين إسرائيل والشتات اليهودي. ومن شأن انتهاء الحرب مع العـرب أن يؤدي إلى بـروز هـذه الانقسامـات مجدداً [٣١]. في المقـابل، أدى الصراع وحــــال الحرب مــع إسرائيل إلى تأمين استقـرار سلطة الأنظمـة الاستبـدادية العـربية، بل ســاعدا أيضــاً على السماح ببعض الاجـراءات الليبرالية الاقتصــادية من دون أن تتغير النظم السيـاسية. وفي هـذا المجال، يحمل السلام في ثنايـاه طاقة تخريبية، بل إن مجرد ظهـور تباشير السلام الإقليمي في الأفق قـد جعل الناس يأملـون أو يتوقعون أن تتقلـص السلطة

---

(٣١) Ammon Neustadt, "Israel und dis Normalitat des Friedens", in: *Europa - Archiv*, vol. 49, no. 15 (10 August 1994), pp. 423 - 430.

والنفوذ السياسي للأجهزة العسكرية والأمنية في بلدانهم، وأن تصبح الدولة أكثر مسؤولية، وأن ينمو دور العامة. إلى ذلك، يمكن المرء أن يتوقع أن تبادر الأقليات غير العربية، وخصوصاً على أطراف العالم العربي، إلى تصعيد مطالبتها بالحقوق الأقلوية السياسية والثقافية. وكلما كانت الأنظمة التي ستواجهها أكثر استبداداً ومركزية، كان من المرجح أن تُرفض هذه المطالب بوصفها مطالب غير مشروعة، الأمر الذي سيؤدي إلى تجذر الحركات الأقلوية.

والخلاصة، إن المطالبة بالليبرالية السياسية وبزيادة المشاركة في الحياة السياسية، سوف تتصاعد مع تقدم العملية السلمية، وسوف يتلازم ذلك على الأرجح مع تفاقم الصراع الداخلي على السلطة، وسوف تبقى المجموعات الإسلامية لردح من الزمن، هي المنافس الرئيسي على السلطة في معظم البلدان العربية. وإذا كان الهدف هو تفادي حصول صراع عنيف ومديد على السلطة على النمط الجزائري، فلا بد أن يتم التوصل إلى تسوية ما، بما في ذلك «استيعاب الأصوليين» [٣٢] ويمكن الأردن الذي تعلم إسلاميوه عبر دورتي انتخاب ديموقراطيتين كيف يضطلعون بدور المعارضة الصلبة من جهة، والموالاة من جهة اخرى، وكيف يقبلون بقواعد اللعبة التعددية، أن يشكل نموذجاً إيجابياً لدول عربية أخرى تدفع بإتجاه الليبرالية السياسية. وفي لبنان أيضاً، تعلمت المعارضة الإسلامية كيف تلعب وفق أصول اللعبة البرلمانية وتقدرها. أما في الكيان الفلسطيني فإن النجاح

(٣٢) "The Integration of the Integrists: A comparative study of Egypt, Jordan and Tunisia", in: Ghassan Salamé (éd), *Democracies without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World*, (London: I. B. Tanris, 1994).

يعتمد أساساً على مدى قدرة السلطة الفلسطينية على التوصل إلى تفاهم مع حماس وإدخال الإسلاميين إلى النظام السياسي الناشىء، ذلك أن مطالبة الزعماء الأميركيين والإسرائيليين من وقت لآخر الزعامة الفلسطينية بالاختيار بين «السلم» و«التسامح مع حماس»، تطرح معادلة زائفة. فالمسألة الرئيسية تكمن في مدى قدرة الفلسطينيين (ومدى تمكينهم) من بناء هيكلية سياسية ديموقراطية ومنفتحة بما يكفي لجعل حتى المعارضين يعترفون بتمثيلها وشرعيتها، وفي ما إذا كان يمكن استخدام طاقات التيار الفلسطيني الإسلامي الرئيسي في مجال التنمية وإعادة الاعمار.

الفصل الثاني

مفاهيم الأمن والتعاون
في الشرق الأوسط

هذه الـورقة ستركز على مـوضوعين أسـاسيين: فهي ستعرض أولاً للمخاوف والشكوك التي تنتاب الدول الشرق أوسطية، لاسيما منها العربية، في ما يتعلق بمستقبل العـالم العربي والشرق الأوسط عـامة، وما ينظـر إليه بـوصفـه «مشاريع غـربيـة» لهذه المنطقـة. وهـي ستتنـاول ثانيـاً القـدرة السياسية للاعبين الإقليميين واستعدادهم لانشاء هيكليات للأمن والتعاون الإقليمي تكون قابلة للحيـاة. وهي ستطرح أخيراً بعض الأسئلة التي تعتبر من المنظار الأوروبي، بحـاجة إلى أجـوبة من النخب السيـاسية والثقـافية الحالية في الشرق الأوسط.

المشاريع الغربية و إدراك التهديدات الإقليمية

يلاحظ لدى متابعة الخطاب السياسي في العالم العربي مدى اتسامه بالمخاوف والشكوك إزاء التقسيم الإقليمي الجديد للعمل في الشرق الأوسط، والذي يتوقع أن ينشأ بشكل أو آخـر كمحصلـة للعملية السلمية العربية ـ الإسرائيلية، ذلك أنـه غالباً مـا ينظر إلى «الشرق الأوسط الجديد» بـاعتباره مشروعـاً غـربيـاً يهدف إلى تحقيق شكل جـديـد من الهيمنـة الغـربيـة ـ

الإســرائيلية على المنطقة، الأمر الذي يقوض الأمن العربي [1]. قد تكون هذه المخــاوف مضخمة، والكــاتب يــؤمن بأنها مضخمة فعــلاً، إلا أنها مخاوف حقيقية، وهــي بالتالي مــن العوامل التي تــؤثر في صنع القــرار السياسي في المنطقة.

وبمقــدار تعــدد المفاهيم الأوروبيــة والشرق أوسطيــة حــول الأمن الإقليمي والتهديدات الإقليمية، هناك بالطبع تعدد في وجهات النظر العربية. وقد يميز المرء بين الادراكات المختلفة وفقــاً للمواقف الأيديولوجية في شكلها المثالي ـ المحافظ ـ الراديكــالي والمثالي ـ الليبرالي والواقعي ـ البراغماتي [2]. إلا أن التمييز الــوظيفي قــد يكون أكثر فــائدة لأهداف هــذه الدراســة، ذلك أن الادراكات المختلفة للأمــن والتهديدات ليست نتاجاً للمواقف الأيــديولوجية بمقدار ما هي نابعة من المكــان الذي يجلس المرء فيه. ويمكننا بشكل عام أن نميــز في هذا الإطــار بين الــلاعبين المجتمعيين، كــالنخب المثقفة والحركــات المعارضة وما يسمى غالباً بالجماهير الشعبية من ناحية، وبين المسؤولين أو نخب الأنظمة من ناحية أخرى. وعلينا قبل كل شيء أن نأخذ في الحسبان أن هناك إدراكــات مختلفة وأحياناً متضــاربة للأمن القومي تســود في البلدان

---

(١) حول الرأي القــائل بأن العملية السلمية الراهنة هي قبل كل شيء تهديد لــلأمن القومي العربي، أنظر: طلعت مسلم، **قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الــواحد والعشرين في التهديــدات الشرق أوسطية الجديدة والــوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الــوحدة العربية، ١٩٩٤). وللمثال عن هذه المخاوف، أنظر بين آخــرين، ماجد كيالي، «النظام الإقليمي الجديد: الإطار الاقتصادي والأهداف»، **شؤون الأوسط** عدد ٣٦، كانون الأول/ ديمسبر، ١٩٩٤، ص. ص. ٥٥ ـ ٦٤.

(٢) أنظر: Abdel Monem Said Ali, "The Shattered Consensus. Arab Perceptions of Security", paper presented to the international conference on Southern and Eastern Mediterranean: Notions and Perceptions of Security with Respect to Western Alliances, Rome, 15 - 16 December 1995.

المختلفة في المنطقة. ومثل هذه الادراكات نادراً ما تكون ذات طبيعة أيديولوجية، بل هي تعود إلى تحديد المسؤولين في كل دولة لما يعتبرونه المصلحة الوطنية، وإلى ما يرون فيه حاجة وطنية حيوية أو حاجة تتصل بأمن النظام. فسوريا على سبيل المثال، ليست بلداً راديكالياً على الصعيد الأيديولوجي، بل هي دولة لدى نخبها بعض الأسباب التي تحملهم على الخوف من أن بلادهم سوف تخسر بشكل نسبي أو حتى مطلق، إذا ما تحقق التنظيم (الإقليمي) الجديد للعمل. فما أن يتحقق السلم العربي ـ الإسرائيلي الشامل حتى تفقد سوريا أهميتها الإقليمية والدولية، ومن المرجح أيضاً أنها ستفقد الورقة اللبنانية، كما أن حجم استفادتها من المكتسبات التي قد يأتي بها السلم إلى المنطقة ـ الاستثمار الخارجي والمساعدات والفرص الجديدة على صعيدي التجارة والخدمات ـ سيكون أقل ما ستحصل عليه إسرائيل والدول العربية المجاورة الأخرى [٣].

أما بالنسبة إلى الغرب وصانعي القرار فيه ـ ودعونا نسمح لأنفسنا بهذا التعميم التحليلي ـ فإنه لا يزال من الصعب أن يتعاملوا مع الحقيقة (على الصعيدين النظري والعملي) القائلة إن المواقف الشعبية إزاء الغرب وإزاء ما يعتبر مشاريع غربية، وحتى في الدول «الصديقة» أو «الموالية للغرب»، ليست بالضرورة متفقة مع مواقف النخب السياسية. وعلى الرغم من أن الغرب يفضل أن يعامل هذه الدول كلاعبين منفردين، ويلقى في ذلك تشجيع صانعي القرار في الشرق الأوسط، إلا أنه ينبغي عدم تجاهل الفروقات في الرؤى والمواقف بين الحكام والمسؤولين في الشرق الأوسط،

(٣) أنظر: Volker Perthes, "From War Divedend to Peace Dividend? Syrian Options in a New Regional Environment", in: Louis Blin / Philippe Fargues (eds.), *L'Economie de la paix au Proche - Orient*, (Paris: Maisonneuve et Larousse/ CEDEJ, 1995).

وهم بأغلبيتهم لم ينتخبوا ديمـوقراطياً وليسوا مسؤولين أمـام مواطنيهم، وبين القـوى الاجتماعية التي تجد نفسهـا خارج أطـر هيكليات السلطـة في بلدانها؛ وهـذه الفروقات تنحـو إلى أن تكون أكبر وأكثر خطـورة في البلدان التي لا تتمتع بالممارسـة الديموقـراطية، ويمكن أحياناً أن تنفجـر في إطار نزاع داخلي عنيف.

وليس سراً أن المواقف الشعبية في البلدان العربية حيال الغرب تنحو إلى أن تكـون أقل ودية بكثير من مـواقف الحكومـات؛ وهذا الـوضـع يخلق إشكاليات للسياسات الغربية من حيـث إنه يؤثر سلباً في الاستعداد الغربي للتعـامل مع القوى غير الحكـومية أو مـا يسمى عامـة «المجتمع المدنى» أو لدعم أو تسـويق أي خطوات جديـة باتجاه الديمـوقراطية في هـذه البلدان. وبقدر مـا يحذر بعض المسؤولين والأكـاديميين السياسيين الغـربيين من دمقرطة الدول العـربية انطلاقاً من خوفهم من استيـلاء قوى إسـلامية غير صـديقة على السلطـة، فإن الشكـوك إزاء الغـرب تبقى قـوية في الأوسـاط الشعبية وجـزء كبير من النخب الثقافيـة والسياسيـة في هذه البلـدان. ولقد ازدادت هذه الشكـوك في الفترة الأخيرة بعد انكشـاف التلازم بين مشروعي حلف شمال الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية للشرق الأوسـط، وبعد مناقشة الغرب لأطـروحة هـانتنغتون حول صـدام الحضارات القـادم بين «الغرب والآخريـن» على الحدود بين الإسلام والمسيحيـة،وبعد تشبيـه الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (نفى ذلك لاحقـاً) الإسـلام الأصـولي بـالتهـديـد الشيوعي السابق [٤]. وعلى الـرغم من أن مبـادرتى حلف شمال الأطلسي واتحاد أوروبا الغـربية حيال جنـوب المتوسط كان يفترض بهما أن تكـونا

(٤) أنظر: *Suddeutsche Zeitung*. 2 February 1995; *The Washington Post*, 9 February 1995.

بـرامج للتعاون والحوار وليس للتهـديـد، ليس من الضروري أن تفهما على أنهما كـذلك من قبل المراقبين الإقليميين. فالـلاعبون الـدوليون كما أبلغنـا روبرت جرفز، يميلون دائماً إلى التقليل من حجم مضايقتهم للآخرين(٥).

ولا يقتصر الأمر على الإسـلاميين وحدهم، بـل إن هناك أيضـاً عدداً كبيراً من المعلقين الليبراليين والعلمانيين الـذين رأوا أن مبـادرة حلف شمال الأطلسي صدامية وتمثل إعلاناً يحمل عداء مقصوداً للإسلام وبعض البلدان العربية ـ الإسلامية (٦).

وتستند الشكوك العربية في أوساط العامة والمثقفين حول السياسات والمشـاريع الغربيـة، إلى بعض العوامـل، منها التجـربة التـاريخية للعـالم العربي مع الاستعمار والامبريالية، والانطباع القائم على أن القوى الغربية لا تتردد عن تحقيق مصـالحهـا الاقتصـاديـة والاسـتراتيجيـة في المنطقـة على حساب الشعـوب وطموحاتها المشروعة، وكـذلك العلاقة الوثيقـة بين الغرب وإسرائيل، والانحيـاز الغـربي، وخصـوصـاً الأميركي، لإسرائيل في الشرق الأوسط. والقوى المناوئة للحكومات في المنطقة ليست مـرتاحة ـ هذا أقل ما يمكن أن يقال ـ إلى دعم دول حلف شمال الأطلسي لبعض الأنظمة العربية في نزاعاتها المحلية. والمثال الأوضح على ذلك دعم الـولايات المتحدة للأنظمة في

(٥) أنظر: Robert Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma", *World Politics*, 30 (1978) 2, pp. 167 - 214, p. 200.

(٦) أنظر بين آخرين، بدر الدين الحمامي «الناتو يعلن الحرب على الأصولية»، **تونس الشهيدة التي تصدرها حركة النهضة التونسية**، السنة الأولى، العدد ٢٢ (١٧ آذار/ مارس ١٩٩٥)»؛ وعلي أومليل «الحلف الأطلسي والإسلام»، **المنتدى**، السنة العاشرة، العدد ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٥، ص.ص ٣ ـ ٥. وأنظر أيضاً مقالة الدبلوماسي المصري السابق صالح بسيوني، «مع بداية الحداد بين حلف الأطلسي والعرب: أين صدقية الحلف في هذا التحرك الجديد»، **الحياة**، ٢٠ آذار / مارس ١٩٩٥.

الخليج أو دعم الحكـومة الفـرنسية للعسكـر في الجزائر. وهذا إضــافة إلى تجربة حرب الخليج الثانية التي رأت فيها شرائح كبيرة من السكان في العالم العربي عملاً عدوانياً غربيــاً والتي أثارت عقب انتهائها تساؤلات لدى بعض الأصوات غير المعادية للغرب بشكل عام، عما إذا كان الهدف من هذه الحرب تحرير الكويت أو تدمير العراق بصفة كونه القوة العسكرية الرئيسية للعالم العربي [٧] فضــلاً عن حماية مصــالح الغرب النفطيــة. ومنذ حـرب الخليج تركزت التوقعات والمخاوف في آن على العملية السلمية، وعلى ما هو أهـم من ذلك، أي آفاق ومخاطر التقسيم المتوقع للعمل ـ سياسياً واجتماعياً ـ والأمن الإقليمي في شرق أوسط «جديد» مفترض.

وفي ما يتعلق بالعملية السلمية والاهتمامات الأوسـع المتصلة بالأمن الإقليمي، من المثير للاهتمام ملاحظة أنه حتى النخب السياسية التي تعتبر عادة «مواليــة للغرب»، قد أظهرت تحفظاً كبيراً عن تأييد المشــاريع الغربية والأميركية المتصلة بالمنطقة أو الانخراط فيها. ولاعطاء بعض الأمثلة الأخيرة نلفت إلى عدم الاستعـداد المعلن لبلدان مثل الأردن وعُمان وقطـر والإمارات لتأييد سياسة الاحتواء المزدوج لإيران والعراق، أو تحفظ مصر والسعودية عن منح تأييـدهما المطلق لـلإدارة الأميركيــة للعملية السلميـة والمشــاريع الأميركية للشرق الأوسط الجديد.

ولعله من النادر أن يفهم صانعو السياسة الغربيون أسباب مثل هذا النوع من التصرف والمنطق الـذي يُستند إليه. ويمكن في هذا المجــال تحديد ثلاث مجموعات من الأسباب:

---

(٧) أنظر: George Joffe, "Middle Eastern views of the Gulf conflict and its aftermath", Review of *International Studies*, vol. 19 (1993), pp. 177 - 199 (p. 186 f.).

أولاً، علّمت التجربة التاريخيـة النخب السياسية الشرق أوسطية أن النظـر إليهم بوصفهم وثيقي الصلـة بـالمشروعات الغـربيـة، وخصوصـاً المشروعات ذات الطابع العسكري، أمر قـد يكون خطراً. فشاه إيران أو ملك العراق قبله بعشرين عاماً، لم يُقص عن العرش لأنه افتقد إلى التأييد الغربي، بل لأن الثورة إنما قـامت جزئيـاً على الأقل، لأن النظام اعتبر دميـة أميركية. ويمكن في هذا المجال أيضاً أن نشير إلى المخاوف السعـودية من إثارة النقمة الشعبية من السماح بوجـود عسكري أميركي دائم في المملكة، كما يمكن أن نشير أيضاً إلى مـوقف القيـادة المغربية إبـان حرب الخليـج، إذ ناورت بين تأييدها للكـويت وقرارات مجلس الأمن من جهة، وبين الغضب الشعبي على التحالف الذي يقوده الغرب من جهة أخرى.

ثانياً، هناك تجربة الدول العربيـة والدول الشرق أوسطية الأخرى، والتي تشير إلى أن الغـرب والولايات المتحـدة غير قادرين في معظـم الأحيان على الوفاء بوعودهما وتنفيـذ مشاريعهما، أي أن النخب الإقليمية قد تعلمت أن تحد من ثقتها بالقـوى الغربية. دعونا نفترض، وخـلافاً لرأي قسم كبير من الـرأي العام العربي، أن السيـاسات الغـربية في الشرق الأوسط تـرمي بالفعل إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي والسلام العادل والشامل بين إسرائيل والعرب. وهي تـرمي بشكل عام إلى تحقيـق حل سلمي للأزمـات الإقليمية. وإذا صح ذلك، فإن الغـرب والولايـات المتحـدة أو الأمم المتحدة لم يحظـوا بنجاح كبير، بل إنهم لم يكونوا أكثر نجاحاً من الجامعة العربية أو غيرها من اللاعبين الإقليميين. ولنأخـذ مثلاً فشل الولايات المتحدة وآخـرين في فرض حل ينهي الحرب الأهلية في لبنـان، وهو حل تم التـوصل إليه في النهـاية من طريق الجامعة العربيـة والسعودية، أو فشل المجتمع الدولي في إنهاء الحرب

الإقليمية في الصومال أو فشل اللاعبين الدوليين والإقليميين في إنهاء الحرب الأهليـة في اليمن عـــام ١٩٩٤. ولنأخـذ أيضاً في الحسبـان فشل الجهـود المبذولـة على مدى عقود لإيجاد حل للنزاع العـربي ـ الإسرائيلي من الخارج. ولم يحصل انجاز رئيسي في هذا المجال إلا عندمـا قام اللاعبون الإقليميون، بعض قيادات منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة حزب العمل الإسرائيلية، بالاعتماد على أنفسهم وإيجاد صيغة خاصة بهم.

ثالثاً كان على النخب السيـاسية الإقليمية أن تتعلم أن الغرب غـالباً ما يقلل من وزن العوامل الإقليمية، وأن حلفاءهم الغربيين ليسوا بالضرورة مهتمين بالقـدر نفسه بـالتطورات والـديناميـات الإقليمية. وبالتـأكيد من الحكمـة أن يجري التعامل مع الشرق الأوسط أو مع العـالم العربي كنظـام إقليمي، أي كمجموعة من الدول ذات الارتباط الوثيق في ما بينها وتتميز عن محيطها الدولي بالقرب الجغرافي وكثافة التفاعل وبعض الملامح (على الأقل) الثقافية المشتركة [٨]. أما على صعيـد الأمن، فمن المؤكد أن هـذا النظام ليس نظاماً عربياً خالصاً. والحقـائق الوضعية تُلتقط بشكل جيد في مفهوم نظام الأزمـة الشرق أوسطي أو المركب الأمني [٩] الذي تعتبر دينامياتـه الداخلية أكثـر أهمية لنـاحية الاعتبـارات الأمنية لـلاعبين الإقليميين، من ديناميـات

---

(٨) Paul C. Noble, "The Arab System: Opportunities, Contraints and Pressures", in Bahgat Korany / Ali E. Hillal Dessouki (eds.), *The Foreign Policies of Arab States*, Boulder (Westview) 1984, leonard Binder, "The Middle East as a Subordinate International System, *World Politics*, Vol 10 (1957/58), pp. 408 - 429.

(٩) حول تعقيدات الأمن الإقليمي أنظر: Barry Buzan, People, States, and Fear. An Agenda for International Security Studies in the Post Cold War Era, Boulder, 1991, pp 191 - 193: on the Middle East as a regional conflict system, cf. Volker Perthes, Risiken und Konfliktfelder im nahostlichen Raum: Hypothesen fur die Zeit des Umbruchs, Ebenhausen (Information Paper, Stiftung Wissenschalft und Politik) December 1994.

النظام الـدولي، ذلك أن معظم هذه الديناميات الإقليميـة هي على الأقل أكثر تهديداً للقوى الإقليمية. كما أنه من الممكن لهذه القـوى نفسها أن تؤثر فيها بشكل أكثر فاعلية من التطورات الدولية. وصانعو السياسة الغربيون غالباً مـا يتجاهلـون نظريـاً وعملياً، أهميـة الإطار الإقليمي بـالنسبة إلى الـدول الإقليمية، وكذلك وجود برامج خاصة بهذه الدول ومشروعية هذه البرامج.

وهكذا، فإن الغـرب على سبيل المثال، قـد علق أهمية كبيرة على جعل أكبر عدد ممكن من البلدان توقع معاهدة الأسلحة الكيميائية، وعلى الحصول على موافقـة المجتمع الدولي على التمديـد اللامحدود لمعاهدة حظـر الانتشار النووي. في المقابل لم تكـن الدول العربية، بما فيها حليف قـوي للغرب مثل مصر، مهتمة فعلياً في ما اذا كانت هاتان الاتفاقيتان ستوقعان أو ستمددان. فهي كانت مهتمة أكثر بقدرات إسرائيل النووية، وبالحصول أو الحفاظ على نوع من امكـانية الردع. وفيما تظهـر القوى الغـربية حاليـاً اهتماماً كبيراً بايجاد حل سـريع للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، فإن بعض الدول الإقليمية ـ سـوريا على وجه الخصوص، وأيضـاً إسرائيل ومصر إلى حد مـا ـ تفضل لأسـباب مختلفة، تقدماً تـدريجياً حذراً، ذلك أن اهتمامها الرئيسي يتمثل في ضمان عدم تعرض ما تعتبره مصالحها كـدولة / أمة؛ وتشمل هذه المصالح أسـاساً الحفـاظ على المركز الاستراتيجي لكل بلـد، وتدفق الـريع الإقليمي والدولي، والاستقرار الداخلي.

وأخيراً، إذا كانت الولايات المتحـدة تجد أنه من الحكمة أن «تحتوي» إيـران وتزعـزع استقـرارها، فإن الـلاعبين الإقليميين يـرون انطلاقـاً من حسابـاتهم الأمنية وتحديـدهم للمخاطـر، أن من الأفضل البحث عن سبل التوصل إلى نوع من التفاهم وبناء الثقـة مع طهران، ولديهم من وجهة نظر

الكاتب، الأسباب التي تـدعوهم إلى ذلك. وبالتالي فإن على الـولايات المتحدة والغرب عـامة، أن يعمـدا إلى تبني ما سماه عبـد المنعم سعيد «الاستجـابة البناءة لـلاهتمامات الأمنيـة العربيـة» [١٠]، مـا يتطلب أسـاسـاً أن تأخـذ السياسات الغربية الاهتمامات الأمنية المشروعة للدول والشعوب في المنطقة في الحسبان بـدلاً من أن تفرض اهتمامات الحلف الغربي، وأن تسـاعد على ظهـور الهيكليات الأمنيـة الإقليمية بصرف النظـر عما إذا كان مـوقف المرء سلبياً أم إيجابياً من المشاركين فيها، وأن تمتنع عن ممارسة علاقة أبوية مع أصدقائها في المنطقة، أي أن تحاول فرض الحلول التي قد لا يكون اللاعبون الإقليميون قد باتوا مستعدين لها.

هل سيتعاونون؟

بعدمـا قلنا هذا كله، لا بـد من إبداء بعض الملاحظات النقديـة حول قدرة ورغبة اللاعبين الإقليميين في التوصل إلى مقاربة بناءة لأمنهم الإقليمي. وهناك أربعة أمور تكتسب أهمية خاصة في هذا المجال:

أولاً، لا يوجد حتى الآن برنامج عربي مشترك للأمن الإقليمي، ناهيك بالبرنـامج الشرق أوسطي. فإذا كـانت قد تمت الإشـارة أحيانـاً إلى اعتبار الوطن العربي القاسم المشترك لمعظم مفاهيم الأمن العربية [١١]، فإن ذلك قد يعتبر صحيحـاً بالنسبـة إلى خطاب الـدول العربيـة الرئيسيـة، لكن بعض المفكرين والسيـاسيين العرب قـد تخلوا عـلانية عن تصور أمـن بلادهم في إطار عـربي شامـل. وقد ظهرت بعـد حرب الخليج، خصـوصاً في الكـويت

(١٠) أنظر: Said Ali... "The Shattered Consensus. Arab Perceptions of Security". op.cit

(١١) المصدر نفسه.

وأيضاً في المغـرب وتونس، محاولات جديـة لاعادة تعـريف الأمن القومي في إطـار بديل. وعلى أي حـال، فإن الحديث في العـالم العربي اليـوم عن الأمن القـومي لكل دولة بمفـردهـا قـد اتسع أكثر ممـا كـان عليه في الستينـات والسبعينات. وعندما يشار إلى الأمن العـربي، فإن هناك اختلافات كبيرة في تحديد مـاذا يعني ذلك بالضبط. فـالنخب السياسيـة والثقافيـة في البلدان العـربية الكبرى بشكل خـاص، تميل إلى اعتبـار الأمن الـوطني لدولها أمنـاً قومياً عربياً. ومثالنا في هـذا المجال التبريرات القومية العربية التي أدلت بها مصر لاهتمامها بالاضطلاع بدور أمني في الخليج [١٢].

في المقابل، فإن الدول العربيـة الأصغر والأضعف تجد أنه من المبرر والمنطقي الاعتماد على قـوى من خـارج المنطقـة بدلاً مـن اشقائهـا العـرب للحفاظ على أمنها. وهكذا فإن أمن الخليج يتدول بشكل متزايد. وقد أظهرت تحرشات العراق على الحدود الكويتية في خريف ١٩٩٤ إلى أي مدى قد تتجه دول مجلس التعاون الخليجي في الأوقات الحرجـة إلى طلب الحماية المباشرة من الولايات المتحدة والغرب بدلاً من حلفائها العرب.. ولا يمكن معرفة ما إذا كان ذلك ناتجاً من انعـدام الثقة باعلان دمشق [١٣] (معاهدة التحالف التي وقعتها دول مجلس التعاون الخليجي مع مصر وسوريا بعد حرب الخليج) أو أنه يظهر انعدام ثقة دول الخليج بشركائها المصريين والسـوريين.

ثانياً، الهيئات والمنظمات العربية المتعددة الأطـراف لم تتوصل عامة

(١٢) أنظر بين آخرين: سعد الدين إبراهيم، **مصر وتحديات المستقبل العربي في مصر والوطن العربي**(عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠) ص ص ٤١ ـ ٤٧.

(١٣) أنظر في هذا المعنى: نـاصيف حتي، «العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القـومية والإقليمية والعالمية، ورقة عمل، **المستقبل العربي**، السـنة ١٨ (١٠/١٩٩٥) العـدد ٢٠٠. ص ص. ٥ ـ ٢١ (ص ١٩).

إلى انجاز ما هو مطلوب منها، وخصوصاً على مستوى توفير الأمن الإقليمي أو الأمن الإقليمي الفرعي. فالجامعة العربية، وعلى الرغم من توصلها منذ وقت طويل إلى عقد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، لم تتحول إلى هيئة شاملة للأمن العربي. وكذلك فشل مجلس التعاون الخليجي في التحول إلى وسيلة فاعلة لتوفير الأمن لاعضائه. ولم يخرج إلى النور كما ذكرنا، إعلان دمشق، ولم تتحول أي من هذه المنظمات الإقليمية أو الإقليمية الفرعية إلى لاعب جماعي يتحدث من خلاله الأعضاء أو يتفاوضون بصوت واحد.

ثالثاً إن هذا الخلل البنيوي على الصعيد الإقليمي هو جزئياً على الأقل، نتاج لانعدام عام للثقة بين النخب السياسية في العالم العربي والشرق الأوسط. ويترافق انعدام الثقة المتبادل هذا مع سيادة مفاهيم قديمة للأمن، إذ لا يزال هناك في كل دول المنطقة، وخصوصاً سوريا وإسرائيل، دور مهم للعسكر في عملية صيانة السياستين الخارجية والأمنية. والعقلية السائدة بين القادة السياسيين والعسكريين يمكن وصفها بغلبة منطق الكل أو لا شيء في فهم الأمن والعلاقات الدولية، أو هي كناية عن مقاربة «واقعية» مغالية في تطرفها. ويكمن جوهر هذه العقلية السياسية في الاقتناع الراسخ في أن ما يكسبه أحد الجيران على صعيد الأمن هو بالضرورة خسارة لأمن الطرف المعني[١٤].

(١٤) وفي هذا الإطار، إن النقاش الدائر في إسرائيل حول مرتفعات الجولان المحتلة يعبر تماماً عن هذه العقلية. فهو يشير إلى المخاطر العسكرية المحتملة للانسحاب الإسرائيلي، وليس إلى فرص تعزيز أمن الدولتين عبر إعادة الجولان إلى سوريا ونزع سلاحه. أنظر مثلاً: Gerald M. Steinberg. "Israeli Security and the Peace Process", in: *Security Dialogue*, Vol 25 (1994), pp. 51 - 62.

أما الخطاب العربي السياسي الأكاديمي الراهن فهو حافل بالتعابير عن المخاوف القائلة بأن العملية السلمية الحالية تشكل تهديداً أمنياً.

ولا تزال مفاهيم من نوع الأمن التعاوني بعيدة مما يبدي الزعماء العسكريون وأغلب الزعماء السياسيين في المنطقة استعداداً للتخطيط له [١٥].

رابعاً، على المرء أن يأخذ في الحسبان المدى المحدود للتعاون الإقليمي بين الدول العربية والدول الشرق أوسطية عامة، وحتى في ما هو خارج الدوائر المتصلة بالأمن. فالتجارة العربية الداخلية على سبيل المثال لا تزيد عن ٧ أو ٨ في المئة من مجمل التجارة الخارجية للدول العربية، والتفاعل بين المجتمعات غالباً ما تضعضعه الأزمات السياسية. ويبدو أن ما من شيء يحمل على توقع تكثيف التعاون الإقليمي في المستقبل القريب والمتوسط، بغض النظر عن كون المنطقة التي نتحدث عنها، المنطقة «العربية» أو «الشرق أوسطية»[١٦]. ويبدو أن هناك بعداً اقتصادياً، وربما ثقافياً أيضاً، لهذا العجز الظاهر عن تعزيز التعاون. وإذا نظرنا إلى البعد السياسي، فإن العقبة الرئيسية هي في هيكليات أنظمة الحكم السائدة في معظم بلدان المنطقة. فالأنظمة التسلطية وغير الديموقراطية التي تفتقد غالباً حتى إلى القليل من الشرعية الداخلية، معنية بشكل خاص بالسيطرة على التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية بين رعاياها ورعايا الدول الأخرى. وبنتيجة ذلك، فإن الثنائية الشديدة المركزية، وليس العلاقات المتعددة الأطراف، هي الشكل السائد للعلاقات بين الدول الإقليمية. كما أن المحاولات الهادفة إلى إيجاد شبكات وهيكليات للتعاون الإقليمي أو لايجاد هيكلية أمنية إقليمية

---

(١٥) لمناقشة آفاق الأمن التعاوني في الشرق الأوسط أنظر: Efraim Karsh / Yezid Sayigh, "A Cooperative Approach to Arab - Israeli Security", in: *Survival*, vol 36 (Spring 1994), pp. 114 - 125.

(١٦) أنظر لمزيد من التفاصيل Volker Perthes, *Arab Economic Cooperation: A Critical View From Outside*, Ebenhausen (Information Paper, Stiftung Wissenschaft und Politik) January 1996.

تستحق الذكر لا تملك سوى حظوظاً ضئيلة في النجاح.

ولا يزال لاعبون إقليميون فاعلون يحاولون أن يقحموا قوى أجنبية ـ غربية ـ أساساً ـ في شؤون المنطقة، وأن يتعاونوا مع شركاء من خارج المنطقة بدلاً من داخلها. وهذا السلوك ليس غير منطقي بشكل مطلق من منظار أمن الأنظمة. فهو قد يساعد على تعزيز السلطة الداخلية للنظام المعني، بل حماية النظام مما قد يتعرض له من جراء الاعتمادات الإقليمية المتبادلة، ومن القوة التخريبية المحتملة للاتصالات غير المسيطر عليها بين المجتمعات الإقليمية، وهو يعزز قدرات الأنظمة المعنية في التحكم أو السيطرة على محيطها الإقليمي.

بعض الأسئلة لحوار إضافي

في ما يتعلق بما تم التوصل إليه أو لم يتم في مجال التعاون والأمن الإقليميين، فإنه من المنطقي طرح بعض الأسئلة النقدية المتصلة باستعداد وقدرات اللاعبين الإقليميين ـ العرب والشرق أوسطيون ـ على جعل منطقتهم أكثر أمناً. إن الأسئلة الأربعة التالية التي سنترك الإجابة عنها للآخرين، تنطلق بالتأكيد من منظار أوروبي، ويقصد منها بالتالي تعزيز الحوار عبر المتوسط.

أولاً، هل سيتمكن القادة الإقليميون والنخب الإقليمية بشكل عام من حل نزاعاتهم بطريقة لا تهدد الأمن المتوسطي الأوسع؟ إن اتفاقية السلام الأردنية ـ الإسرائيلية والاتفاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية توفر بعض الأمل انطلاقاً من كون اللاعبون الإقليميون أنفسهم هم الذين تفاوضوا وتوصلوا إلى هذه الاتفاقيات. إلا أنه من المهم أن نتذكر أن دول المنطقة

ونخبها لم تدخل إلى العملية السلمية الحالية بفعل تكون اقتناع مفاجىء لديها بمزايا التعاون والمساومة، بل هي فعلت ذلك لأن الخيارات البديلة الأخرى قد فشلت، ولأنها اقتنعت بأنه لم يعد مسموحاً بالحلول الأخرى في «النظام العالمي الجديد»، أو لأن مثل هذه الحلول أعتبرت باهظة التكاليف. وما يثير الحذر في هذا المجال يتمثل في ما إذا كانت هذه الحكومات ستتمكن من اقناع شعوبها بضرورة الطريق السلمي وبمزاياه، بما في ذلك التنازلات التي تتضمنها أي تسوية. فإذا ما فشلوا في ذلك، فإن بعض المعادلات السياسية في المنطقة ستتغير، والعملية السلمية ستتعرض للتوقف.

ثانياً، هل ستتمكن هذه النخب وكيف، من تطوير منطق للتعاون الإقليمي يقوم على العقلانية الاقتصادية بدلاً من الاعتبارات الجيوسياسية؟ وهل ستتمكن وتسعى لانشاء بنى تعاونية في «شرق أوسط جديد» أو «نظام عربي جديد» بدلاً من محاولة النفاذ بشكل فردي إلى الغرب أو تأمين دعم فردي لطموحاتهم الإقليمية من قبل القوى الغربية؟

ثالثاً هل يسع هذه النخب التحول من الحكم التسلطي إلى حكم أكثر تعددية وتشاركية في العلاقات بين الدولة والمجتمع ـــ أي إلى شكل من العلاقات بين الدولة / المجتمع يعزز شرعية الأنظمة ويقلل التوترات الداخلية، ويقلل بالتالي من حجم أحد المصادر الحالية الرئيسية لعدم الاستقرار الإقليمي؟

وأخيراً، ما الذي تتوقعه النخب العربية والشرق أوسطية من أوروبا أو من الغرب بشكل عام، إلى جانب كمية من المساعدات الإضافية؟ إن هذا لا يعني أن السعي لمزيد من المساعدات الاقتصادية أمر غير شرعي، بل إن السؤال يتصل بنوعية العمل السياسي أو بنوعية التدخل المطلوب. قد يميل

المرء نظرياً إلى القول إنه يجب تعزيز برامج التعاون الاقتصادي في حين أنه ينبغي على الغرب أن يترك الشرق الأوسط لوحده في ما يتعلق بالمسائل السياسية والشؤون الداخلية وشؤون الأمن الإقليمي. ولكن عملياً يمكن التشكيك في أن مثل هذا الامتناع عن التورط السياسي يحقق المصالح السياسية المشتركة للشعوب على الضفتين الجنوبية والشمالية للمتوسط.

الفصل الثالث

الاندماج أو الفصل

في سيرورة السلام الشرق أوسطية



منذ نهاية عام ١٩٩٤، يبرز مجدداً الـوجه الصعب لعملية السلام في الشرق الأوسط. وفي مثل هـذه المراحل، يميل المراقبـون قصيرو النفس قبل غيرهم، إلى الحديث عن أزمة عملية السلام، على الرغم من أن مفهوم الأزمة لا يعيننا إلا قليلاً في فهم مشاكل عملية السلام، وخصوصاً أنه استخدم عملياً بصورة دائمة [1]. ثمة مفهومـان آخران متراكبان جزئياً، ربما كـانا يملكان طاقات معرفيـة أكبر، سنستعين بهما في ما سيلي من هذا النص، وهما: أولاً، مفهـوم الجدول الزمني أو المشـاريع السيـاسية التي يتـابعهـا الفاعلـون المختلفون في الشرق الأوسط؛ وثانياً، مفهوم المنظورات التي يجب على الطور الراهن من عملية السلام أن يتطور وفقها، من وجهات نظر الفاعلين المعنيين. إن هذين المفهومين بوسعهما أن يعمقـا فهمنا لأسباب سير المفاوضات بين الأطراف الشرق أوسطية نحو «سلام بـارد» في المدى المتوسط، على ما يبدو، وليس نحو شرق أوسط جديد يتعين من خلال مـؤسسات مشتركة وسواها من ترتيبات التعاون المنسقة.

---

(١) يجري الحديث عن «عملية السلام» منذ ١٩٧٣، أي منذ قيام وزير الخارجية الأميركي السابق هنري كيسنجر بمهمته المكوكية بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر ـ يوم الغفران.

جداول زمنية إقليمية وغير إقليمية

ليست الجداول الــزمنيــة لــلأطــراف الإقليميين المتصــارعين غير متشابهة فحسب، بل هي أيضاً لا تتطابق في مجمــوعها بالضرورة ـ وهــذا أمر كثيراً مــا يتم تجاهله ـ مع مشــاريع الفاعلين الدوليين. عــادة، لم تدرك معظم الإدارات الأميركية، ولم يــدرك غيرها من الــوسطاء الغــربيين أيضاً ـ سواء كانوا مدعوين للتوســط أم غير مــدعوين ـ في عملية الســـلام الشرق أوسطية، أن للفاعلين الإقليميين تقليداً طويلاً وخبرة غنية في احتواء الأطراف الثــالثــة وتحويلهم إلى أدوات لها: يحتــوي المرء أطــرافــاً خــارجيين ليعــزز بمساعدتهم أهدافه الخاصــة ويستقوي بهم ضد خصوم محليين أولاً [٢]، وكي يضيف قــدرات إلى طاقاتــه وطاقــات دول المنطقة التي ليس لــديها ما تبيعه غالباً سوى قيمتها السياسية والاستراتيجية ثانياً. من ذلك أن أميركا وجــدت نفسها مكــرهــة على تقديم دعم مــالي مقــابل كل خطوة قــامت بها إسرائيل حتى الآن في اتجاه الســـلام. ولا شك في أنها ستمــول أيضـــاً أي مخاطرة ستكــون إسرائيل مجبرة على القيام بها في المستقبــل، علماً أن المثال الإسرائيلي ليس استثنــائيــاً في أي حال. فبعــد اتفــاقي كمب ديفيــد وبدايــة الانسحــاب الإسرائيلي من سينــاء المصريــة، ارتفعت معــونــات أميركــا إلى إسرائيل لتبلغ نحو ٣ مليارات دولار أميركي [٣]. أما الانسحاب من الجولان والضفة الغربيــة، فيتوقع أن تجعل المساعــدات المالية حدوثه أكثــر سهولة

---

(٢) L. Carl Brown, *International Politics and the Middle East. Old Rules, Dangerous Games*, (London: 1984).

(٣) احتلت مصر بعد اتفــاق السلام الــذي عقدته مع إسرائيل، الموقع الثــاني في قائمــة من يتلقون العون الاقتصادي والعسكري الأميركي.

ويسراً. بذلك يكـون ابطاء عملية السـلام أو تعقيدها وسيلـة يستعملها كل طرف لرفع ثمن استعداده للسلام، لاسيما أن كل طرف يريد الافادة لأطول أمد ممكن من أكثـر صور عوائد الحرب أو الـريع الاستراتيجي سخاء، التي يمكنه الحصول عليها [٤].

في المقابل، يبدي الفاعلـون الشرق أوسطيون استعدادهم الدائم لمنح الوسطاء الغربيين الاحساس بأهمية ومتعة النجاح الجزئي على الأقل: رئيس منظمة التحريـر يستقبل أي زائر غربي يريد لقاءه، عـوض أن يكرس نفسه لمهمات أشد إلحاحاً وضرورة. كما يستطيع وزيـر الخارجية الأميركي وارن كريستوفر أن يخفف في كل من زياراته إلى الشرق الأوسط، من حدة الوضع في جنوب لبنان: خـلال فترة زيارته على الأقل، وهي حدة تتصـاعد قبل كل زيارة بصورة تكاد تكون حتمية [٥].

لماذا يجوز أو يمكن لأطراف الصراع الشرق أوسطي أن يتوقعون قيام الغرب بتمويل سلام الشرق الأوسط، أو بتقديم مكافآت مالية تدفع للفاعلين الإقليميين مقابل انخراطهـم في السلام؟ لأن الغرب ـ الذي يحكـى عنه هنا بصورة تبسيطية بـاعتباره فاعلاً موحـداً ـ يريـد شيئاً مغايراً لما يـريده الفاعلـون الإقليميون. يهتم الغـرب لدوافع لا تتعلق بـالغيرة على الإطلاق، بتهدئة المنطقة وتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهو ينشـد استقرارها

---

(٤) Hazem Beblawi/ Giacomo Luiciani (Hrsg.), *The Rentier State*, (New York: 1988); Claudia Schmid, Das Konzept des Rentier - Staates. Ein sozialwissenschaftliches Paradigma zur Analyse von Entwicklungsgesellschaften und seine bedeutung fur den vorderen Orient, Munster/ Hamburg 1991; zum Konzept der Kriegsdividenden und strategischen Renten vgl. Volker Pertes, Kriegsdividende und Friedensrisiken: Uberlegungen zu Rente und Politik in Syrien, in: Orient, 35 (1994) 3, S. 413 - 424.

(٥) هكذا فرض في ١٠ آذار / مارس ١٩٩٥ حصار إسرائيلي استمـر أسابيع عدة على صيدا، ورفع بمناسبة زيارة كريستوفر للقدس. وأعيد فرضه في ١٦ آذار / مارس.

في صورة تكفل وصـوله إلى مصادر الطاقة، وتغنيـه عن الاستخدام المكلف لقـواتـه الخاصـة. كما يهتم بتطـور اقتصـادي / اجتماعي فيهـا، يكبح بواسطتـه انفجاراتها الاجتماعية ويمنع حـدوث موجات هجـرة أكبر منها، ويعمل لضمان سوق التصريف الشرق أوسطي، ولعدم قيام أنظمة عدوانية تفرط في تسليح نفسها، وقد تمتلك أسلحة نووية [٦].

في المقابل، ليس الحل السلمي المبكر في الشرق الأوسط، والذي يقدمه الوسطـاء الغربيون، ولاسـيما منهم أميركا بـاعتبارها الـراعي الأساسي لعملية السلام، هو الحل المفضل بالضرورة لدى الفاعلين الإقليميين. وليس بين الأنظمة الشرق أوسـطية ـ يصح هذا القـول بالنسبة إلى الدول العربية وإسرائيل ـ نظـام واحد شـارك في عملية السلام الحاليـة بدافع اقتنـاعات تكـونت لـديـه فجأة حـول مـزايـا التعـاون الإقليمي والحلـول الـوسط والتسـويات بين الـدول. الصحيح أن الأطـراف المعنيين انخـرطوا في هـذه العملية، لأن خياراتها الأخرى فشلت أو لم تعد قـابلة للتمويل ـ بسبب عدم وجـود من يريد تمويلها ـ أو لأن اعتقاداً بضرورة الامتناع عن الأخذ بسلوك مخالف في «نظـام عـالمي جديـد» أحـادي القطب، ينتشر، أو لأن الخيـارات الأخرى اعتبرت خطيرة، وبـالتالي مهـددة لأمن النظام الـذي يتبناهـا. هذه النقطة شـديدة الوضـوح في النقاش الإسرائيلي الممل حول مـا إذا كان يجب إعـادة الأراضي المحتلـة، وحول كميـة الأراضي التي يجب إعـادتها، من أجل بلـوغ السلام. وينطبق الشيء نفسـه على الجانب الآخر. وفي اجتماع نظمـه

(٦) ينبغي على البلدان الغربية أن تفـرض قيوداً أكبر لدى تصدير تقنيات معينة ـ خـاصة النووية (المدنية منها أيضاً). وعلى الغـرب تشجيع إسرائيل والدول العربية على الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

معهد ألمانى في الخارج مطلع عام ١٩٩٥ رد مثقف سوري ذو انتماء عالمي بكل معنى الكلمة، على سؤال طرحه أحـد المشاركين حول ما إذا كان الرئيس حافظ الأسد يريد السلام حقـاً مع إسرائيل، بقول أثار دهشة الجميع: «هذا يتوقف على مـا يفهمه المرء من جملة «يـريد السلام». إذا كـان السلام يعني إيجاد حلول مثلى بـالنسبة إلى سـوريا في إطـار الممكن، فإن الرئيـس الأسد يريد السلام، وكذلك المجتمع السـوري. إما إذا كان معنى السلام الرغبة في إبقاء إسرائيل في الأراضي العربية / الفلسطينية، فإن أحداً لا يريد السلام».

تبين هذه الإجابة غير الدبيلوماسية خطأ الاعتقاد بأن النخب الفاعلة في الشرق الأوسط تريد قبل كل شيء من الغـرب أن يقيم السلام في منطقتها. سيكون تقويماً خاطئاً أيضاً أن نـرى في كل عملية سلمية بالضرورة تطوراً ينحو نحو الانفتاح والتعاون والتكامل وتكوين بنى مشتركة.

منظورات متناقضة لعملية السلام

يظهر هنا على أبعد تقدير أن المنظورات التي يريد الفاعلون المقررون تطوير عملية سلام الشرق الأوسط بموجبها، هي منظورات شديدة التباين. يمكننـا أن نختـار منها منظـور التكـامل ومنظـور الفصل. ووفق المنظـور الـوظيفي المطبوع بطـابع عملية السـلام الأوروبية في مجملهـا، يُفترض أن تستهدف عمليـة سلام إقليميـة في منطقة الشرق الأوسط، تكـامل وتشابك دول ومجتمعـات المنطقة، أو بكلمات أخـرى، أن تقيم جسوراً بين وحـداتها السياسية والاجتماعية؛ هذا المنظور التكاملي تتبناه دراسات مختلفة قام بها البنك الـدولي حول امكـانات التطور الاقتصـادي وتطور البنـى التحتية في ألشرق الأوسط. كما تأخـذ بـه سيناريـوهـات مجمـوعات عمل أكـاديميـة

وتقارير معــاهد بحوث اقتصاديــة علمية، وينطلق منه مــشروع إقــامة بنك للتنمية الإقليمية لشمال إفريقيــا والشرق الأوسط اقترحته أميركا [٧]. أما في منطقة الشرق الأوسط نفسها، فيتفق مع هذا المنطق السينــاريو الذي طوره وزير خــارجية إسرائيل الســابق ورئيس الوزراء الحالي حــول شرق أوسط جـديد يتمحــور حــول إسرائيل بدل أن يعــزلها [٨]. كما تنطلق منــه أيضــاً الاقتراحات المختلفة حــول كونفيدرالية فلسطينيــة / أردنية ومنطقة تجارة حرة فلسطينية / أردنية / إسرائيلية، وإقامة منظمة إسرائيلية / فلسطينية / أردنية / مصريــة لاجتذاب السيــاح. أما التعبير الصريح عن هــذا المنظور فهو مؤتمر القمة الاقتصادية في الدار البيضاء الذي انعقد في تشرين الأول / أكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤، وكذلك مؤتمر عمان الذي انعقد في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٥، كاستمرار له.

لكن مؤتمر الدار البيضاء أتاح مــن جهة أخرى، التعرف على منظور آخر لعملية سلام الشرق الأوسط هو منظور الفصل. اللافت في هذا السياق غياب دولتين، إلى جانب سوريا ولبنــان، عن مؤتمر الدار البيضاء،على الرغم من أنهما كانتا قد شاركتا قبل ثلاثــة أعوام في مؤتمر مدريد للسلام. وفي ما يخص سوريــا ولبنان، لا يتعلق الأمر ببســاطة بـدول ذات خط متشدد أو بمقاطعين لعمليــة السلام، بل ببلــدين مركــزيين بالنسبــة إلى سلام الشرق

---

(٧) u. a Leonard Hausman/Anna D. Karasik (Hrsg.), *Securing Peace in the Middle East: Project on Economic Transition*, Cambridge (Harvard University): June 1993; Ishac Diwan/ Lyn Squire, *Economic Development and Cooperation in the Middle East and North Africa*, (Washington, D. C: November 1993, World Bank Discussion Paper Series No. 9); Axel Halbach u. a., Perspektiven regionaler Wirtschaftskooperation im Nahen Osten, Munchen 1994 (ifo Forschungsberichte der Abteilung Entwicklungslander 83); Caio Koch - Weser, Mideast: Now to Turn to the Business of Building Lives, in: *International Herald Tribune*, 30/10/1994.

(٨) Shimon Peres, *The New Middle East*, (New York: 1993).

الأوسط، تواجه حكومتاهما ومجتمعاهما مصاعب جمة بسبب المسار الراهن لعملية السلام والنتائج الاقتصادية والجيوسياسية التي يمكن أن تترتب عليها [٩]. وليست صدفة أن يعلن الرئيس السوري حافظ الأسد في نهاية عام ١٩٩٤ أن الواقع الإقليمي القائم أكثر قبولاً بالنسبة إلى سوريا من سلام بشروط إسرائيلية أو أميركية.

في المناسبة، أوضحت دول عربية أساسية، راهن الغرب، ولاسيما منه أميركا، وما زال يراهن عليها، أن تصوراتها حول مستقبل المنطقة مغايرة لتصورات أميركا وإسرائيل. وهكذا أعلن وزير خارجية مصر خلال مؤتمر الدار البيضاء وبعده أيضاً، أن القاهرة ترى في التصورات الإسرائيلية حول شرق أوسط جديد فيه سوق شرق أوسطية متكاملة، تصورات غير واقعية، وأنها ستقاوم طموحات إسرائيل للهيمنة على المنطقة [١٠]. بعد الدار البيضاء، أطلقت مصر بالتعاون مع جامعة الدول العربية، حملة سياسية ذكية ضد تسلح إسرائيل النووي ولصالح تمديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، احتل مركز النقاش فيها مجدداً موضوع أمني «عنيف» وليس التكامل الشرق أوسطي والتعاون الاقتصادي. عندئذ، لم يقتصر دعم المبادرة المصرية على سوريا والأردن، بل شمل أيضاً العربية السعودية وسواها من ممالك الخليج المحافظة؛ فأعلنت السعودية ولجنة مجلس التعاون الخليجي التي تضم إمارات النفط، أنها غير مهتمة بمشروع بنك

(٩) Volker Perthes, Von der Kriegsdividende zum Risiko Frieden, in: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, 19/9/1994; ders., Risiken und Konfliktfelder im nahostlichen Raum. Hypothesen fur die Zeit des Umbruchs, unveroffentlichtes Manuskript, Stiftung Wissenschaft und Politik, Ebenhausen, Dezember 1994, s. 15 f.

(١٠) مقابلة مع وزير خارجية مصر عمرو موسى، **الحياة**، ١٨/٣/١٩٩٥.

التنمية الإقليمي المرغوب أميركياً وإسرائيلياً[11]. وأوضحت الكويت أنها غير مهتمة، فضلاً عن ذلك، بلقاء مع رأس الحكومة الإسرائيلية، وأنها ستبقي على مقاطعة الشركات الإسرائيلية.

إذا أمعنا النظر في ما سبق، أمكننا التأكيد على أن منظور التكامل لا يحظى بدعم جدي إلا لدى قسم من النخبة السياسية الإسرائيلية فحسب. صحيح أنهم يفكرون في التكامل الإقليمي في إسرائيل أكثر ـ وبصورة أكثر جدية ـ مما يفكرون فيه في الدول المجاورة، إذ يمني الإسرائيليون أنفسهم بمغانم لهذا التكامل أكبر من تلك التي ستصل إلى العرب؛ فإسرائيل هي الأقوى اقتصادياً والأكثر تطوراً من الناحية التقنية. وهي ترى في التكامل فرصة تحولها إلى نقطة الثقل الاقتصادي للمنطقة كلها أيضاً. كما أن السوق العربية بمستهلكيها المحتملين الذين يبلغ عددهم ٢٥٠ مليوناً من البشر، هي أكثر إغراء بالنسبة إلى المنتجين الإسرائيليين من السوق الإسرائيلية بملايينها الخمسة بالنسبة إلى الاقتصاد العربي. وعلى الرغم من هذا كله، لا توجد لدى الجانب الإسرائيلي إرادة حقيقية للتكامل. ويظهر هذا في امور صغيرة منها أن المناطق الفلسطينية المحتلة ما زالت تشكل سوقاً حرة بالنسبة إلى المنتجين الإسرائيليين، بينما تضع إسرائيل في المقابل، حدوداً عليا في وجه الواردات من المجالات القليلة التي يمتلك المنتجون الفلسطينيون فيها مزايا مقارنة ـ إنتاج البندورة والبيض. ومنها أن أي حزب إسرائيلي فاعل لن يقترح التخلي جدياً عن تقديم الدعم للزراعة الإسرائيلية أو الاستغناء عن الصناعة البتروكيميائية أو التصدير المحتمل للخدمات المالية،

---

(١١) الحياة ١٠/٢/١٩٩٥.

على أمل أن تعزز تدابير كهـذه مصلحة سوريا والعربية السعودية أو لبنان في التكامل الإقليمي [١٢].

يجد السؤال حول المنطق الذي ستتبعه عملية السلام، وحول مشكلة الجداول الـزمنية المختلفـة للفـاعلين الإقليميين، تعبيره الأوضـح في العلاقـة الإسرائيلية ـ الفلسـطينية. حاول الإسرائيليون والفلسطينيون بلوغ أهداف متباينة عبر إعلان المبـادىء المشترك في أيلول / سبتمبر ١٩٩٣ وما يسمى اتفاق «غزة ـ أريحا» في أيار / مـايو عام ١٩٩٤. فقد أرادت إسرائيل قبل كل شيء، نهاية الانتفاضة ووضع حد للطعن بالسكاكين وللهجمات على المدنيين والعسكريين التـي يصفها الإسرائيليـون عمومـاً بالارهـاب. إلى هذا، أرادت إسرائيل انهاء عزلتها الإقليمية ومبادلـة قسم من الأراضي المحتلة بالسلام، والتخلص من قطاع غزة الذي كـان قد غدا عصياً على المراقبة. إلى ذلك، كان لـلإسرائيليين مصلحة في قيـام شرطة فلسطينيـة معاونـة لهم أرادوا لها أن تدمـر «حماس» وغيرها من المنظمات الفلسطينيـة المسلحة، وتكفـل النظام والهدوء في الأراضي المحتلة. بـاختصـار، كـان هدف تل أبيب خفض تكـاليف الاحتلال، ولم يكن دفع الثمن الـذي يتطلبه وتطلبـه تنفيس عداء قسم كبير من الفلسطينيين لإسرائيل، ألا وهـو الانسحاب الكـامل أو الواسع جـداً من الأراضي المحتلة، والموافقة على الشروع في بناء دولـة فلسطينية، والتخلي على الأقل عن القسم الأكبر من الأراضي الفلسطينية المستولى عليهـا بغرض بناء

(١٢) يطالب بعض الاقتصاديين الإسرائيليين بالارتبـاط مع السلام الإقليمي، بالتخلي عن جزء على الأقل من الزراعة الإسرائيليـة المستهلكة لكميات كبيرة من المياه والمتلقيـة لدعم مالي كبير.Vgl. etwa Ephraim Ahiram, Intra - Regional Trade in the Middle East: Obstacles, Cooperation, Perspectives, in: *Friederich Ebert Stifung* / National Center of Middle East Studies (Hrsg), Proceeding of the International Seminar: Middle East Regional Cooperation: Prospects and Problems, Cairo, 29 th 2 31 st March 1993, S. 52). Sich der israelischen Agrarlobby entgegenzustellen ist aber fur jede israelische Partei Partei problematisch.

المستوطنات، وعن مخزونات المياه التي استولى المستوطنون عليها في المناطق المحتلة[١٣].

أما أهداف منظمة التحرير والفلسطينيين، فإنها تختلف من ناحيتها عن أهداف إسرائيل؛ فقد أراد فلسطينيو الأراضي المحتلة وما زالوا يريدون نهاية الاحتلال بالدرجة الأولى، وخصوصاً في المناطق التي تتعرض لأكثر ضروب قسوته شدة. ويفسر هذا التناقض الجلي أن تأييد إعلان المبادىء الإسرائيلي ـ الفلسطيني واتفاق غزة ـ أريحا كان على أشده في قطاع غزة، حيث حظيت «حماس» وغيرها من المجموعات الإسلامية بأعظم التأييد. إن التطلع إلى انهاء الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة خلق توافقاً جزئياً بين الفلسطينيين والإسرائيليين. لكن الفلسطينيين توقعوا أن تواكب الخطوات الأولى نحو الحكم الذاتى نهاية الممارسات العسكرية والبوليسية التسلطية وبداية الازدهار الاقتصادي، من دون أن يتحقق الكثير من هدفيهما هذين، حتى بعد دخول ياسر عرفات إلى غزة.

يريد اللاجئون الفلسطينيون في دول المنطقة الأخرى ـ في لبنان وسوريا والأردن خاصة ـ إما نهاية منظورة لغربتهم، أو أن يتحولوا على الأقل، إلى مواطنين في دولة. أما فلسطينيو المناطق المحتلة وأولئك الذين يقيمون في المنفى، وكذلك قيادة منظمة التحرير في المنفى، فقد أرادوا من الحكم الذاتى وضع الأسس لإقامة دولة فلسطينية، الأمر الذي حاولت القيادة الإسرائيلية منعه. إلى ذلك، أرادت قيادة المنظمة من إعلان المبادىء أنقاذ نفسها من الغرق في الهامشية، وبدرجة أكبر، من الافلاس مالياً. ثمة عنصر نفسي فردي هنا ربما اضطلع بدور. فالقادة الذين هرموا بعد عقود

(١٣) Drew Harrison, Peace Isn't Breaking out, in: *The Middle East*, (Januar 1995), s. 7 - 11.

من الكفاح المسلح أرادوا العودة إلى منازلهم. وقـد رفض عرفات في كل حال، تغيير أسلوبـه في الحكم، ورفض بالتالي تحويل منظمـة التحرير من حـركة تحرير إلى إدارة دولة مـدنية [١٤]، لأن مثل هـذا التحول كـان من شـأنـه ان يسمح بممارسة رقابة حقيقية على السلطة، وترك بناء المناطق المحتلة بدرجة كبيرة لأولئك الفـاعلين الاجتماعيين الجدد الـذيـن بـرزوا خـلال السنـوات الاخيرة.

بهذا المعنى، تُظهـر الجداول الـزمنيـة الفلسطينيـة والإسرائيليـة تقاطعـات قليلة فحسب. فقـد تم إدخال القواسم المشـتركـة القليلة بكـاملها تقريباً في إعـلان المبادىء، بينما أرجئت المسائل الصعبة كمسـألة اللاجئين والمستـوطنـات والقدس أو الشكل النهـائي للمشترك الفلسطيني، من عـام ١٩٩٣ إلى وقت لاحق، ليصير مجرد البـدء بعملية الحكم الـذاتى ممكناً [١٥]. لـذلك لا يثير استغرابنـا أن تكـون لمنطق الفصل في العـلاقة الفلسطينيـة ـ الإسرائيليـة، اليد الطـولى، بعـدما بـدا وكأن المشتركـات قد استنفـدت، وأن القضـايا الخلافيـة التي تم إبعـادهـا من المفاوضـات، تضغط على جدول أعمالهـا. وقد عبَّر أبو مازن ـ محمـود عباس ـ الذي وقع في واشنطن إعلان المبادىء الفلسـطيني ـ الإسرائيلي، عن هـذا الميل، عندما طالب في مطلع عام ١٩٩٥ بـاستراحة في المفـاوضات الإسرائيليـة ـ الفلسطينيـة، ليس من أجل

---

(١٤) يتصاعد النقد لأسلوب عرفـات التسلطي ولعجزه الجلي عن قيادة إدارة مدنية حتى في أوساط منظمة التحريـر ومنظمة عرفات الخاصة (فتح). هذا النقـد غدا علنياً بطريقة غير مألـوفة في مؤتمر اللجنـة التنفيذيـة لفتح ومنظمة التحـرير الـذي انعقد في آذار / مـارس ١٩٩٥ في تونس. أنظـر *Le Monde,21/3/1995*.

(١٥) Volker Perthes, "Gaza- Jericho" und der schwierige Weg zum Frieden, in: *Jahrbuch Dritte Welt 1995*, Munchen 1994. S. 225 - 241.

وضع حد لعملية السلام، بل لفحـص ما تم إحرازه، وللتعرف على العقبات، ثم لإيجاد طرق لمعاودة المفاوضات مجدداً [١٦].

مادياً، يعبِّر منطق الفصل عن نفسه بأكبر قدر من الوضوح في خطط الحكومـة الإسرائيلية لعزل منطقة الـدولة الإسرائيلية ـ من خــلال عوازل ودوريات حـدودية ـ ليس فحسب عن قطاع غزة، حيـث تم العزل وانتهى الأمر، بل كذلك عن الضفة الغربية. وقد سبق الفصل الإغـلاق المتكرر لقطاع غزة وللضفة الغـربية و ـ عزل قطاع غزة والضفـة الغربية عن بعضهما من خلال هذا الاغلاق ـ وتقليص حجـم القوى العاملة الفلسطينية المرخص لها بـالعمل في إسرائيل لمصلحـة عمال وعامـلات استقـدموا من شرق أوروبـا وآسيا. إن الفكرة التي تدعو لها حكومـة إسرائيل بالحاح حول إقامة مناطق صناعية على الحدود الفـاصلة بين إسرائيل ومنطقـة الحكم الـذاتي، حيث يمكن لقـوى عاملـة فلسطينيـة أن تعمل في خدمـة مـؤسسات ومشـاريع إسرائيلية دون أن تدخل إلى إسرائيل، لا تنفي منطـق الفصل بل تؤكده، وإن حاولت ابقاء الثمن الاقتصادي للفصل منخفضاً. وانسجاماً مع هذا الهدف، قال شمعون بيريز عندما كـان وزيراً للخارجية، إن على المرء التطلع «لإقامة حد بين الجهتين يضمن فصلاً سياسيـاً... غير اقتصادي». سياسياً، يعني هذا الكلام «أننا لا نريد يهوداً وسط العرب أو عرباً وسط اليهود» [١٧].

---

(١٦) **الحياة**، ١٩٩٥/٢/٢٨.

(١٧) عبَّر رئيس الوزراء السابق رابين عن ذلك بـوضوح أكبر حين قـال «إن فلسطينيي المناطق هم كيانيـة تختلف عنا، دينياً وسياسيـاً وقومياً... ونحن نريـد أن نحقق الفصل بيننا وبينهم»، **الشرق الأوسط** آذار / مارس ١٩٩٥، ص ١٧.

استنتاجات

من الضروري الاعتراف بأن منطق الفصل لا يـزال مسيطراً في تفكير الأطـراف الإقليميين. وفي سيـاق شرق أوسطي عـام، وعلى الأرجح في مدى طويل، لن تحقق عمليـة السلام، إذا هي ارتكزت على هذا المنطق، إلا أقل مما ترمي إليه تصورات الفاعلين الـدوليين ـ أي أقل من عملية تتيح التحول من وضع توتر وحرب إقليميين إلى وضع اعتراف متبادل وسلام يجعل الانتقال الحر للبشر والسلع والخدمـات ورأس المال والأفكار ممكنـاً، ويسمح بخلق بنى مشتركة وباستغلال تعاونى منسق للمصادر الإقليمية.

تعتبر النخب القـائدة في الشرق الأوسط الترابط المتبـادل شكـلاً من أشكال التبعية أكثر مما تعتبره فرصة سانحة لا بد من اغتنامها، وتعتقد أنه يمكن أن يجعل الـدولة الخاصـة بكل منها تـابعة لمحيطهـا وقابلـة بالتـالي لـلانتهاك. بـالنسبة إلى الجانـب العربي، وتحديـداً بالنسبـة إلى الليبراليين الاقتصـاديين وللشخصيات القيـاديـة والمثقفين ذوي الموقف الإيجابي من عمليـة السلام، ليس من مغـريـات السلام أن تعـود مشـــاريع التكـامل الإقليمي بفـوائد أكبر نسـبياً على إسرائيل من تلك التي ستجنيهـا الـدول العربية [١٨]. أما من وجهـة نظر الدول العـربية ووجهة نظـر إسرائيل أيضـاً،

---

(١٨) تقرير المدير التنفيـذي السابق للبنك العالمي سعيد النجار: إعـلان الدار البيضاء في الميزان. في (رسـائل اخباريـة حول حلقة بحث اقتصادي عن البلـدان العربية وإيران وتركيـا) كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤، ص ١١. إن فكـرة لجنة الاتحاد الأوروبي بإقـامـة تكـامل في المجال الاقتصـادي الشرق أوسطي على غرار التكامل الأوروبي والتي ستكون إسرائيل الرابح الأكبر منها لأنها تستطيع إلغاء رسوم الحماية بسرعة أكبر، قد تفشل بسبب عدم موافقة إسرائيل عليها. حول هذا المشروع Zu einem solchen Projekt: Kommission der Europaischen Gemeinschaften. Die Kunftigen Beziehungen und die Kunftige Zusammenarbeit zwischen der Gemeinschaft und dem Nahen Osten. Brussel. 8/9/1993 (KOM 93 - 375). Anhang 1, S. 1.

فإن السلام الذي يمكن التفكير فيـه لا يتجاوز في المدى المنظور التوافق على عدم شن الحرب، وإيجاد ضمانات تنفيذيـة لهذا التوافق، فضلاً عن تعاون وظيفي جد محدود[١٩]. إن مثل هذا «السلام البارد» يسيطر منذ عام ١٩٧٩ بين إسرائيل ومصر، في حين تنشد القيـادة السورية بصراحة سـلاماً هو في جوهره سلام سياسي / أمني دون شروط سيـاسية / اقتصادية وسياسية / ثقافية أو أي إلزامـات أخرى، علماً أن السلام الأردنى / الإسرائيلي يمكن أن يتطور وفق النموذج المصري [٢٠].

قد يحمل مبدأ الفصل معنى مختلفاً كل الاختلاف بالنسبة إلى العلاقة الفلسطينيـة ــ الإسرائيلية؛ فهـو إمـا شكل من أشكـال الفصل العـرقي ـ الأبارتهايد ـ [٢١] يجسده مشروع المجمعات الصناعيـة في المناطق الحدودية، أو شكل يحول دون قيام تكامل بقـوة الاحتلال العسكري؛ فهو إذاً، قسرى، وبـالتـالي غير متكـافىء وغير تـام. إن الحل الأخير يمكن أن يكـون قـاسماً مشتركاً يتوافق عليه الجانبان، على الرغم من نواقصه الاقتصادية. فهو يلبي متطلبات إسرائيل الأمنيـة، وقد يـؤدي فضلاً عن ذلك، إلى قبول إسرائيل في محيطها العربي على المدى الطويل. أما بالنسبة إلى الجانب الفلسطيني، فإن مثل هذا الفصل مغر لأنه سيفضي بصورة حتمية تقريباً إلى نشوء شكل من

---

(١٩) etwa Joseph Alpher, Israel's Security Concerns in the Peace Process, in: *Iternational Affairs*, 70 (April 1994), S. 229 - 241.

(٢٠) مقابلة مع السفير الأردنى في تل أبيب، **الحياة** ١٤/٣/١٩٩٥، حيث يعلن السفير أن السلام الأردنى / الإسرائيلي سيبقى «شكلياً» ما لم يتحقق تقدم جوهري بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

(٢١) Drew Harrison, Peaceful Apartheid, in: *The Middle East*. (Marz 1995). S. 17 - 19.

الدولــة والسيادة الفلسطينيتين. [٢٢] لهذه الأسبــاب ليس الفصــل اختيــاراً سلبيــاً يعرقل حلــولاً أكثر عقــلانيــة واقتصاديــة، بل هو اختيــار يستطيع بالأحرى، رفع بعض الحواجز التــي هي اليوم حجر عثرة على طريق تفاعل الأطراف المتصارعين بطريقة تقوم على التكافوء والسيادة.

(٢٢) هذا هو المقصود حين يطالب ليبرالي إسرائيلي ابراهام يهوشيوع، حامل جائزة إسرائيل الأدبية، «بأوسع فصل بين الشعبين (الإسرائيلي والفلسطيني) وبإقامة حدود وطيدة ومحصنة... على غرار ما كان قائماً بين دول الستار الحديدي ودول العالم الحر، وكذلك داخل ألمانيا»، وحين يرى في مثل هذا الفصل شرطاً لا غنى عنه لمواصلة عملية السلام، **الحياة**، ٢٢/٢/١٩٩٥. ويقر المتشددون الإسرائيليون بأن خطط الفصل قد تؤدي في النهاية إلى قيام دولة فلسطينية ـ ويرفضونها.

الفصل الرابع

التعاون الاقتصادي العربي:

رؤية نقدية من الخارج



يدور في العالم العربي وفي الشرق الأوسط عامة، حوار نابض بالحياة لا يخلو من الحدة أحياناً، حول خيارات وآفاق ومخاطر التقسيم الجديد للعمل الذي يتوقع ظهوره في سياق عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية. والقضية الرئيسية التي يتمحور الخلاف حولها تتعلق بما إذا كان ينبغي للعرب أن يقبلوا إسرائيل كشريك وكجزء لا يتجزأ من المنطقة، وكيف يفعلون ذلك، أم أن عليهم أن يقفوا صفاً واحداً للدفاع عن اقتصاداتهم، بل حتى ثقافتهم وهويتهم في مواجهة التغلغل الإسرائيلي الاقتصادي والسياسي والثقافي؟ وفي هذا الإطار يكتسب تحليل الفرص التي يملكها التعاون العربي والعوائق التي تقف في طريقه، أهمية خاصة. والميزة التي يملكها الناظر إلى المنطقة من الخارج في تحليل مثل هذه القضايا، تتمثل في بعده العاطفي، وإلى حد ما السياسي والأيديولوجي؛ فهو قادر بسهولة أكبر على النظر إلى أحداث المنطقة ومشاكلها وآفاقها بمنظار بارد وصارم، بل إن في إمكانه أن يتجاهل ما يعتبر حقائق ثابتة، وأن يتبع مقاربة نقدية لا معيارية.

وبهذا المعنى لن أتطرق في دراستي للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، وبشكل خاص بين الدول العربية، إلى العوامل التي يفترض وفقاً

للخطاب السياسي السائد، أنها تشكل قاعدة هذا التعاون، مثل انتماء العرب جميعاً إلى أمة واحدة وانتماء كل الدول العربية إلى منظمة إقليمية واحدة هي الجامعة العربية، وكل منظماتها الفرعية وكل الاتفاقات العربية المتعددة الأطراف الناجمة عنها والتي تعد بالتعاون، بل وحتى بالتنسيق الاقتصادي [1]. وسأعمد عوض ذلك إلى دراسة بعض ملامح الاقتصاد السياسي للتعاون في العالم العزبي. وسأحاول أن أجري تقويماً نقدياً للبنى الاقتصادية أو الاقتصادية/ الاجتماعية للتفاعل بين البلدان العربية. وسأدرس بعد ذلك كيف تتضافر العوامل الاقتصادية والسياسية للحد من الامكانات ومن الحجم الحقيقي للتعاون الاقتصادي بين الدول والمجتمعات العربية. وسأبدي في النهاية وفي ضوء التحليل الذي سأقدمه، بعض الملاحظات حول السجال الدائر وحول آفاق «الشرق الأوسط الجديد».

أبعاد التفاعل الاقتصادي

على الرغم من أن هناك تعريفات عدة يمكن اعتمادها، إلا أن الباحثين في العلاقات الدولية قد اعتادوا عامة على اعتبار الشرق الأوسط أو العالم العربي نظاماً إقليمياً أو نظاماً دولياً فرعياً، لكونه يتألف من مجموعة من

(١) أهم الاتفاقات في هذا المجال هي اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لعام ١٩٥٠؛ واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لعام ١٩٥٧ (المصدقة عام ١٩٦٤) التي تصبح بموجبها كل الدول الأعضاء وحدة اقتصادية واحدة والتي تضمن لكل مواطني هذه الدول حرية انتقال الاشخاص وحرية التبادل التجاري وحرية السكن والعمل والوظيفة والنشاط الاقتصادي والملكية وغيرها؛ والاتفاقية المتعلقة بانشاء السوق العربية المشتركة (١٩٦٥). لمزيد من التفاصيل انظر: فارس عبد المنعم، **جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـــ ١٩٨٥. دراسة تاريخية سياسية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

الدول الشـديدة الترابط في مـا بينها وتتميـز عن محيطها الإقليمي بـالقرب الجغرافي وكثافة التفـاعل وبعض (على الأقل) الملامح الثقافية المشتركة [٢]. ولا جـدال في أن الشرق الأوسط أو العـالم العـربي يمثل جغـرافيـا منطقـة واحدة. كذلك فإن بنى العلاقـات والأزمات بين البلدان في هذه المنطقة تجعل من المفيد لأغـراض التحليل، التعامـل مع هـذه المنطقة كنظـام أو كنوع من الوحـدة المتميزة في السياسـة العالمية [٣].

وفي الوقت نفسه، لا يبدو أن الدول الأعضاء في الجامعة العربية ـ أو هذه الـدول إضافـة إلى تلك التي تعتبر عادة شرق أوسطية ــ تؤلف نظـاماً اقتصادياً إقليمياً. فمن المنظار الاقتصادي يمكننا أن نحدد هذا النظام أو أي نظام فـرعي متفرع عن النظـام الاقتصادي العـالمي، انطلاقـاً من التجارة الإقليميـة بين أعضائه. والاتحاد الأوروبي الـذي يجري بين دوله أكثـر من ٦٠ في المئة من إجمالي التجـارة الخارجية لأعضائه هـو المثال الأفضل حتى الآن. في المقابل، إن التجارة الإقليمية الداخليـة في العالم العربي ـ أي إجمـالي الصـادرات والواردات بين الـدول العربيـة يراوح بين ٦,٥ و٩ في المئـة من إجمالي التجـارة الخارجية لهذه البلـدان [٤]. ففي عـام ١٩٩١ كـان إجمالي

---

(٢) Paul C. Noble, "The Arab System: Opportunities, Constraints and Pressures", in: Bahgat Korany / Ali E. Hillal Dessouki (eds.), *The Foreign Policies of Arab States*, Boulder (Westview) 1984, and the classic in this field: Leonard Binder, "The Middle East as a Subordinate International System, *Word Politics*, Vol 10 (1957/85). p.p. 408 - 429.

(٣) Cf. Volker Perthes, *Risiken und Konfliktfelder im nahostlichen Raum: Hypothesen fur die Zeit des Umbruchs*, Ebenhausen (Information Paper, Stiftung Wissenschaft und Politik, SWP - IP 2879) 1994, pp. 7 - 9.

(٤) هذه الأرقام هي للثمانينات والتسعينات. المصدر هنا ولاحقاً: **صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصـادية والتقنيـة، التجـارة الخارجيـة للعالم العـربي ١٩٨١ ــ ١٩٩١**، (أبـو ظبي: الصندوق، ١٩٩٢).

التجارة العربية الداخلية يبلغ ٨,٥ في المئة من إجمالي التجارة الخارجية لكل الدول العربيــة، باســتثناء تســع دول ـ العــراق والبحرين والأردن ولبنان واليمن وعُمان وقطر والكويت وسوريا ـ تخــطت نسبة تبادلها التجاري مع العالم العــربي هذا المعــدل؛ ولم تتجاوز نسبــة الــ ١٧ في المئــة (أي ضعفي المعــدل) سوى أربع دول عــربيــة هي العــراق والبحرين والأردن ولبنــان. ويمثل العراق حالــة استثنائية لأن اعتماده الشديــد على التجارة مع المنطقة هو نتيجة مباشرة للحظر الدولي المفروض عليه منذ عام ١٩٩٠.

وتبــدو الصورة أكثــر قتــامة إذا نظــرنــا إلى الاستثمارات العربيــة الداخليــة، ذلك أنــه بحلول عام ١٩٩٤ بلغــت الاستثمارات العربيــة خارج العــالم العـــربي نحــو ٦٧٠ مليــار دولار، أي مــا يـــوازي ٥٦ ضعفــاً من الاستثمارات العــربية البينيــة [٥]. وإن معنى هـــذا الفـــارق الهائل يصبح واضحــاً عنــدمــا نفترض جــدلاً أن الاستثمارات العــربيــة البينيــة ستبقى مستقبلاً مســاوية لمستــوى معدلها في السنــوات الثلاث الأخيرة (١٩٩٢ ـ ١٩٩٤: ٣٨٥ مليــون دولار ســـــنوياً). وإذا تســاءلنـــا متى ستصبح الاستثمارات المتراكمــة مســاويــة لكمية الاستثمارات العــربيــة الحاليــة في الخارج، سنجــد أنها بحاجــة إلى ١٧٠٥ سنــوات. أمــا إذا رجعنا إلى الــرقم القياسي المسجل عــام ١٩٩١ حين بلغت الاستثمارات العربيــة البينية ٩٩٢

(٥) بلغت الاستثمارات العربية الداخلية ١٢,٧ مليار دولار. ولا يختلف رد فعل المستثمر العربي عن أي مستثمر آخر، أي عدم الاستثمار في الشرق الأوسط. لاحظ أنه في أوائل التسعينات فقط ٣ في المئة من الاستثمارات العالمية المباشرة ذهب إلى الشرق الأوسط، وذلك في فترة تدفق الرأسمال إلى الأسواق الناشئة (في العالم الثالث)، ووصل إلى مستويات لا سابق لها. Cf. *The Wall Street Journal*, 12 October 1995.

مليوناً، فسنجد أنها بحاجة إلى ٦٦٣ سنة لكي تحقق الهدف نفسه (أي مستوى الاستثمارات العربية الخارجية عام ١٩٩٤).

وهكذا وفي ضوء هذه المؤشرات، قد يتساءل المراقب الخارجي من بين أمور أخرى، عن السبب الذي يجعل من المتوقع أن تؤلف الدول العربية سوقاً مشتركة أو كتلة اقتصادية، أو أن تعتبر نظاماً فرعياً من النظام الاقتصادي العالمي. غير أنه يبقى من المنطقي أن نتساءل عما إذا كانت هناك أشكال خاصة من التبادل الاقتصادي بين الدول العربية مختلفة عن أنماط التعامل الاقتصادي في المناطق الأخرى من العالم، وكذلك عن الأسباب التي تدفع إلى بروز هذا الاختلاف الكبير بين مستويي التفاعل السياسي والاقتصادي في المنطقة.

هناك عاملان آخران من التفاعل الاقتصادي، أو بالأحرى الاقتصادي / الاجتماعي يجدر أخذهما في الحسبان، وهما المساعدات العربية التنموية وهجرة اليد العاملة العربية داخل العالم العربي. وإلى حد كبير، فإن كلاً من هذين العاملين إنما نتج من نمو دخل البترودولار في البلدان العربية المصدرة للنفط. وبالتالي، فإن كلاً من المساعدات والهجرة العربية الداخلية بلغ الذروة في خلال الثمانينات وأخذ بالانخفاض منذ نهاية ذلك العقد. إلا أنه من المتوقع أن يبقى هذان العاملان فائقي الأهمية وشديدي الإشكالية على الصعيدين السياسي والاقتصادي في العلاقات العربية البينية.

ويأتي معظم المساعدات العربية البينية [٦] من دول مجلس التعاون

---

(٦) الأكثر دقة: المساعدات الرسمية الصافية من الدول والهيئات العربية (الثنائية والمتعددة الأطراف) إلى دول عربية. المصدر هنا ولاحقاً: *International Monetary Fund*;; Pierre van den Boogaerde, *Financial Assistance from Arab Countries and Arab Regional Institutions*, (Washington, D. C. (IMF) 1991).

الخليجي. وكانت الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط ـ العراق وليبيا والجزائر ـ قد ساهمت أحياناً في هذا المجال في خلال الثمانينات، إلا أن مساعداتها (سواء للدول العربية أم لغير العربية) قد تضاءلت إلى حد أنها اختفت تماماً، بل إن بعضها أصبح متلقياً للمساعدات. وهكذا، فإنه في خلال الثمانينات ومطلع التسعينات تحولت المساعدات العربية البينية إلى شأن بنيوي، أي أنها أضحت جزءاً من علاقات مجلس التعاون الخليجي ببقية البلدان العربية. ولقد بلغت هذه المساعدات في مجموعها نحو ٦٠ مليار دولار، وباتت تشكل تالياً رابطاً قوياً، وإن يكن متفاوتاً، بين بعض الدول العربية. ولا ينكر المانحون إلا في ما ندر، أن توزيع هذه المساعدات متعلق بأسباب سياسية أكثر من ارتباطه بحاجات اقتصادية، إذ ليس من المصادفة أن يكون المتلقون الرئيسيون للمساعدات الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي ـ سوريا ومصر والأردن ـ هم في الوقت نفسه الأقوى عسكرياً بين الدول العربية المحتاجة و/أو المصدر الرئيسي لليد العاملة المهاجرة، كما انها أيضاً دول المواجهة الرئيسية في النزاع العربي ـ الإسرائيلي.

أما الروابط الناتجة من حركة استيراد وتصدير العمالة البينية فهي أقل تفاوتاً من الروابط الناجمة عن المساعدات التنموية، ونسق اتجاهات هذا النوع من التبادل الإقليمي أكثر تعقيداً من نسق تدفق المساعدات. وبما أن الهجرة تؤثر بشكل مباشر في قسم كبير من السكان العرب ـ يصل على الأرجح إلى الخمس ـ [٧]، فإن تأثيرها الاجتماعي ـ السياسي قد يفوق أهميتها الاقتصادية. وإذا كان الدفق الرئيسي لليد العاملة يتجه من الدول

(٧) لا يطاول التأثير المباشر العاملين المهاجرين فحسب، بل عائلاتهم أيضاً.

الأفقر في المنطقـة، وخصوصـاً من القسم الشرقي مثل مصر والأردن (بما في ذلك فلسطينيو الضفـة الغربية) والسودان إلى الدول المصـدرة للنفط، فإننا نجـد أيضاً أن بعض البلـدان، وأهمها لبنـان والأردن، هي في الوقت نفسـه مستوردة ومصدرة للعمالة. أما عمال بلدان المغرب فيتجهون إلى الهجرة إلى أوروبا بدلاً من البلدان العربية. كذلك، هناك بعض الأشكال المحددة للهجرة قد لا تكون كبيرة في العدد، إلا أنها بالتأكيد ذات أهمية ثقافية وسياسية مثل عمل المعلمين المصريين والسـودانيين والعراقيين والسـوريين في اليمن (وفي الجزائر سابقاً). وإن الهجرة الكبيرة الحجم كهجرة اليد العاملة المصرية إلى السعوديـة أو العراق، أو هجرة السوريين إلى لبنـان، توفر مصـدراً رئيسياً للـدخل للدول المرسلـة وتساعـد في استمرار الإنتـاج والخدمات في البلـدان المتلقية[٨]. ولقد حاول كل من مستوردي العمالة ومتلقيها غير مرة التخفيف من اعتماده على اليد العـاملة المهـاجرة وعلى الدخل الـذي تؤمنـه، إلا أن أياً منهما لم يستطع التخلي عن مثل هذا النوع من التبادل [٩].

وهناك أشكال أخرى من التفاعل العربي الاقتصادي والاقتصادي ـ الاجتماعي كالمقاولات والصيرفة والسياحة (وخصـوصاً السياحة الدينية)،

---

(٨) بالطبع، إن العمالـة المهاجـرة تولـد الدخل في البلـدان المتلقية أيضـاً. ليس هذا مجال منـاقشة حسنات وسيئـات العمالة المهاجـرة بالنسبة إلى الدول المرسلـة، كما أنه ليس أيضاً مجال منـاقشة المخاطر الأمنية التي تتعرض لها الدول المتلقية باعتمادها على العمالة المهاجرة؛ أنظر: Saad Eddin Ibrahim. "Oil. Migration and the New Arab Social Order," in Malcolm H. Kerr/El Sayed Yassin (eds.), *Rich and poor States in the Middle East. Egypt and the New Arab Order. Boulder* (Westview), 1982.

(٩) لقد ثبت ذلك بشكل واضح بعد حرب الخليج الثانيـة عندما حاولت الدول الخليجية أن تحد من العمالة الأجنبية. أنظر: Gil Feiler, *Labour Migration in the Middle East Following the Iraqi Invasion of Kuwait* (Israel / Palestine Issues in Conflict and Cooperation. Vol. II. No. 7), Jerusalem, December 1993; Sharon Stanton Russell / Muhammad Ali Al - Ramadhan, "Kuwait's Migration Policy Since the Gulf Crisis". *International Journal of Middel East Studies*, Vol. 26 (1994), pp. 569 - 587.

إلا أنها مثلها مثل الاستثمارات العربية، لا تتميز بأي أهمية اقتصادية طاغية، ولا يمكن أن تقارن بأهمية الأشكال نفسها من التبادل القائم بين العالم العربي وبقية العالم. وهكذا، بالنظر إلى العلاقات التجارية العربية القائمة وإلى هجرة اليد العاملة الداخلية وإلى المساعدات، يمكننا التحدث عن مستوى معين من التبادل والتعاون الاقتصادي والاقتصادي ـ الاجتماعي في العالم العربي. إلا أنه لا بد من التطرق إلى نقطتين إشكاليتين:

تكمن الأولى في كون شبكة هذا التفاعل لا تتميز بالكثافة؛ فهناك دائماً قدر من التفاعل بين أي مجموعة من الدول المتجاورة جغرافياً، ولكن الحديث عن التعاون أو الاعتماد المتبادل أو التكامل الاقتصادي الإقليمي له معنى يجعلنا نطلب أكثر من البرهان على حدوث نوع من التبادل. ولكي نطور تعريفاً عملانياً لما هو التكامل الاقتصادي الذي يتسم بدلالة بين أي بلد عربي ومحيطه الإقليمي (العربي) يبدو أنه من المستحسن أن نأخذ الأبعاد المذكورة أعلاه للتكامل الاقتصادي في الحسبان، وبالتالي يمكن اعتبار بلد عربي معين متكاملاً اقتصادياً، وإن بشكل متواضع، مع محيطه إذا كان ينطبق عليه معياران على الأقل من المعايير الثلاثة التالية: العلاقات التجارية مع العالم العربي تتجاوز المعدل الإقليمي العام والمنخفض جداً؛ الاعتماد المتوسط أو الكثيف على الهجرة من أو إلى واحد أو أكثر من البلدان العربية؛ اعتماد متوسط أو شديد على، أو المساهمة في المساعدة أو الاستثمار العربي. ووفقاً لهذه الشروط فإن مجموعة الدول العربية التي يمكن عدها متكاملة اقتصادياً إلى حد ما مع محيطها الإقليمي، لا تزيد عن ١٢ دولة من أعضاء الجامعة العربية. وتظهر النظرة إلى الخريطة انقساماً جغرافياً واضحاً بين نصفي العالم العربي الشرقي والغربي. وبهذا المعنى لا يمكن

الحديث عن تكامل إقليمي إلا في ما يتعلق بـالنصف الشرقي، إذ لا توجد أي دلائل على أن هنـاك دولة مغـاربية واحـدة تتكامل اقتصــادياً مع محيطهـا العربي. وهــي صورة قـد أخذت تتبلور وتصبـح أكثر ســواداً في السنوات الخمسة عشر الأخيرة. والأهم من ذلك أنه في الوقـت الذي كانت مصر تكثف عـلاقـاتها الاقتصــاديـة ببقية العـالم العـربي منـذ منتصف الثمانينـات، وخصوصاً بعـد إعادة قبولها في الجامعة العربيـة عام ١٩٨٩، فإن مستوى التبادل التجـاري للمغرب مع بقية العـالم العربي، والذي كان فـوق المعدل العام، هو في تناقص مستمر.

إضافة إلى الحجم المحدود للتبادل التجاري الإقليمي في العالم العربي أو حتى في الشرق الأوسط، فإن من الملامح الإشكـاليـة لهذا التبـادل عـدم التناسب المذهل بين أهميـة هجرة اليد العاملـة وتدفق المساعـدات من جهة، وضآلـة الاستثمارات من جهة أخرى. فالـدول العربية الغنيـة بالنفط، وإن كانت مصدرة للرأسمال في معظم العقود الثلاثة الماضية، إلا أن استثماراتها العـربيـة لم تبلغ ربع قيمـة المسـاعـدات ولم تـزد عن الـ ٢٠ في المئـة من تحويلات العمال العرب المهاجـرين إلى دول عربية أخرى [١٠]. هذه الحقيقة ليست مهمـة اقتصاديـاً فحسب، بل تسلط الضوء على صعـوبة الاقتصـاد السياسي للتعاون في المنطقة.

الاقتصاد السياسي لعدم التعاون

إن محدودية حجم ومـدى التفاعل الاقتصــادي بين البلدان العـربية

(١٠) الفترة بين ١٩٧٣ ـ ١٩٨٩. المصدر: صندوق النقد الدولي.

تتعارض بشكل مـذهل مع النداءات التي لا تعـد ولا تحصى الصادرة ليس عن السيـاسيين العـرب فحسب، بل عن المفكـرين السيـاسيين وعلماء الاقتصاد ورجـال الأعمال والمؤسسات الاقتصاديـة أيضاً، والتي تـدعو إلى التعاون والتنسيق والتكامل على الصعيد الاقتصادي، بل وحتى إلى الوحدة. ولتفسير تحليلي للأسباب التي أدت إلى فشل معظم هذه الدعوات، يمكن المرء أن يميـز بين ثـلاثـة أبعاد مترابطـة: بعـد اقتصـادي صرف، وبعـد متعلق بالسياسـات الاقتصادية، والبعد الثـالث ـ وهو الأهم في نظري ـــ هو البعد السياسي.

من بين العـوامل الـرئيسية التـي يشار إليهـا عـادة لتفسير ضعف التعاون الاقتصادي العربي هنـاك عدم التكـامل بين الاقتصادات العـربية الافـرادية (تشكيلـة محدودة من السلع المصنعة وتشـابه في حجم الإنتـاج ومداه في معظـم البلدان) والتكامل غير المتكـافىء أو التابع بين المنطقـة ككل والسوق العـالمية (وجود أنماط من عـلاقات شمال ـ جنوب التجـارية بين العالم العربي وبين الدول الصناعية الـرئيسية، أي بيع التكنولوجيا والسلع ذات الكثـافة التكنـولوجيـة مقابل المواد الأوليـة والسلع الاستهلاكيـة ذات الكثـافة العماليـة). وإذا كـان من غير الممكن نكـران هذه العـوامل، إلا أنـها تُعطى أحياناً أهمية أكبر مما ينبغي، وذلك لإلقـاء اللوم بطريقة تبريرية على قوى السـوق العالمية وبناهـا التي لا يمكن السيطرة عليها، بـدلاً من القوى السياسية والاقتصادية الفاعلـة في البلدان العربية نفسها. ويجب أن نسأل أنفسنا عن السبب الذي لم يسمح للعوامل الجغرافيـة ـ الاقتصادية المؤاتية نسـبياً، والتي تميـز العالـم العربي ـــ كاللغة الـواحدة والثقافـة المشتركة والسوق الاستهلاكية الكبيرة التي تسمح مبـدئياً بالإنتاج على نطاق واسع

وتوافر اليد العاملة ورأس المال والطاقة ـ بأن تضطلع بدورها الإيجابي.

عند هذا الحد، تشدد الأجوبة الأولية عادة على السياسات الاقتصادية. فالسياسة القائمة على الحماية تمثل بالتأكيد عقبة في وجه تبادل السلع والخدمات. كما أن سيطرة الدولة على التجارة الخارجية والاستثمارات هي بدورها عقبة مماثلة. ولقد اتخذ معظم الدول العربية، إضافة إلى إيران وإسرائيل، مروحة واسعة من الإجراءات الهادفة إلى حماية صناعاتها وزراعاتها وخدماتها من المنافسة الإقليمية والدولية. فالقيود الجمركية وغير الجمركية كثيرة ومتعددة، وهي في الحقيقة تضر بالتجارة الإقليمية، كما تضر بالأشكال الأخرى للتعاون الاقتصادي الإقليمي أكثر مما تمنع السلع الصناعية الغربية من اختراق الأسواق الإقليمية [11]. ويتعين على التجار أن يجدوا طريقهم وسط غابة من الاتفاقات التجارية الثنائية قبل أن يتمكنوا من الاستيراد إلى المنطقة أو التصدير منها؛ وفي الكثير من الحالات فإن عدم قابلية العملات المحلية للتحويل (أو عدم استعداد الحكومات والمصارف المركزية والأفراد لقبول التعامل بعملات الدول المجاورة) يساهم أيضاً في عرقلة أو منع انتقال الخدمات والسلع في دول المنطقة. ولا ريب في أن اللبرلة أو تخفيف القيود القانونية سوف تزيد من امكانات التعاون الإقليمي، وهي لذلك (ولأسباب أخرى أيضاً) يطالب بها دائماً سواء من المصلحين الاقتصاديين في داخل المنطقة أم من المؤسسات المالية ومانحي المساعدات الدوليين. إلا أن وجهة النظر الاقتصادية الصرفة هذه ـ أو التي

---

(١١) لتجميع جيد للحواجز الجمركية وغير الجمركية أنظر دراسة هالباخ التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي: Axel J. Halbach et. al., *Perspektiven regionaler Wirtschaftskooperation in Nahen Osten*, Munich (Weltforum - Verlag), 1994, pp. 109 - 135.

تنطلق من منظار السياســـات الاقتصاديــة ـ تبقي سؤالين بــلا جواب، إذ ينبغي أن نسأل لماذا وبعد عقد من الإصلاحات البنيوية واللبرلة الاقتصادية بشكل أو آخر [١٢]، لم يزد التعاون الإقليمي؟ واستطراداً، لماذا بقي الاستعداد لتسهيل التعـاون الاقتصادي الإقليمي بـدلاً من عـرقلته، محدوداً جـداً في أوساط النخب الإقليمية المسيطرة؟

وهكـذا، نصل إلى المسـتوى الســياسي أو الاقتصــادي ـ السيــاسي الأوسع. وفي هذا الإطار يتعين ذكر ثلاث مجمـوعات من العوامل؛ علينا أولاً أن نأخذ في الحسبــان الفارق في الـدخل بين دول المنطقة الغنيــة بالنفط من جهة، والـدول ذات الدخل المتـوسط أو المنخفض من جهــة أخـرى. إن هذه الفروقــات الكبيرة ـ لا تـزال حصة الفـــرد من إجمــالي الإنتــاج الداخلي في السعودية تبلغ ١٣ ضعف مثيلتهــا في مصر و١٥ ضعف مثيلتها في اليمن ـ جعلت قضيــة التعاون والتنسيق الاقتصــادي، نــاهيك بــالتكامل، مسألــة سياسية مهمة منذ طرح التعاون العربي على جدول الأعمال. فالدعوة باسم العـــروبـــة إلى شكل مـن أشكـــال التخطيط العـــربي المشترك للمـــوارد واستخدامها، إن لم يكن لجعل النفط العـربي ملكية مشتركة لجميع العرب، كانت منــاسبة تماماً لحاجات الدول الفقيرة في المنطقــة. وبما أن بعض هذه البلدان كان أكثر تطـوراً على الصعد التكنولوجية والثقافيــة والعسكرية من

---

(١٢) هناك فروقــات مهمة بين الدول الافراديــة، ولكن يمكننا القول بشكل عــام إن إجراءات اللبرلة الاقتصادية بدأ تطبيقها في معظم بلـدان الشرق الأوسط منذ أواسط الثمانينات. أنظر مثلاً:- Said El Naggar (ed.), *Privatization and Structural Adjustment in the Arab Countries*. (Washington., D. C. (IMF), 1989).

ورمزي زكي (تحرير)، **السياسة التصحيحية والتنمية في الوطن العربي**، (بيروت: دار الرازي، ١٩٨٩).

الدول العربيــة النفطية، فقد كان في وسعهــا ربما أن تستخدم الموارد المالية للدول النفطية في حال حصولها عليهــا ـ بشــكل أفضل من استخدام الدول الغنية نفسها. كما أن بعض هذه البلدان (الفقيرة) كانت تتحمل القسم الأكبر من عبء المواجهـــة العــربيــة ـ الإسرائيليــة التي تعتبر إجمالاً هماً عــربيــاً مشتركــاً. وبالتــالي، فــإن هناك تــوافقاً أســاسيــاً بين قطاعــات كبيرة من الجماهير العربيــة، وليس بين الداعين إلى القــومية العــربية فحسب، على أن جزءاً من الثروة النفطية على الأقل، يجب أن يوضـع في خدمة شؤون التنمية، وإلى حد ما تعزيــز القدرات العسكرية للدول العربية الأفقــر. ولقد كان هذا الرأي في صيغتــه العامــة هذه، مقبــولاً من النخب الحاكمة في الــدول الغنية نفطيــاً، إلا أن المطالب الأكثــر تواتــراً التي كانت تنــادي بنوع من السيــادة المشتركة على الموارد العربية والمداخيل النفطية، كــانت دائماً تقابل بالرفض الشــديد من قبل المسيطــرين عليها، ذلك أن الــدول العربيــة الغنية بــالنفط اعتبرت ولا تــزال، أن القــرارات المتعلقــة باستخــدام ثــرواتها هي قــرارات تخصـهــا وحدهــا؛ فهي لم تتقبل أي نوع من التخطيط المشترك للمــوارد أو للتنمية، فكيف بــالأحرى انشاء مــؤسسات عــربية متعددة الأطــراف تتخذ القــرارات المتعلقــة بطريقــة تــوزيع كل إيــرادات النفط أو بعضهــا. وتجدر الملاحظة في هــذا السياق أن معظم المساعدات العــربية ـ العــربية نجمت عن اتفاقات ثنائية ـ وحتى قرارات الجامعــة العربية المتعلقة بتوزيع المساعدات كــانت تنفذ مــا دام البلد الــذي يمنح المساعــدة مستعداً للــدفع للبلد الــذي يتلقاها. ولا يعود ذلك كما يرى بعض العرب، إلى بخل عرب الخليج، ولكن في ظل التفاوت الهائل في مواطن القــوة ـ الأقويــاء عسكرياً ضعفــاء اقتصادياً والعكــس بالعكس ـ وفي ظل انعــدم الثقة أيضاً، ينبغي أن ينظر إلى الإصرار

على السيادة الاقتصادية والاتفاقات الثنائية كمحاولة من قبل النخب الغنية لاعتماد السياسة الواقعية العقلانية لحماية الأمن القومي لدولهم؛ فمنذ حرب الخليج ١٩٩٠ / ١٩٩١ على وجه الخصوص، والتي حاولت القيادة العراقية خلالها أن تستغل الشعور القومي بأن الموارد النفطية يجب أن تكون ملكاً للأمة العربية جمعاء وليس لبعض الإمارات التي رسمت حدودها الأمبريالية، والدول النفطية تسعى لأن توافق الدول العربية الأخرى بشكل علني على مفهومها للسيادة الاقتصادية، وأن يدخل ذلك في الخطاب السياسي العربي الرسمي [١٣].

ثانياً، يجب أن نذكر بعض المقومات الاقتصادية / الثقافية ذات التأثير السلبي على فرص التعاون الاقتصادي، وأهمها أن النخب السياسية ـ واللاعبون المجتمعون ـ في معظم البلدان قد تعلموا ألا يأخذوا الاقتصاد والسياسات الاقتصادية على محمل الجد. فالاقتصاد يعامل في غالب الأحيان على أنه خادم للسياسة، ولا تظهر النخب السياسية أي معرفة أو اهتمام بالاقتصاد. ومن الملاحظ أنه على الرغم من أن القومية العربية تدعو إلى نوع من الوحدة الاقتصادية كجزء من مشروعها التوحيدي العام، إلا أنها تخلو من التحليل الاقتصادي، أو هي ببساطة تهمل أهمية الاقتصاد [١٤].

---

(١٣) لاحظ أن «إعلان دمشق» في آذار / مارس ١٩٩١ الذي رمى إلى انشاء تحالف عربي داخلي بين دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا، على الرغم من أنه أشار إلى رغبة الدول المعنية في تعزيز تعاونها الاقتصادي لتتحول إلى كتلة اقتصادية توفر التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنه تحدث أيضاً عن «احترام سيادة كل دولة عربية على مواردها الاقتصادية والطبيعية». لقد ظهر النص نفسه بشكل حرفي في ميثاق الشرف العربي الذي رفع إلى مجلس الجامعة العربية عام ١٩٩٥.

(١٤) Cf. Abbas Alnasrawi. "Economic Integration: A Missing Dimension of Arab Nationalism", *Arab Studies Quarterly*, Vol 11 (Spring/Summer 1989), No. 2/3, pp. 287 - 302.

وكذلك فإن الإسلامية، وهي التيار الرئيسي الثانى في العالم العربي الحديث، لم تُظهر بدورها اهتماماً كبيراً بالاقتصاد. من ناحية أخرى، إن عدم الاهتمام بالمعالجة الجدية للقضايا الاقتصادية من قبل الكثير من الأنظمة الشرق أوسطية يمكن أن يفسر أيضاً، وبشكل أكثر إقناعاً، انطلاقاً من كون كل الدول الإقليمية هي دول ريعية على نحو متفاوت. والدولة الريعية أو المجتمع الريعي هي الدولة التي تحصل على قسم كبير من دخلها من مصادر خارجية، في حين أن هذا الدخل ليس مرتبطاً أو هو مرتبط بشكل هامشي بالجهود الإنتاجية للمجتمع نفسه. والحالة الأولى هي حالة الدخل النفطي، في حين أن الحالة الثانية هي حالة المساعدات العسكرية أو الاقتصادية الخارجية(١٥). وبنتيجة ذلك تعلمت النخب السياسية أن تؤثر في النتائج الاقتصادية المتعلقة بالدخل القومي والتمويل العام والدين الخارجي وميزان الحساب الجاري، وحتى التوظيف بواسطة العمل السياسي والسياسات الإقليمية بشكل خاص بدلاً من السياسات الاقتصادية والجهود الانتاجية. وهكذا على سبيل المثال، فإن موقف مصر وسوريا من الحرب على الكويت خلّص الأولى من بعض الديون الخارجية وأدى إلى تدفق المساعدات الخليجية الضخمة على الثانية. كذلك فإن الموقع الاستراتيجي لإسرائيل ومصر قد جعل من البلدين المتلقين الأول والثانى للمساعدات الأميركية في العالم. إلى ذلك، فإن توقيع الأردن معاهدة سلام مع إسرائيل قد أدى إلى حصوله على تخفيضات جمة في الديون الخارجية وعلى مساعدات دولية إضافية. وهكذا، فإن التفاوت المذهل بين تدفق المساعدات الإقليمية

(١٥) حول الاقتصادات والدول الريعية في العالم العربي، أنظر: Hazem Beblawi / Giacomo Luciani (eds.) *The Arab Rentier State*, (London: (Croomhelm), 1987); further, among others, Peter Pawelka, "Die politische Okonomie der Aubaengolitik in Vorderen Orient", *Orient*, Vol. 35 (1994), pp. 369 - 390.

والدخل الذي يوفره العمال المهاجرون من ناحية، وبين الاستثمارات العربية الإقليمية من ناحية أخرى ـ بحيث يبلــغ الأول أربعة أو خمســة أضعاف الثــانى ـ يظهــر بــوضــوح أن التحكم بالسياســـات الإقليميــة والاهتمام بالمساعـدات الإقليمية والدولية وبفـرص العمل لرعايا الـدول المعنية، أكثر أهمية لدى الكثير من هذه الدول من إصلاح اقتصادها الداخلي (١٦).

وعلينا ثــالثاً، أن نأخذ في الحسبــان تأثير العلاقــات الإقليمية بشكل عام، وتأثير البنى السيــاسية المحلية في المنطقة في التعــاون الاقتصادي. وفي هذا الإطــار، لا تتمثل المشكلة الـرئيسية في انعـدام الاستقرار الإقليمي كما يُحاجج أحيانا، ذلك أن الجزء الرئيسي من الشرق الأوسط قد شهد استقراراً سياسياً واسعــاً في العقــدين أو الثــلاثة الماضيين، بل إن حــدة النــزاعــات الإقليمية العربية ـ الإسرائيلية والعربيــة ـ العربية والطبيعة التسلطية غير الديموقــراطية لمعظم الأنظمة في المنطقة قد تضافــرت معاً لخلق ظروف غير ملائمة للتعاون الاقتصادي الإقليمي. فالأنظمة التسلطية غير الديموقراطية التي تفتقر غالباً حتى إلى القليل من الشرعية الداخليــة، تعنى بالسيطرة على التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بين رعاياها ورعايا الدول الأخرى، وهي تنحو أيضاً إلى إخضاع العــلاقات الاقتصــادية والاقتصــاد بشكل عام إلى الاعتبارات السياسية وإلى مــا تعتبره متطلبات الأمن القومي وأمن الأنظمة. ويؤدي ذلك بالنتيجة إلى سيطرة نمط العلاقــات الثنائية الشديدة المركزية، بدلاً من العــلاقات المتعددة الأطـراف، حتى بين الأنظمة التي لا مـوجب لأن تخشى من آثــار التعاون على إعادة التــوزيع، وبالتالي، فإن الاتفــاقات بين

---

(١٦) لتقويم مماثل أنظر:- Jacques Ould Aoudia, "Proche - Orient: processus de paix, intégration régionale et partenariat Euro - méditerranéen," *Monde arabe Maghreb Machrek*, No. 148 Avril - Juin 1995, pp. 3 - 16.

الدول تطغى على قوى السوق في تحديد طبيعـة التعاون الاقتصادي ومداه، وتتحول الأزمـات السياسيـة وصراعات القـوى بسهولـة إلى انقطاعـات في التبادلات الاقتصادية والاجتماعية. والأمثلة على ذلك كثيرة منها على سبيل المثـال لا الحصر، التقلص الكبير في النقل والمسـاعـدات والتجـارة بين مصر ومعظم العالم العربي بعـد إبرام معاهدة السلام الإسرائيلية ــ المصرية عام ١٩٧٩، ومنها أيضاً التـوقف التام للعلاقات التجارية بين سـوريا والعراق إثـر الأزمة السيـاسية بين نظـامي دمشق وبغداد، ومنهـا أيضاً أن الأزمـة السياسية بين السعـودية واليمن في خلال حرب الخليج أسفـرت عن إرغام نحو مليون يمني على العودة إلى بلادهم، ومنهـا أن ليبيا هددت عام ١٩٩٥ بترحيل عشرات الألوف من الفلسطينيين ورحلت فعلاً المئات منهم تعبيراً عن معارضتها للاتفاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية [(١٧)]. ويمكننـا أن نفترض أن اللبرلة السياسيـة التي تفسح في المجال أمام القوى المجتمعيـة بالتفاعل عبر الحدود بشكل مستقل عن سياسات الأنظمة والموافقـات الرسمية، ستؤدي أيضاً إلى توسيـع مجالات التبادل الاقتصادي. ولنـا في الأمثلة المستقـاة من الأمكنة الأخرى من العالم ما يدعم هذا الافتراض.

أضف إلى ذلك أنه في منطقة تعج بالأزمات الإقليمية كالشرق الأوسط، قد تؤدي اعتبارات الأمن القومي إلى جعل البلدان تشعـر بأنه من الآمن لها عدم التعاون في ما بينها، أو على الأقل الحد من هذا التعـاون، وذلك نظراً إلى كـون التعاون الإقليمي الاقتصـادي والاقتصـادي ـ الاجتماعي سيعـرض

---

(١٧) بكر محمـد رسول، الأمين العـام لمنظمة العمل العربيـة، الأزمات السياسيـة هي التي تشكل التأثير السلبي الرئيسي في تدفق العمالـة العربية. والبروتوكولات والاتفاقات المتعلقـة بتدفق العمالة غالباً ما يتعطل العمل بها بفعل النزاعات السياسية. أنظر: **الأهرام**، ١٩٩٥/٦/٢١.

للخطر في أوقات الأزمات السياسية البلـدان المتكاملة كثيراً أو البلدان الأكثر تكاملاً مـن غيرها في المنطقة (أي الدول التـي تعتمد على التبادل التجاري والاستثمارات أو المساعدات من الدول الإقليمية الأخرى)؛ والحالة الأردنية شديدة الوضوح في هذا المجـال. فحتى عام ١٩٩٠ كان نحو ٣٠ في المئة من صـادرات الأردن يذهب إلى العـراق، وكـان الأردن أحد المتلقين الـرئيسيين للمساعدات من الكويت، وكانت تحويلات العاملين الأردنيين في الكويت تبلغ ٣٢٠ مليون دولار سنوياً. ومع غزو العـراق للكويت قطعت المساعدات عن الأردن وخسر الأردن شريكه التجاري الرئيسي، وطرد نحو ٣٥٠٠٠٠ أردني (وفلسطيني أردني) من الكويت في خلال أزمة وحرب الخليج وفي إثرها [١٨].

ويعتبر خطـر التعرض المشترك (للمصـاعب الاقتصـاديـة) أمـراً عاديـاً في العـلاقـات الدوليـة للبلـدان ذات الاعتماد المتبـادل، ويمكن حتى أخذه في الحسبان عنـدما تتبع العـلاقات منطقاً تعـاونياً. لكن في بيئـة كبيئة الشرق الأوسط، حيث لا تـوجد مـؤسسات تعـاونية تعمل مستقلـة عن السياسـة اليـومية وحيث يسـود انعدام الثقـة في العـلاقات بين دولـه ويطغى منطق السياسـة الواقعية، قد ينحو زعماء البلدان إلى إبقاء تكامل دولهم محـدوداً.

التكامل الاقتصادي العربي والشرق الأوسط الجديد

إذا كـانت العقبات التي تقف في وجـه تـوسيع التعاون الاقتصـادي كثيرة، فإن الدعوات المطالبة ببذل الجهـود في هذا المجال أخذت تتضاعف في

---

(١٨) أنظـر: عدنـان أبـو عودة، «الأردن والمادة خمسين مـن ميثاق الأمم المتحـدة»، **المنتدى**، العدد ١١٧/١١٨ (تموز ـ آب / يوليـو ـ أغسـطس ١٩٩٥)، ص. ص. ٥ ـ ١٠.

السنوات الأخيرة. ولقد عادت فكرة السوق العربية المشتركة إلى احتلال موقع الصدارة في برامج رجال الأعمال العرب (١٩) والمنظمات الإقليمية (٢٠) وبعض السياسيين (٢١) وذلك في موازاة، أو بالأحرى لرفع التحدي وطرح بدائل من المشروع الإسرائيلي الشرق أوسطي والمشاريع الأخرى الداعية إلى تعاون أوثق كالتي قدمت في مؤتمر عمان الاقتصادي في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥.

إذا نظرنا إلى سجل التعاون الاقتصادي العربي من جهة، وإلى آفاق التعاون الاقتصادي الشرق أوسطي من جهة أخرى، فإنه يبدو لي أقله على المديين القصير والمتوسط، أنهما ليسا مختلفين إلى الحد الذي يود المتفائلون أن يؤمنوا به، ذلك أنه ينتظر ومع بقاء كان العناصر الأخرى على حالها، أن تظل بعض الملامح المهمة للتعاون وعدم التعاون الاقتصاديين في تقسيم جديد للعمل في الشرق الأوسط، بحاجة إلى تحديد مماثل للملامح التي كانت سائدة بين الدول العربية في خلال العقدين الأخيرين. فمن المذهل مدى السهولة التي يمكن فيها للمرء أن يعقد مقارنة بين مؤتمر القمة الاقتصادي في عمان عام ١٩٩٥ وبين مؤتمر القمة الحادي عشر للجامعة العربية الذي عقد في عمان أيضاً قبل ذلك بخمس عشرة سنة لتطوير استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك. هناك بالطبع بعض الاختلافات التي لا يمكن

---

(١٩) كما في المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي انعقد في الاسكندرية في أيار / مايو ١٩٩٥. أنظر **السفير**، ١/٦/١٩٩٥.

(٢٠) أنظر مثلاً تصريح رئيس صندوق النقد العربي، **الحياة**، ١٦/١١/١٩٩٥، ص ٩.

(٢١) أنظر مثلاً تصريح رئيس الوزراء السوري محمود الزعبي، BBC, *Summary of World Broadcasts*, MEW / 0410, 14 November 1995.

إنكارها بين «عمان ١٩٨٠» و«عمان ١٩٩٥»، وأهمها أن مؤتمر عام ١٩٩٥ كان مدعـوماً بقوة من الولايات المتحدة والغـرب، وأن إسرائيل شـاركت فيه، بينما كان مؤتمر عام ١٩٨٠ مؤتمراً عربيـــاً صرفاً ، وكـــان المقصود منه تقوية الوحدة العربيـة. ولكن في الوقت نفســه، فإن لمؤتمري عمان ملامح مشـتركة عــــدة: كلاهمــــا كان موضوعاً لصراع القوى الإقليمي، وقاطعته الدول العربيـة الرئيسية، أو أنها لم تشـترك لأسباب أخرى، وغـابت سـوريا ومصر عام ١٩٨٠، وغابت سوريا والعراق ودول أخرى عن مؤتمر ١٩٩٥. وفي الحالتين كـان الأردن مهتماً بشكل خاص بنجـاح المؤتمر، ولم يكن ذلك عائداً إلى دوره في استضافـة المؤتمرين فحسب، ولكن لأسباب أكثـر أهمية تتمثل في الاعتماد القـوي لـلأردن على الروابط والمنافـذ الإقليمية، وبالتالي اهتمامـه بأي شكل من أشكـال التعاون الإقليمي وحـرصـه، وهو الطـرف الإقليمي الصغير والمعـرض للمخاطـر، على بـروز نـوع من توازن القـوى الإقليمي. ومن الملامح المشتركـة أيضـاً عـدم تحمس دول الخليج لتمـويل مؤسسات إقليمية جديدة تمول جهود تنمـوية جديدة، وخصوصاً إذا كانت تلك المؤسسات وأموالها ستدار من قبل هيئـة متعددة الأطراف سواء كانت عربية أو شرق أوسطية. وهكذا، على الرغم من أن دول الخليج وافقت مبدئياً عام ١٩٨٠ على تمويل حساب خاص للتنمية العربية على مدى عشر سنوات على أن تدار بواسطة الصندوق العـربي للتنمية الاقتصـادية والاجتماعية، إلا أنها أصرت على أن تحتفظ بالسيطرة على أي أمـــوال سوف تدفع [٢٢].أما عـام ١٩٩٥، فقد انتقـدت دول الخليج بشـدة فكرة انشـاء مصرف إقليمي للتنمية، وبقيت مترددة في تمويله حتى بعدما طالب راعيا الفكرة الرئيسيان،

(٢٢) Cf. Alnasrawi, "Economic Integration", pp. 294.

الـولايـات المتحـدة وإسرائيل، المؤتمر بتبنـي مشروع قـرار حـول انشــاء المصرف. وفي الــوقت نفســه، فــان دول الخليج وغيرهـــا من المشـــاركين الرئيسيين لم تعترض على انشاء هيئات أو وكالات دوليـة ما دام انشاؤها لا يقلص ما تعتبره هذه البلـدان والأنظمة سيادتها السياسيـة أو الاقتصادية، أي مـا دامت هـذه المؤسسات لا تتمتع بسلطـات تقـريريـة. وتنطبق هـذه المواصفـات مـن دون شك، على الهيئـات التي قـــرر مـؤتمر عمان ١٩٩٥ انشــاءهــا كالمجلس الإقليمي لـرجـال الأعمال والمجلس الإقليمي للتعــاون السياحي والاتحاد الإقليمي لوكالات النقل والسياحة، كما تنطبق على بعض المنظمات والوكـالات التي أنشئت إثر مؤتمر عام ١٩٨٠ والتي نكتفي بـذكر أهمها، وهـي المنظمة العربيـة للتنمية الصنــاعية التي أنشئـت عام ١٩٨٢. والملاحظ أن قضية بأهمية انشـــاء منطقة عملة عربية التي دعـا إليها ميثاق العمل الاقتصادي العـربي المشـترك الذي تمت الموافقـة عليه في مـؤتمر عام ١٩٨٠ [٢٣] لم يعد يسمع عنها بعد انتهاء أعمال المؤتمر.

وفي تعليق له بعد مضي سنوات على مؤتمر عمان الأول على ما تحقق تحت عنوان التكـامل الاقتصادي العـربي أو الوحـدة الاقتصاديـة، توصل مراقب عربي مطلع إلى الخلاصات المتشائمة التاليـة: إن المشاريع العربية المشتركة بقيت حبراً على ورق، وأن التخطيط الاقتصادي بقي مسألة تخص كل دولة عـربية بمفـردها، وأن التخطيط العـربي المشترك برهن عن كـونه وهماً، وأنه على الرغم من قيام عدد من الوكالات العربية المتخصصة، إلا أنها لم تساعد في تحقيق الوحدة الاقتصادية [٢٤]؛ ومثل هذا الحكم قد ينطبق أيضاً

(٢٣) أنظر: عبد الحسن زلزلة، «الدور الاقتصادي للجامعة العربية»، في **الجامعة العربية. الواقع والطموح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٢٩٩.

(٢٤) Alnasrawi, "Economic Integration". p. 299.

بعد سنوات إذا بقيت كل العوامل الأخرى على حالها، على الخطط والمشاريع الهادفة إلى تحقيق نوع من التقسيم الإقليمي الجديد للعمل يشمل إسرائيل.

ولسوف يحدث السلم الإقليمي فرقاً بالطبع؛ فهو سيسمح مبدئياً بالتبادل التجاري والسياحة والمشاريع المشتركة بين إسرائيل وأكثر من بلد عربي. ولكن يمكننا أن نفترض أنه في الوقت الحالي لن تتغير أنماط التعاون الاقتصادي والنزاعات الإقليمية. وكذلك فإن المساعدات الإقليمية الداخلية لن تزداد في المستقبل المنظور(٢٥). وستحاول إسرائيل كما فعلت دول إقليمية أخرى من قبل، الاستفادة مما تعتبره موارد شرق أوسطية إقليمية ـ وليس موارد كل دولة بمفردها ـ عبر الدعوة إلى الإدارة المشتركة لهذه الموارد. ومشروع إقامة مصرف إقليمي للتنمية يمول بشكل رئيسي من المصادر الخليجية العربية ودعوات إسرائيل المتكررة إلى شكل من أشكال الإدارة المشتركة للموارد المائية لإسرائيل وسوريا والأردن ولبنان، توفر البراهين على هذه المقاربة. ولسوف تستمر دول مجلس التعاون الخليجي في معارضة كل ما تعتبره محاولة من الآخرين للمشاركة في التقرير في الأمور المتعلقة بتوزيع أو استخدام مواردها الطبيعية وعائدات نفطها. وهي كانت كما ذكرنا، شديدة الانتقاد لمشروع المصرف الإقليمي للتنمية. ولسوف تواصل دول كسوريا ولبنان سياستها الرامية إلى منع أي مناقشة للإدارة الإقليمية لمواردها المائية. وفي أحسن الأحوال فإن الدول التي تتشارك في الأنهر أو الخزانات الجوفية المائية سوف تكون مستعدة للتفاوض على الحصص بشكل ثنائي أو ثلاثي الأطراف. كذلك فإن بعض الدول الإقليمية

---

(٢٥) Cf. Susan E. Battles, "Financial Flows and Integration in the Middle East." *The International Spectator*, Vol. 30 (July - Septmber 1995), No. 3. pp. 57 - 82.

الصغيرة كالأردن والدولة الفلسطينية الوليدة وقطر وعلى الأرجح لبنان ـ أي الدول التي لا تستطيع بأي شكل من الأشكال أن تتوازن عسكرياً مع جيرانها الكبار ولا تستطيع أن تتخلى بسهولة عن روابطها الاقتصادية الإقليمية القوية ـ ستواصل وضع تعاونها الاقتصادي في خدمة حاجات أمنها القومي، وستسعى لتجنب الاعتماد على واحد أو اثنين من جيرانها فقط. وهي لذلك ستسعى لموازنة علاقاتها الاقتصادية مع دول أخرى في المنطقة. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى محاولات الأردن لإيجاد توازن بين اعتماده الاقتصادي القوي على العراق وروابط اقتصادية إقليمية أخرى: عندما تردت العلاقات التعاونية مع دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة لعدم رضى الأخيرة عن موقف الأردن من الحرب على الكويت، لم يكن أمام الأردن أي خيار سوى السعي لعقد اتفاقات مع إسرائيل. كذلك، فإنه مع تدهور العلاقات مع العراق في صيف ١٩٩٥، كان لا بد من أن يسعى الأردن لموازنة ذلك ليس عبر استعادة العلاقات السياسية مع السعودية والكويت فحسب، بل العلاقات الاقتصادية التعاونية أيضاً، وخصوصاً في مجالي نقل النفط والغاز والمساعدات الاقتصادية.

هناك بالتأكيد فرص كبيرة للتعاون الاقتصادي في العالم العربي وفي الشرق الأوسط؛ كثير من الأنشطة الاقتصادية يحتاج إلى أسواق كبيرة لا توفرها أي دولة عربية أو شرق أوسطية؛ وإنتاج السيارات والسكك الحديد وعربات القطارات وحتى إنتاج المعدات الثقيلة يكتسب معنى إذا كان معداً لمنطقة اقتصادية كبيرة واحدة، عربية كانت أم شرق أوسطية. وكذلك فإن عدداً من الصناعات يمكن أن تكون ذات جدوى اقتصادية كالكومبيوتر والبرامج (للسوق) العربية والتطوير الإقليمي لأجهزة الطاقة الشمسية

الحديثة وتكنولوجيـا التوفير في استملاك المياه لأغراض الزراعـة والصناعة والكثير غيرها. ولكن التعـاون وحده هـو الذي يجعل الـدول الإقليمية تملك القـدرة على تحمل نفقـات الأبحـاث والتطويـر الضروريـة من أجل تنميـة التكنولوجيا الخاصة بها.

أما إذا كانت هذه الفرص ستستغل، فإن ذلك لا يعود إلى التخطيط لـ «شرق أوسط جديد» أو لـ «نظـام عربي جـديد». فحتى في يومنا هذا يمكن أن يقـال إن إسرائيل التـي تستـورد ٣ في المئـة من وارداتها مـن محيطهـا الإقليمي العربي وتصـدر إليه ٩ في المئـة من إجمالي صادراتها [٢٦]، لا تزال مندمجة إقليميـاً بالحجم الصغير أو الكبير نفســه لاندمــاج كثير من الدول العربية الأخرى، ذلك أن تجسيد فرص التعاون يعتمد أساساً على قدرة هذه الدول على وضـع الأسس السياسية والبنيوية للتعاون. وحتى الآن قد يكون الاعتماد المتبادل في نظـر معظم قيـادات المنطقة أي شيء باستثناء أن يكون هدفـاً في ذاته؛ فهـو في نظر هـذه الدول شكل من أشكـال التبعية يـزيد من ضعف البلد وامكان تعـرضـه للمخاطر. وبما أن فـوائد التعاون تنحو إلى أن تكون موزعـة بشكل غير متكافىء وتميل عادة إلى مصلحة الطرف الأقوى، فإن قطاعـات كبيرة من النخب السياسية والاقتصـادية، بل وحتى الثقافية في العالم العربي، تخشى من أن تؤدي إقامة البنى التعاونية في شرق أوسط جديد إلى تعزيز إسرائيل على الصعيدين الاقتصـادي والسياسي [٢٧]، وهي

(٢٦) Cf. Ould Aoudia, "*Proche* - Orient: processus de paix, intégration régionale et partenariat euro - méditerranéen," p. 8.

ولا تزال تجارة إسرائيل مع العالم العربي محصورة، مع بعض الاستثناءات القليلة، بمصر والأراضي المحتلة.

(٢٧) أنظر مثـلاً: إبراهيـم نوار، «قمـة عمان ١٩٩٥: بدايـة النهايـة للنظام الاقتصـادي العربي» **الحياة** ١٢/١١/١٩٩٥.

مخاوف لها إلى حد ما، ما يبررها. ولقد أدت هذه المخاوف ولا تزال، دوراً في العلاقات العربية ـ العربية، إلا أنها قد تضخم. كما أنه يمكن التخفيف من حدة المخاطر الناتجة من التعاون مع الجيران الأقوياء [٢٨].

وفي الخلاصة، ثمة شرطان سياسيان / اقتصاديان رئيسيان لجعل التعاون أمراً ممكناً. ويتعلق الأول بالبنى الداخلية للسلطة. فما دامت النخب الحاكمة تنظر بعين الارتياب إلى أي علاقات غير حكومية تتجاوز الحدود بين مواطنيها ومواطني الدول الأخرى، وهي لذلك تحاول أن تضع القواعد وأن تتحكم حتى بالتفاعلات الاقتصادية والاقتصادية / الاجتماعية، فإن انشاء بنى تعاونية تعمل بشكل مستقل عن الأوضاع السياسية، سيبقى أمراً صعباً، بل إنه يزداد صعوبة حيث تكون الأنظمة شديدة المركزية وتسلطية وحيث يكون هناك زعيم أوحد، إذ يضحي بالاقتصاد على مذبح الاعتبارات السياسية، ولا تخضع الحكومات لمساءلة البرلمانات أو الناخبين. كما أن هذه الأنظمة الشديدة المركزية تميل دائماً إلى تفضيل العلاقات الثنائية التي غالباً ما تكون ثنائية الزعيمين الفرديين، على المقاربات المتعددة الأطراف. إن التعاون الإقليمي الناجح يحتاج إلى مساهمة مجتمعية واسعة واتصالات مجتمعية لا عوائق أمامها. وبكلمة واحدة فان الحدود المفتوحة في حاجة إلى المجتمعات المفتوحة والمشاركة.

---

(٢٨) اقترح الاتحاد الأوروبي تكاملاً اقتصادياً متفاوتاً في الشرق الأوسط. ويفترض أن توافق إسرائيل بوصفها الطرف الأقوى والرابح الأكبر المتوقع لعملية التكامل الاقتصادي الإقليمي، على أن تقلص الحواجز الجمركية بوتيرة أسرع، أو بدرجة أكبر من شركائها العرب، إلا أنه ونظراً لكون إسرائيل قد أصرت في الاتفاقية الاقتصادية الإسرائيلية ـ الفلسطينية (٢٩/ ٤/ ١٩٩٤) على الاجراءات الحمائية على المنتجات الفلسطينية وضمنت في الوقت نفسه تسويق سلعها بشكل حر في الأراضي الفلسطينية، فإنه لا يمكن أن تتوقع أن توافق إسرائيل على النموذج الأوروبي.

ويتصل الشرط الثاني بالعلاقات بين الدول. فعلى الرغم من أنه يمكن التعاون الاقتصادي أن يوفر السلام والأمن، وهو على الأرجح سيقوم بذلك، إلا انه ونظراً لمخاطر الاعتماد المتبادل الناجمة عن الاتكال على الروابط الإقليمية، لا يمكن العلاقات التعاونية الحقيقية أن تظهر إلا في مناخ من الثقة المتبادلة. فما دام منطق الخسارة / الربح هو السائد في العلاقات الأمنية والاقتصادية الإقليمية، وهو المنطق الذي يعتبر أن أي ربح لدولة هو بالضرورة خسارة للأخرى، وليس ربحاً للمنطقة ككل، لا يمكن أن نتوقع حماساً قوياً للتعاون. وعلى سبيل المثال لا الحصر، هناك حالياً مخاوف كبيرة لدى العرب من أن تمثل إسرائيل في الشرق الأوسط الجديد رأس جسر للرأسمال الغربي، وأن تقوم عبر علاقاتها الثنائية بالدول العربية المختلفة بزيادة تفتيت العالم العربي، وأن تفصل المشرق العربي عن مغربه [٢٩]. ولا يمكن إنكار احتمال حدوث مثل هذا التطور، وخصوصاً إذا استمرت العلاقات العربية ـ العربية على هذا القدر من التأزم ومن الشخصانية. فالعالم العربي لا يشكل اليوم نظاماً اقتصادياً متكاملاً، وهو منقسم إلى نصفين على الأقل. ويمكن المرء أن يتخيل منطقاً مغايراً للتطورات تقوم إسرائيل والكيان الفلسطيني فيه بالاضطلاع بدور الجسر بين هذين القسمين، ويسمح السلام فيه بظهور شبكات جديدة من المواصلات والاتصالات ليس بين إسرائيل وجيرانها فحسب، بل بين الدول العربية أيضاً. إلا أن مثل هذه التطورات تعتمد على النيات الطيبة المشتركة، وهي تستوجب أن تعتبر كل البلدان المعنية أن الحد الأدنى من متطلباتها الأمنية قد تحقق. إن توقع أي تعاون إقليمي على مستوى أكبر، وإن كان بين

---

(٢٩) أنظر مثلاً: نوار، «قمة عمان ١٩٩٥».

إسرائيل وجيرانها العرب الأكثـر بعداً، قبل حل القضايا النـزاعية كاحتلال إسرائيل للجولان وجنوب لبنان والوضـع النهائي للكيان الفلسطيني هو أمر سابق لأوانــه. فالتعاون الإقليمي يحتاج إلى الســلام. ويبدو أن الســلام بين العــالم العربي وإسرائيل سيـؤدي من الناحيــة الأخرى، إلى تعـزيز فـرص التعاون العــربي ـ العربي. والسـلام الإقليمي قد يكون بحــاجة إلى سنوات أخرى ليظهـر. ولكي ينجح العرب في ظـل هذه الظروف الجديـدة، عليهم أن يستعدوا لها على الصعيدين السياسي والاقتصادي منذ الآن.

الفصل الخامس

ألمانيا والشرق الأوسط:
اتجاهات البحوث والباحثين

سأحاول تقديم لمحة سريعة عن الخريطة الأكاديمية في ألمانيا في ما يتعلق بالبحوث والدراسات الشرق أوسطية المعاصرة، والاتجاهات لدى الباحثين الألمان المهتمين بالشرق الأوسط المعاصر ومستقبل المنطقة ومستقبل الحركات الإسلامية. وأفضل ان اعتمد مصطلح الحركات الإسلامية لانها ليست حركة واحدة، بل مجموعة حركات. ومثل الحركات الإسلامية، فإن الباحثين الألمان لديهم اتجاهات مختلفة طبعاً. وليس هناك رؤية المانية أو رؤية أكاديمية ألمانية، لما يحدث أو قد يحدث في الشرق الأوسط. لذلك سأركز على الاتجاه السائد لدى الباحثين الألمان الذين يهتمون بالشرق الأوسط المعاصر.

أقول بشيء من الحذر إن هذه التعميمات مثلها مثل الرأي السائد، ليست دقيقة جداً، لأن العلوم لحسن الحظ، تعاني فوضى معينة. هناك آراء واتجاهات مختلفة وصراعات علمية، وهذا أمر إيجابي جداً. بالطبع، هناك بعض الخصوصيات للبحوث الأكاديمية الألمانية حول الشرق الأوسط، والتي قد تختلف عن الاتجاهات السائدة في البلدان الأخرى كفرنسا والولايات المتحدة، وقد ترتبط هذه الخصوصيات بهيكلية الدراسات الشرق

أوسطية، وبتاريخها في ألمانيا، وكذلك بخلفية سياسية.

استهل بلمحة عن الخريطة الأكاديمية في ما يتعلق بالشؤون الشرق أوسطية المعاصرة في ألمانيا. وقد تكون هناك خيبة أمل بالنسبة إلى البعض إذا قلت إن الاهتمام بالشرق الأوسط في الجامعات الألمانية هو دون ما هو متوقع. وهذا الاهتمام هو بالتأكيد أقل مما هي الحال في الولايات المتحدة، حيث هناك مركز لدراسات الشرق الأوسط في كل جامعة تقريباً. أما في الجامعات الألمانية، فهناك من ناحية الإستشراق الكلاسيكي الذي يُعنى بالدرجة الأولى باللغويات (Philology) وبالعلوم الإسلامية. والإستشراق الكلاسيكي لا يحول دون تطرق الطالب أو الباحث إلى مواضيع معاصرة تتعلق بالشرق الأوسط المعاصر، لكن هذا الأمر ليس مطلوباً بالضرورة. ويجب أن نشير إلى أن الجيل الجديد من المستشرقين في ألمانيا وفي البلدان الأخرى، يوافق إلى حد كبير على التعاون مع باحثين متخصصين في مجالات أخرى، أي من غير المستشرقين.

وهناك من ناحية أخرى دراسات شرق أوسطية تتعلق بالشرق الأوسط المعاصر وبالتطورات الجارية فيه اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً. وأهم المراكز للدراسات الشرق أوسطية الكلاسيكية في ألمانيا هي بالطبع في برلين وتوبنغن وفرايبورغ وبون وهامبورغ، وإلى حد ما، إرلنغن وبامبرغ وميونيخ وغيرها.

وخارج الإستشراق الكلاسيكي، هناك الباحثون في مجال الجغرافيا

والإقتصاد والعلوم السياسية والعلوم الاجتماعية الذين يعملون في جامعات عدة، ويهتمون بالشرق الأوسط المعاصر.

وهناك مركـزان جامعيان متخصصان بالـدراسات الشرق أوسطية المعاصرة: المركز الأول في برلين، والثاني في إرلنغن، إضافة إلى مركز صغير في مدينة ليبزيغ في ألمانيا الشرقية سابقاً؛ هذا المركز كان المركز الرسمي لألمانيا الشرقيـة لتـدريب السفـراء والديبلـومـاسيين الـذين سيعملـون في الشرق الأوسط. وبعـد تـوحيـد الألمانيتين، صرف عـــدد لا بأس بـه من البـاحثين والأساتذة هنـاك، وأصبح المركز صغيراً نسبياً، لكنه لا يـزال موجوداً حتى الآن. واتجه عدد من باحثي المانيا الشرقية سابقاً الى برلين حيث يوجد حالياً، إلى جانب مركز دراسات الشرق الأدنى في جـامعة برلين الحرة، معهد جديد إسمه مركز دراسات الشرق المعاصر.

وفي هذه المراكـز، هناك طلاب يتـابعون دراسات عـدة حول الشرق الأوسط، لكن ليس هنـاك في ألمانيا مـا يسمى «الدراســات الشرق أوسطية» كمجـال علمي. وليس ممكنـاً أن يحصل الطالـب على شهادة مـاجستير أو شهادة دكتـوراه في الدراسات الشرق أوسطية، مثلما هي الحال في الـولايات المتحدة أو بريطانيا على سبيل المثال. فالطالب أو الباحث الذي يجري أبحاثاً في هـذه المراكز حـول الشؤون الشرق أوسطيـة، يعمل كبـاحث ديانـات أو كباحث سيـاسي، ويحصل لاحقاً على شهـادة في مجال تخصصه، وليس في مجال الدراسات الشرق أوسطية.

ربما يرى البعض ان هذه الأمور شكليـة، لكنني أظن أن هناك أهمية معينة لغياب ما يسمى الدراسـات الإقليمية أو المناطقية في ألمانيا، على عكس ما هي الحال في الـولايات المتحـدة حيث يوجـد «دراسات منـاطقية للشرق الأوسط» أو «دراسات مناطقيـة لأميركا اللاتينية»... الخ. وعـدم وجود هذه الدراسـات المناطقية في ألمانيـا يدل على خلفية سيـاسية، إذ توجـد مثل هذه الدراسات المنـاطقية عادة في دول لديها سيـاسة خارجية نشطـة جداً، وفي دول قوية لها في العالم مصالح نشطة استعمارية أو إمبريالية في العالم.

يبـدأ تـاريخ الـدراسات المنـاطقيـة مع الفـريق العلمي الـذي رافق نابـوليون إلى مصر، وينتهي مع الكتب حول المنطقـة التي تصدر عن وزارة الدفـاع الأميركية والتي يضعهـا باحثـون وأساتـذة جامعيـون أميركيون بتكليف من وزارة الدفاع. وعدم وجـود هذه الدراسات في ألمانيا لا يعني أنها لا تخدم إلى حد مـا مصالح ألمانية أو مصالـح سياسية واقتصاديـة ألمانية، لكن الفارق المهم في رأيـي، هو أن الخريطة الأكـاديمية ليست معـدة لخدمة السياسة والدولـة على مستوى الإعداد نفسه في الولايات المتحـدة أو فرنسا مثلاً. هناك بالطبـع خارج الجامعات مراكز بحوث ومراكـز تهتم بدراسات المنطقة، ومنهـا مراكز تهتم بـالعالم بأسره تقريبـاً، وفيها أقسام تـركز على الشرق الأوسط، منها الجمعيـة الألمانية للسياسة الخارجيـة والمعهد الألماني للسياسة التنموية، ومؤسسة العلوم والسياسة (SWP)، وهي معهد لدراسة العلاقات الدولية، ولديها قسم دراسات شرق أوسطية. وهناك معهد الشرق الألماني في هامبورغ، وهو متخصص بالدراسات الشرق أوسطية، ويعد أكبر

وأهم مركـز في هذا المجال خـارج الجامعات، ويصدر مجلة فصليـة اسمها *Orient* تهتم بدراسات علمية حول الشرق الأوسط المعاصر.

جميع هذه المعاهد خارج الجامعـات، ممولة جزئياً على الأقل من قبل الدولة. وهذا مهم، لكن نظام تمويل هـذه المراكز من الدولة لا يقلص حريتها في اختيار الموضوعات واتجاهات البحـوث. فماذا عن هذه الاتجاهات؟ وماذا عن وجهة النظر السـائدة في ما يتعلق بالشرق الأوسط المعاصر؟

أتطرق في محـاولتي شرح هذه المسـألة، إلى ثلاثة محاور: وضـع الدولة وبنيتهـا الـداخليـــة في الشرق الأوسط؛ العـلاقـات الـدوليـة في المنطقـة؛ الإسلاميون ومستقبل الحركات الإسلامية.

الدولة وبنيتها الداخلية

أبدأ بوضـع الدولة في الشرق الأوسـط. وأرى أن الذين يقولون في ألمانيا إن الشرق الأوسط غير مستقـر بحـد ذاتـه ليسـوا كثـر، على عكس الاتجاه السائد في الولايـات المتحدة التي يرى الكثيرون من الـزملاء فيها أن الشرق الأوسط ليس مستقراً بحد ذاته. وربما يعود سبب هذا الاختلاف في التحليل إلى أن تجربة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أقصر كثيراً زمنياً من تجربة ألمانيا. فالاحتكاك بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط بدأ جدياً بعد الحرب العـالمية الثـانيـة تقريبـاً، بينما بـدأ الاحتكاك الألماني بـالشرق الأوسط مع محاولـة الغزو العثماني عـالميـاً. وإذا مـا نظرنـا إلى الشرق الأوسط خـلال

السنوات الخمسين الأخيرة لبدا لنا أنه كان أقل استقراراً مما كان عليه خلال السنوات الأربعمئة الأخيرة التي شهد فيها استقراراً أكبر. وقد يكون سبب الاختلاف أمر آخر يتعلق بطريقة تحديد عناصر الإستقرار أو عدم الإستقرار في كل من ألمانيا والولايات المتحدة.

يبدو لي أنه في كثير من الدراسات الأميركية حول الشرق الأوسط، كما في السياسة الأميركية، يتم التركيز على ربط الإستقرار بالحكومات أو الأشخاص أو النظم الحاكمة، بينما في الدراسات الألمانية، وكذلك في السياسة الألمانية، يُركز أكثر على الهياكل والبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولذلك قد تستنتج أمور مختلفة. على سبيل المثال، تبدو لنا دولة إيران أقل استقراراً إذا أخذنا في الحسبان الحكومات وتغييراتها وعلاقات إيران العسكرية الخارجية، ويبدو لنا أن إيران أكثر استقراراً إذا اخذنا في الحسبان علاقاتها الاقتصادية الخارجية أو اقتصادها السياسي الذي لم يتغير كثيراً إبان الثورة الإسلامية.

هنا المنهج هو الذي يحدد الصورة التي نكونها عن الشرق الأوسط. ومن المنطلق نفسه ليسوا كثيرين في ألمانيا الذين يعطون أهمية زائدة لمسألة الأقليات ومسألة التفرقة الإثنية، بينما نرى في الولايات المتحدة مثلاً أن هناك كثيرين يقولون إن مسألة الأقليات من أهم المسائل في الشرق الأوسط، وإنها من العناصر المهمة التي تتسبب في عدم الإستقرار في المنطقة. هذا لا يعني أننا في ألمانيا نجهل وجود انتماءات طائفية وقبلية... الخ، أو وجود

حاشية تكريتية حول الرئيس العراقي مثلاً، أو أهمية العنصر العلوي في بنية الحكم في سوريا، أو أن هذه الانتماءات القبلية والطائفية عامل مهم لتأسيس علاقات الإستزلام والعلاقات الزبانية بين بعض الحكومات أو الحاكم، وبين أجـزاء من شعوبهم، لكننـا لا نـدعي أن مثل هـذه الانتماءات أو العلاقـات ستكون غير قابلة للتغير، ونحاول أن نـركز على العناصر التي قد تساهم في تغيير هذه العلاقات البدائية، وخصوصـاً على مسألة انشاء وتطوير وتكوّن الدولة ـ الأمة (État - Nation).

البعض في ألمانيا، ومنهم بسام الطيبي العربي الأصل، والذي يعد من البـاحثين المهمين في ألمانيا، يقـول إن تجربة بنـاء الـدولة ـــ الأمة في الـدول العربيـة فشلت فشلاً ذريعاً. لكن أكثـرية الباحثين في ألمانيا الـذين يهتمون بهذا الموضوع لديهم رأي مختلف، إذ يرون أن الدول القطرية في هذه المنطقة أحرزت تقدماً لا بأس به في بناء الدولة ـ الأمة وتطوير مؤسساتها، واختراق المجتمعات من قبل الدولة. لذلـك نرى أن هذه الدول ستستمر ولن تفشل في المستقبل المنظور.

العلاقات الدولية

يطيب لنا من هـذا المنطلق، الدخـول إلى موضوع العـلاقات الـدولية داخل هذه المنطقـة، وأقصد العلاقـات البينية لهذه الـدول بشكل خاص. إن الرأي السـائد عندنـا هو أن عمليـة السلام الجاريـة سوف تستمـر، لكنها

ستحتاج إلى وقت إضافي، وستسفر في النهاية عن اتفاقات ثنائية بين إسرائيل وجيرانها وستستعيد سوريا ولبنان أراضيهما المحتلة. أما الفلسطينيون فسيفرض عليهم تنازلات عن الأرض، وخصوصاً في ما يتعلق بمدينة القدس وبالسيادة الكاملة.

هنا تطرح مسألة اندماج إسرائيل في المنطقة. ففي المدى البعيد، لا بد من أن تصبح إسرائيل جزءاً من المنطقة. وأعتقد أن جميع الأطراف سيقبلون بهذا الواقع في نهاية المطاف، وأن إسرائيل ستمثل صلة وصل بين المشرق وشمال افريقيا، في حين أنه في المدى القصير أو المتوسط ـ وقد يكون هذا رأيي الشخصي أكثر من كونه الرأي السائد في ألمانيا ـ لا أتوقع اندماجاً كاملاً لإسرائيل في المنطقة. وأرى بدلاً من ذلك، تطوراً تدريجياً للتعاون في بعض المجالات، إذ إن إسرائيل والعرب لا يريدون في الوقت الحالي هذا الإندماج الكامل لها في المنطقة. فالعرب وإسرائيل يفضلون الاندماج أو التعاون مع السوق الأوروبية المشتركة أكثر مما يهتمون بالتعاون بعضهم مع بعض. ويجب أن أقول إنه في هذه المحاولة للتعاون مع السوق الأوروبية المشتركة، ستكون إسرائيل في المستقبل متفوقة على الدول العربية. ومن المتوقع في المدى المتوسط تأسيس تكتل اقتصادي بين ما يسمى حالياً دول الطوق: سوريا والأردن ولبنان وفلسطين أو (الكيان الفلسطيني مع الأردن) ومصر. بالطبع، نتيجة الترابط الحاصل بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي، ستقوم حتماً علاقات اقتصادية بين سوريا والأردن ومصر وإسرائيل، وإن يكن ذلك تدريجاً وبشكل غير مباشر.

يكثر الحديث حالياً عما يسمى السوق الشرق أوسطية. في الحقيقة، لا أرى أن إقامة هذه السوق ستكون في المستقبل القريب. فمن المرجح أن يكون هناك تعاون في بعض المجالات وترابط تدريجي للبنى التحتية، وخصوصاً في ما يتعلق بالسكك الحديد والطرق بين إسرائيل وجيرانها. والرأي السائد في ألمانيا هو أنه لا ضرر للعرب إذا تمت أشكال الترابط هذه بشكل طبيعي. وفي الحقيقة، لا يمكن أن تنمو علاقات اقتصادية بشكل غير طبيعي. فقد تعلمنا من التجارب في أوروبا الشرقية أنه ليس ممكناً فرض أسلوب اقتصادي معين على شعب ما أو بلد ما. لذلك ستنمو العلاقات بين إسرائيل وجيرانها إذا أرادت الشعوب ذلك. أما إذا لم ترد الشعوب ذلك فلن تنمو هذه العلاقات، ولن يكون هناك إمكان لفرضها على البلدان. مع ذلك، هناك مجموعات عمل دولية عدة تقوم حالياً بدراسة المستقبل الاقتصادي في المنطقة بعد اتفاقات الصلح.

ومجموعات العمل هذه غير أكاديمية إجمالاً، وأكثرية أعضائها من الأميركيين والفرنسيين ومن البنك الدولي، إضافة إلى مشاركة بعض الإيطاليين والألمان في هذه الأعمال. وبالطبع يشارك الباحثون الأكاديميون وغير الأكاديميين من الإسرائيليين بكثافة، في حين لا نجد كثيراً من العرب في مجموعات العمل هذه لإعداد مرحلة ما بعد اتفاقات الصلح. ورأيي الشخصي أن على العرب أن يشاركوا في تخطيط مستقبل هذه المنطقة بعد الصلح، بدلاً من أن ينتظروا ما يخطط لهم الآخرون.

الإسلاميون ومستقبلهم

من النقطة السابقة، أتناول مسألة الإسلاميين ومستقبلهم، لأنهم يعدون الرافضين الأكثر تشدداً لفكرة الصلح مع إسرائيل ولتخطيط ما بعد اتفاقات الصلح.

في ما يتعلق باتجاهات الباحثين الألمان، نلاحظ أن الأكثرية المختصة في هذا الموضوع، خلافاً لبعض الصحافيين، ليست خائفة مما يسمى الإسلاميون أو الموجة الإسلامية، ولا يرون أن هذه الحركات الإسلامية معادية للغرب. فنحن نرى أن الإسلاميين يقاتلون أنظمتهم ولا يقاتلون الغرب. لذلك، فإن الدراسات التي تهتم بالإسلاميين ترتبط بالدراسات حول البنية الهيكلية أو البنية الإقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان التي ينمو فيها الإسلاميون، أكثر مما تركز على العلاقات الإسلامية – المسيحية أو العلاقات الغربية ـ الشرق اوسطية، أو حتى على مسألة تمويل بعض الجماعات الإسلامية من بلدان غير عربية.

نرى ان أكثر الباحثين الألمان في دراستهم الجماعات الإسلامية، يركزون على ما قد يسمى التيارات الإسلامية الرئيسية، أكثر مما يركزون على مجموعات هامشية صغيرة. ونعني بالتيارات الرئيسية تلك التي لديها قاعدة شعبية لا يستهان بها والتي قد تحصل على نسبة كبيرة من الأصوات إذا جرت انتخابات حرة في بلد ما، بينما نعني بالمجموعات الهامشية،

المجمــوعــات التي تحظى بـــاهتمام واسع في الصحف نتيجــة لأعمالها «الارهابية»... نفهم هذه المجموعات الهامشية أو «الارهابية» كافرازات لحالة شاذة لمجتمع ما. ولكن لكي نفهم هذه الحالة الشاذة وهذه المجتمعات، لا بد من دراسة التيارات الرئيسية قبل التيارات الهامشية.

وإذا أراد باحثون من بيروت أن يبحثوا في شؤون المانيا، وان يفهموا المانيا، فلن اقترح عليهم أن يبدأوا بدراسة الإرهابيين الذين يحرقون الأجانب عندنا، بل اقترح عليهم ان ينطلقوا من دراسة القـوى الرئيسية عندنا المتمثلة في الأحزاب الكبيرة، وليس المجموعات الصغيرة. من هذا المنطلق، أي التركيز على الحركات الإســلامية الرئيسيــة، تركز الـدراسات التي نشرت أخيراً على ثلاثة محاور:

١ ـ الحـــوار الأيديـــولوجي المتنوع جـداً داخل الحركات الإســلامية، وخصوصاً الجدل عند الإسلاميين حول مسألة نظام الحكم والديموقراطية وحقوق الانسان، وضمنها حقوق المرأة.

٢ ـ القاعدة الاجتماعية والتركيب الإجتماعي لهذه الحركات الاسلامية.

٣ ـ التطـــورات الاجتماعيــة والاقتصـــادية، والمشـــاريع الاقتصاديــة والاجتماعية لهذه الحركات أو المجموعات.

في حصيلة هـذه الدراسات، يـلاحظ أننا نفهم الحركات الإســلامية كحركات اجتماعية تمثل لجهة علاقات بلدانها بالمحيط الدولي، الموجة الثالثة

لحركات الاستقـلال في هذه البلدان، بعـد الحركة الأولى التي نـاضلت ضد الاستعمار، والحركة الثانية المتمثلة بالحركات القومية... الخ. وهي حركات اجتماعيـة في الـوقت نفســه لجهة صفتهـا وتـركيبهـا الاجتماعي، إذ تمثل مصالح البرجوازية المحلية في هـذه البلدان، وخصوصاً المتوسطة والصغيرة منهـا . وانطلاقـاً من صفتهـا الاجتماعيـة او تركيبهـا الاجتماعي، تـدافع الحركات الاسلامية عن قيم اجتماعية وبطريركية محافظة جداً، وتدافع عن نظام اقتصادي حر، وقد تطالب ببعض الحماية الجمركية لمنتوجات وطنية، وقد تطالب بعنـاية الدولة لبعض الشؤون الاجتماعية، لكنهـا ترفض بشدة تدخل الـدولة في شـؤون الملكية الخاصــة، أو أي محاولات تقوم بها الـدولة لإعادة توزيع الدخل القومي.

بحسب تحليلنـا ليست هـذه الحركـات ثـورية، ولكنهـا حـركـات اجتماعية محافظـة الى حد ما، مع عنصر من الشعبـوية (Populisme) الذي ينسب اليهم بموجب الخطاب الديني. هذه الحركات لا تثير الخوف، وليست أمراً غـريباً في العالم. ويمكن ان نشبـه هذه الحركات على اختلاف القـاعدة الاجتماعية والاقتصادية، بالحركة الكاثوليكية في بولونيا قبل سقوط النظام الشيوعي، وحتى بـالحركة الديموقـراطية المسيحية في ايطاليـا، أو بالحركة الكاثوليكية في ظل حكم فرانكو في اسبـانيا في مرحلة معينة. ويمكن ان تشبه ببعض الحركات البروتستـانتية في أميركـا حاليـاً. ولا يستبعد كثيرون من الباحثين الألمان وصول هذه الحركات الى السلطة في بعض البلدان العربية أو

مشاركتهـا في السلطة، وخصوصـاً في الجزائر والأردن والكيان الفلسطيني (إذا تأسس). وسيكون حكم هذه الحركات غير ليبرالي بالتأكيد، وخصوصاً في ما يتعلق بمســالة المرأة والثقافـة. وهذا قـد يكون، في رأيي الشخصي وفي رأي الكثيرين من الباحثين، أمراً مؤسفاً، حتى لو تماشى مع تطورات عالمية.

السؤال الذي يطرح هنا ويناقش كثيراً هو: **ماذا عن الديموقراطية، وماذا عن حقوق الانسان** إذا وصل الإسلاميون الى السلطة؟

هذا السؤال ينـاقش كثيراً في المانيا وغيرها. واعتقـد أن الرأي السائد لدى البـاحثين الالمان هو أن الديموقـراطية وحقوق الانســان في ظل وصول الاسلاميين الى السلطـة، لن تكون أسوأ ممـا هي عليه اليوم في أكثـر البلدان العربية. كما أن صفات الحكم في دول يحكمها الإسلاميون سوف تتمثل إلى حد كبير بطريقة وصولهم الى السلطة، وهـذا يعني أن الديموقراطية ستكون شبه معدومة، إذا وصل الإسلاميون الى السلطة من طريق انقلاب عسكري أو حـرب أهلية، ولكـن سنجد احترامـاً أكبر للـدسـاتير ولحقوق الانســان وللأساليب الديموقراطية إذا وصلوا الى السلطة من طريق صناديق الاقتراع.

لهذا السبب يـرى كثيرون في المانيا أن الغـاء الانتخابـات في الجزائر كان خطأ كبيراً، وكان من الأفضل لو لم يتم ذلك. ويُتوقـع أيضاً، إذا وصلت الحركات الإســلامية الى السلطة، أن يتـولى المعتدلـون منهم ادارة الامور في هذه الدول، وهم سيضبطون الجماعات المتطرفة او الجماعـات الهامشــية.

لذا، ليس هناك خوف من مشاركة «الاخوان المسلمين» في الأردن أو مصر، أو حركة النهضة في تونس في السلطة. كما يستبعد أن تُجري هذه الحركات في حال مشاركتها في السلطة أو حتى الوصول إليها كقوة مسيطرة، تعديلات جوهرية على السياسات الاقتصادية لدولها، أو على اندماج دولها في السوق العالمية، أو على المشاريع الجيوسياسية لهذه الدول.

أخيراً، سواء وصل بعض الإسلاميين إلى السلطة أم لم يصلوا، يتوقع أن تقبل هذه الحركات الإسلامية في نهاية المطاف عملية السلام، واتفاقات الصلح التي ستسفر عنها المفاوضات الجارية.

قد تكون هناك حالياً وظيفة تاريخية مرحلية لهذه الحركات،تتمثل بممارسة الضغط على الحكومات العربية التي تتفاوض حالياً مع إسرائيل لكي تكون هذه الحكومات أشد صلابة في التفاوض من أجل الحصول على شروط أفضل في المفاوضات. لكن يبدو أن الحكومات الحالية في الدول العربية لا ترى الفائدة التي تمثلها الحركات الإسلامية المعارضة، بل ترى فيها مصدر إزعاج، لا اكثر ولا اقل، في حين نرى أن الحكومة الحالية في إسرائيل تعرف أن وجود المعارضة المتطرفة التي تضغط على الحكومة يمكن أن يستخدم ورقة في المفاوضات، وبالفعل تقوم الحكومة الإسرائيلية بذلك.

في نهاية المطاف، يتوقع أن يتعامل الاسلاميون مع الواقع الجديد. وبما أننا تحدثنا عن احتمال إقامة سوق شرق أوسطية في المستقبل، لا أستبعد ابداً أن يكون بعض الاسلاميين في الطليعة التي ترى فائدة في هذه

السوق الشرق أوسطية المشتركة، وأن يطلبوا إذا اندمجوا في حكومات بلادهم، من السوق الاوروبية المشتركة تطوير البنية التحتية لهذه السوق عبر تطوير السكك الحديد والطرقات... الخ ، وسيتعاملون مع مؤسسات إسرائيلية تماماً كما يتعاملون مع مؤسسات أوروبية.



الفصل السادس

دينامية التسلح في الشرقين الأدنى والأوسط

يعـد الشرق الأدنـى كما الأوسط، وهما يضمان البلـدان العـــربيـة وإسرائيل وإيران، من أكثر المناطق تسلحـاً في العالم، مع الأخذ في الحسبان الفوارق والمعايير المتعـددة التي نعالج من خلالها هذا الموضـوع. فقد بلغت المصاريف التي انفقت على التسلح في هاتين المنطقتين، باستثناء دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) ذروتها عام ١٩٨٤، إذ قـدرت آنـذاك بـ ٨٣,٩ مليـار دولار أميركي. ويسـاوي هـذا المبلغ أربعـة أضعاف مـا أنفقته الصين على تسلحهـا، وخمسة أضعـاف ما أنفقتـه قارة افريقيا كلها. وبشكل عام انخفضت النفقات العسكرية ونفقات التسلح بعد عام ١٩٨٤ حتى في الشرقين الأدنى والأوسط، من جـراء هبوط أسعار النفط منذ عام ١٩٨٣، الأمر الذي حـدّ من الامكانات المادية لهذه البلدان. ومع ذلك بلغت نفقات التسلح في هـذه المنطقة عام ١٩٩٠ ما يـوازي ٤٥ مليار دولار، أي ضعفي ما أنفقتـه الصين، وثلاثـة أضعاف ما أنفقتـه أميركا الـلاتينية، وأربعة أضعاف ما أنفقته افريقيا. وأدت حرب الخليج الثانية إلى ارتفاع كبير في نفقات التسلح في منطقتي الشرق الأدنـى والشرق الأوسط. ومع أن العالم العربي أصبح أفقـر مما كان عليـه بسبب هذه الحرب، فقـد ارتفعت نفقات التسلح مـرة واحدة من ٤٥ مليـار دولار إلى ٥٤ مليـاراً، أي بارتفـاع بلغت

نسبته ٢٠ في المئة. وتوازي نفقات التسلح قياساً على معدلات الإنتاج القومي في الشرقين الأدنى والأوسط، ما نسبته ١١ في المئة. وفي السعودية فاقت هذه النسبة ما مقداره ١٧,٧ في المئة، وفي العراق ارتفعت إلى ما يزيد على ٢٠ في المئة. وللمقابلة نشير إلى أن هذه النسبة لا تزيد على ٢,٨ في المئة في ألمانيا، وعلى ٥,٩ في المئة في الولايات المتحدة الأميركية. وإذا ما قسنا نسبة التسلح على نصيب الفرد من الناتج القومي لوجدنا أن هذا الانفاق كان يوازي في الثمانينات ما نسبته ٥٦٠ دولاراً في ألمانيا، و١٢٠٠ دولار في الولايات المتحدة. أما في إسرائيل والسعودية، هذين البلدين الشرق أوسطيين، فقد بلغ هذا الانفاق قمته، حيث قدرت النفقات في كل منهما بـ ١٣٠٠ دولار عن الشخص الواحد. من جهة أخرى، نجد أن نسبة التجنيد لا تتعدى ١١ شخصاً في الألف في أوروبا، في حين ترتفع إلى ٥٥ شخصاً في الألف في العراق، و٤٤ في الألف في إسرائيل، مقابل ٣٣ شخصاً في الألف في سوريا.

سنعالج في ما يلي بنية الصراع في الشرقين الأوسط والأدنى، انطلاقاً من نماذج تزايد التسلح والتسابق عليه في هذه المنطقة. كما سنأتي على ما يفترض للسباق على التسلح من علاقة ضمنية بالأوضاع الاقتصادية والسياسية. وسنأتي كذلك، وإن باختصار، على أمور تتعلق بمراقبة التسلح وبتحديده أيضاً. ومع طرح مثل هذه الأفكار نشير إلى أن المنطقة كما يبدو لنا، ستظل على المدى الطويل تعاني مشكلة تزايد التسلح.

١ ـ بنية الصراع في الشرقين الأدنى والأوسط

إن للصراعات السائدة في الشرقين الأوسط والأدنى أسباباً محلية قبل أي شيء آخر. وهي ليست مستوردة، ولا تتأثر بمعطيات عالمية أو

بالصراعـات الدولية، وخصــوصاً المعروف بصراع الشرق مع الغـرب. كذلك يمكن القول إن الصراعـات في هذه المنطقة هي صراعات خـاصة بها. وإذا ما أتينا عليهـا فلا يعني ذلك عـزلها عن سائر العـالم في كل الأحوال. فـالمنطقة عموماً تتأثر بدائرتين مركزيتين من الصراع، أو لنقل تشكيلين من تشكيلات الصراع، وهما دائرتان مرتبطتان الواحدة بالأخرى. الصراع الأول هو الصراع السـائد والمعـروف بالصراع على الأرض، أي الصراع الكـلاسيكي المعـروف بأزمـة الشرق الأوسـط أو بـالصراع العـربي ـ الإسرائيلي. وهـو صراع بين إسرائيل وكل من مصر وسـوريـا والأردن ولبنـان والفلسـطينيين. إلى ذلك يضاف الصراع الهادف إلى السـيطرة على الخليج الفـارسي ـ العـربي، وهو المنطقة التي تحوي ثلثي الاحتياطي العـالمي من النفط. ولهذه الأسباب فهي استحالت منطقـة تجاذب مصالح القـوى الكبرى. أما أفـرقاء الصراع المحلي فهم كل من العـراق وإيـران ودول مجلس التعاون الخليجـي، وخصوصـاً السعودية.

إن الخطوط الموصلة بين دائرتي الصراع المشار إليهما متعددة، منها وجود مئـات الألوف من الفلسطينيين في الخليج وفي سـائر البلدان العـربية الأخرى تقريباً، و التضـامن مع الفلسطينيين ـ السياسي والاعلامي فقط في أكثر الاحوال ـ ومع دول المواجهـة في الصراع العربي ـ الإسرائيلـي من قبل الدول الخليجية، إضافة إلى المنـاوشات بين إسرائيل والعراق، كما حدث عام ١٩٨١ حين ضربت إسرائيل المفـاعل النـووي العـراقي، أو كما حـدث عـام ١٩٩١ حين أطلق العـراق صواريخ «سكود» على إسرائيـل. وعلينا أن نشير تالياً إلى وجـود صراعات ثنائية بين الدول العـربية نفسها. من ذلك الخلاف الدائم بين العراق وسوريا. ونشير كذلـك إلى معاهدات الدفاع والتعاون بين

بعض البلدان العربية مثل اعلان دمشق الذي عقد بين سوريا ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي بعد حرب الخليج الثانية. ونشير أخيراً إلى التحرك الجماهيري الذي وصل إبان حرب الخليج حتى إلى بلدان المغرب البعيدة.

يضاف إلى هذين التشكيلين من تشكيلات الصراع سلسلة من الصراعات الهامشية التي تكمل الأولى وتعقّدها أحياناً. من ذلك الخلافات الحدودية بين بعض البلدان العربية، كالنزاع على الحدود بين مصر والسودان، أو بين السعودية وقطر، أو بين قطر والبحرين. ويضاف إلى ذلك أيضاً محاولات المعسكرين الغربي والشرقي نقل خلافاتهما إلى المنطقة، ومحاولات كل من أوروبا والولايات المتحدة الأميركية واليابان تأمين موطيء قدم لها في الدول التي تحتفظ باحتياطي نفطي كبير في منطقة الخليج. صحيح أن الصراع الجيوستراتيجي حول الشرقين الأوسط والأدنى قد بدا منتهياً عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، إلا أن الصراع الجيو ـ اقتصادي للقوى الكبرى والحوافز الاقتصادية أبقت هذا الصراع الذي يشارك فيه أكثر من طرفيه [1]. ففي وقت التنافس الجيوستراتيجي على الشرقين الأوسط والأدنى سعى كل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي لإيجاد حلفاء له في هذه المنطقة ولإقامة قواعد حماية توفر لكل من الدولتين العظميين (آنذاك) القدرة على سد منافذ الدولة الأخرى. وفي أوقات متقطعة استطاع بعض القوى المحلية، وبشكل خاص إسرائيل ومصر وسوريا، وبشكل أقل اليمن والصومال، أن يستغل مصالح الدول العظمى

---

(١) أنظر: ناصيف يوسف حتي، «التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢)، ص ٢٩ ـ ٥٢.

هذه، ويستفيد أقله في تسليح نفســه أو في الحصول على ضمانات من الدول العظمى، وأن يجرها إلى مختلف صراعاته المحلية[٢].

حتى نهايــة الصراع بين الشرق والغـرب كـانت الـدول الممثلــة لهذا الصراع قـد استطـــاعت كل منهــا ردع الأخـــرى في منطقــة الشرقين الأدنى والأوسط، كما في منــاطق أخـرى مـن العــالم، ووضعت خطـوطــاً حمراً لم تستطع دول المنطقــة تجاوزهــا دون أن تخشى التــدخل المبــاشر من قبل القوى العظمى. وهكذا كانت معاهدة الصداقة والتعاون المعقودة عام ١٩٨٠ بين ســوريــا والاتحاد الســوفيــاتي بمثــابــة خط أحمر لإسرائيل، وكــانت ضمانات الولايات المتحدة لإسرائيل بمثابة خط أحمر لسوريا. ومع ذلك وفي إطار محدود، ظلت الحروب المحلية حروباً مسموحاً بها، كالحرب العراقية ـ الإيرانية مثلاً التي استمرت ثماني سنوات، وقد كانت إمدادات السلاح لكلا الطرفين أمراً غذى الحرب وأطال في عمرها.

كذلك طـرحت إبان الصراع بين الشرق والغـرب فرضيــة أن تنافس القوتين العظميين وردعهما المتبادل حدا من التدخل المباشر في المنطقة، بينما دفعا إلى اندلاع حروب إقليمية، وأنه من المتوقع أن تزداد التدخلات الخارجية مرة ثــانية مع اختفــــاء الصراع الغـربي ـ الشرقي [٣]. وقد أدت التطـورات اللاحقة، وخصوصاً بعد عام ١٩٩٠، إلى تثبيت هذه الفرضية. فاستعدادات التـدخل الخارجي قد أصبحــت كبيرة دون شك، وخير مثال على ذلك حـرب الخليج، وما أعقبها من استمرار التدخل في العراق (فرض مناطق يحظر على

(٢) أنظر: Tarek Y. Ismael, *International Relations of the Contemporary Middle East.A Study in World Politics*, Syracuse, 1988.

(٣) راجع: Frederic S. Pearson / Robert A. Baunann, "Toward a Regional Model of International Military Intervention: The Middle Eastern Experience," in: *Arms Control*, 4 (Dec. 1983), pp. 187 - 222.

الطيران العراقي التحليق في سمائها، أو فرض مناطق آمنة). ونشير أيضاً إلى التأثير الإعلامي لتدخل القوات الأميركية في الصومال، وإلى الاندفاع الحاصل في السياسة الألمانية التي أوصت بمشاركة قوات عسكرية في أعمال تتولاها الأمم المتحدة.

٢ ـ سباق التسلح في مناطق الشرقين الأدنى والأوسط

أدى الموقف المتأزم في الشرقين الأدنى والأوسط إلى تزايد نماذج محددة من الصراع، يمكننا أن نتأملها هنا من زاوية السباق على التسلح، مع العلم أن مصطلح «السباق على التسلح» إنما يظل بالطبع تجريداً لا يحيط إحاطة كاملة بالحقيقة المعقدة لمعنى التزايد أو التكاثر أو لمعنى التسلح، حتى ولو يساعدنا على فهم الترابطات والعلاقات الإقليمية التي تسود المنطقة التي نوليها عنايتنا هنا. فكما هي الحال في شتى أنواع السباق، لا بد لنا في دراستنا لسباق التسلح من مراعاة أن أوقات الانطلاق وانتظام الصفوف قد تتغير. ففي الشرقين الأدنى والاوسط نرى أهم التغيرات من هذا النوع في نهاية السبعينات، أي في المرحلة التي عقدت فيها معاهدة كامب دايفيد، وقامت فيها الثورة الإيرانية. أما الملاحظات التالية فستتركز بشكل خاص على التطورات التي ظهرت منذ بداية الثمانينات.

خلافاً لما هو شكل الصراع بين الشرق والغرب الذي ولّد سباقاً مركزياً على التسلح بين حلفي الأطلسي ووارسو، فإن الموقف في الشرقين الأدنى والأوسط يلفه الغموض؛ **أولاً**، لأننا نجد هنا، وبالتطابق مع تكون الصراع، سباقين مركزيين إقليميين للتسلح: الأول في الشرق الأدنى والآخر في الشرق الأوسط، مع الأخذ في الحسبان عمق اللحمة المنسوجة بين هذين

السباقين، إضافة إلى بعض سباقات التسلح على مستوى أدنى، أي بين بعض البلدان العربية. **ثانياً** إن سباقات التسلح هذه غير متناسقة: لا توازن في التسلح هنا بالمعنى الكلاسيكي لهذه الكلمة، ومن ثم فلا مجال لإيجاد مثل هذا التوازن مستقبلاً [٤].

إن السباق الأساسي من سباقات التسلح في الشرقين الأدنى والاوسط تقوده إسرائيل التي تشعر أنها محاطة في العالم العربي بعدد كبير من الدول العدوة التي تهددها. فمن الناحية الكمية ومن حيث اتساع المساحات وتنامي أعداد السكان ومن ناحية الموارد الاقتصادية للبلدان العربية المجاورة وقوتها العسكرية وعديد جيوشها، تشعر إسرائيل بأنها الطرف الضعيف. لا يهم هنا إن كانت هذه الرؤية الإسرائيلية للتهديد انعكاساً فعلياً للواقع [٥]، إنما هي الرؤية التي تنبثق منها العقيدة الدفاعية الإسرائيلية القومية التي تتطلب أولاً تأمين تفوق كيفي على كل الدول العربية، وثانياً تحاشي قيام أي حرب من الحروب فوق أراضيها، مهما كلف الأمر. وهذا يعني بدوره تبني مبدأ القيام بحروب متحركة وهجومية واعتماد التفوق الجوي على كل الدول العربية المحيطة بها واكتساب القدرة على اختراق الإجراءات الدفاعية عند كل الدول المحيطة وامتلاك قوة عسكرية غير تقليدية (أي أسلحة الدمار الشامل) ولا يكون بمقدور الدول العدوة المجاورة امتلاك مثيل لها [٦]، أي

---

(٤) قابل: Geoffrey Kemp, *The Control of the Middle East Arms Race*, Washington D.C. 1991, p. 88.

(٥) من الأخطاء التي ترتكب في حساب القوى، ما تقوم به إسرائيل من نزعة إلى جمع كل القدرات العربية في الوقت الذي تتخاصم فيه هذه القوى في ما بينها، مما يؤدي إلى تحييدها.

(٦) أنظر: Shai Feldman, "Security and Arms Control in the Middle East: An Israeli Perspective," in: Shellcy A. Stahl/ Geoffrey Kemp (Hrsg.), *Ams Control and Weapons Proliferation in the Middle East and South Asia*. London 1992, p. 76ff.

تحقيق تفـوق اسرائيلي عسكـري، تكتيكي واستراتيجي، وتقليـدي وغير تقليدي، على كل خصوم اسرائيل المحتملين.

يؤدي مثل هذا الخيار، ولأنه هجومي تحديداً، إلى المسارعة في السباق على التسلح، حتى لو لم يكن مغلفاً فعلاً بأي حوافز عدوانية أو توسعية. مع العلم أن تـركيز إسرائيل على القـدرات الهجوميـة لا يستطيع اطلاقـاً اقناع الجانب العربي بعدم وجـود نيات عدوانية عندها. ومـا يعقد الأمور أن نجد حتى في الماضي القريب إبّـان فترة حكم بيغن (١٩٧٧ـ ١٩٨٣) وفي الـوقت الذي اعترف بعض الدول العربية علناً أو سراً بوجود إسرائيل، ولدى الجانب الإسرائيلي بالذات نيات توسعية فعلية، ترجمت بالحاق (Annexation)القدس الشرقيـة (١٩٨٠) والجولان (١٩٨١) وبـالالحاق الفعلي للضفة الغـربيـة بالـدولة العبريـة، ثم باجتيـاح لبنان (١٩٨٢) وبمحـاولتها تغيير خـريطة المنطقـة بما ينسجم مع «التصميـم الكبير» الـذي وضعـه كـل من بيغن وشارون[٧].

عـدا ذلك تقف إسرائيل في قمـة دول الشرق الأدنى المتسـابقـة على التسلح، لأنها متفوقـة على كل خصومها المحتملين، وفي كل المجـالات، تقنياً وامتلاكاً لـلأسلحة وإنتاجاً لها كـذلك. كما تعد إسرائيل الدولـة الوحيدة في المنطقة التي لـديها قدرة نووية، والـدولة الأكثر تطـوراً في مجال الصواريخ والسـلاح الجوي ونظام الـدفاع الصـاروخي[٨]. إضـافة إلى ذلك تستفيـد إسرائيل من تعاونها الاستراتيجي مـع الولايات المتحـدة الأميركية، وبشكل

(٧) قابل: Ze'ev Shiff/Ehudi Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, New York, 1984, p. 39ff; Yair Evron, *War and Intervention in Lebanon. The Israeli - Syrian Deterrence Dialogue*, London/Sydney 1987, p. 105ff.

(٨) Kemp, *Middle East Arms Race*, p. 83.

خاص عبر مشاركتها في «برنامج» (SDI) [حرب النجوم]. وهي تعد الدولة الوحيدة في المنطقة التي بات بمقدورها القيام بإطلاق محطات فضائية عسكرية إلى الفضاء.

لا مجال إطلاقاً لردم الهوة بين إسرائيل والدول العربية في ما يتعلق بتقنية التسلح. فصناعة الأسلحة في الدول العربية لم تتجاوز حتى الآن مرحلة بدائل الاستيراد، ولا وجود لأي تطوير جدي للتكنولوجيا في الدول العربية [٩]. وبكل بساطة يمكننا القول إن الدول العربية هي دول مستوردة للسلاح في حين تشارك إسرائيل بتطوير وانتاج أنظمة السلاح الحديثة [١٠]، وبالتالي لا يمكننا التحدث كما أشرنا سابقاً، عن توازنات في التسلح أو عن تناسق في المنطقة.

هناك في الأوساط الإسرائيلية من يقدم وجهة نظر قوامها أن ضمان عدم التوازن الاستراتيجي هذا وامتلاك، بل احتكار السلاح النووي في المنطقة سيكونان كفيلين بفرض وتأمين الإستقرار في المنطقة، كما سيؤمن لإسرائيل بالذات ما يسمح لها القيام بتنازلات على الأرض [١١]. إنما بامكاننا اعتماد وجهة نظر مختلفة مفادها أن القوة النووية الإسرائيلية سمحت للحكومات الإسرائيلية أن ترفض حتى التفكير في التنازلات السياسية والجغرافية [١٢]. إن وجهة النظر الأولى قد تكون مقبولة في ظل شروط

(٩) عن انتاج السلاح في البلدان العربية، راجع:
Yezid Sayigh, *Arab Military Industry: Capability, Performance and Impact*, London 1992; Abdel Monem Said Ali, "Quality vs. Quantity: The Arab Perspective of the Arms Race in the Middle East," in: Stahl / Kemp, *Arms Control*, p. 66ff.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(١١) قابل: Shai Feldman, *Israel Nuclear Deterrence: A Strategy for the 1980s*, New York 1982.

(١٢) Yezid Sayigh, "Reversing the Middle East Nuclear Race," in *Middle East Report*, 22 (July/Aug. 1992) 177, pp. 14 - 19.

سياسيـة محددة فقط ،من بينها وجود حكـومة إسرائيلية مستعدة مبـدئياً للتفـاوض والتسـويـات. ومثل هـذه الحكومـة مـوجـودة في إسرائيل منـذ حزيران/ يونيو ١٩٩٢. لكن لا أحد يستطيع استبعاد وصول حكم عدواني من نوع بيغن/ شـارون إلى السلطة مـرة ثانية. إن امتـلاك إسرائيل قدرات نووية جاهزة وواسعة وحده (يقدر ما تمتلكه إسرائيل بمئة رأس نووي على الأقل) يُعـد إشـارة من الجانب العـربي على نيـات إسرائيل العـدوانيـة والتسلطية، ويعطي وقوداً إضـافياً للسباق على التسلح.

منذ تـوقيع معاهـدة السلام بين مصر وإسرائيل (١٩٧٩) أصبحت سوريا قبل سواها، المعنية بالوصول إلى توازن مع إسرائيل. ومع ذلك تبقى سياسـات التسلح لكل من مصر والأردن والعراق ولـو بدرجـة أقل، متأثرة أيضاً بما تقوم به إسرائيل في مجال التسلح. وتقوم عقيدة الأمن العربية على ضرورة التوازن مع القدرات العسكرية الإسرائيلية، وإلا لن تكون إسرائيل مستعدة لتقديم تنازلات[١٣]. ومنـذ أن استبعـدت مصر نفسهـا من جبهـة المواجهة بعد توقيعها معاهـدة سلام مع إسرائيل، أعلنت سوريا أنه بات من واجبهـا تحقيق «تـوازن استراتيجي مع العـدو»، حتى لـو سعـت لـذلك بمفردها[١٤]. وعلى الرغم من أن بعض الأنظمة العربية قد اعتقد أنه على المدى المتـوسط أو الطويـل، لا بد من تحقيق تـوازن تقني مع إسرائيل، فإن هـذا

---

(١٣) قابل: Kemp. *Middle East Arms Race*. p. 103.

وراجع أيضاً: أحمد فخـر، «أزمة حول مفهوم الإستقـرار العسكري في الشرق الأوسط،» في: **أوراق الشرق الأوسط** (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢)، ص ٥ ـ ٩.

(١٤) قابل: Volker Perthes, "Syrien," in: Veronika Buttner / Joachim Krause (eds) *Die Rustung der Dritten welt nach dem Ende des Ost - West - Konflikts*, Baden - Baden, 1995.

الاعتقاد أصابه الاهتزاز إبـان الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وعقب وقوع معارك آنذاك مع القوات السـورية الموجودة فيه. وعلى الرغم من ذلك، فإن التوازن المطلـوب من قبل الجانب العربي ظل قـائماً على بناءٍ كمي، وإلا سيكون الأمـر، كما يقول أحـد المعلقين العرب، مـوازياً «للـرقص على أنغام إسرائيلية»(١٥). وينطبق ذلك كلـه على الاحتمال الـواقعي جـداً والقـائم على استمرار السباق على التسلح غير التقليدي.

لقـد ازدادت المخاوف من سبـاق نـووي في منطقتي الشرق الأوسط والشرق الأدنى بعد حرب الخليج الثانية وبعد انهيار الاتحـاد السوفياتي(١٦). ومن بين هذه المخاوف سيناريو لا يتسم بـالواقعية الكلية، كأن يقوم بعض الجمهوريات المسلمة السوفياتية السابقة بإقامة تحالف نووي اسلامي مع الدول العربية (١٧)، يضـاف إلى ذلك المناقشات التـي تدور حول المدة التي قد يحتاج إليها بعض الدول العـربية أو إيران لتطوير قدراتها النـووية الذاتية، والمخاوف من احتمال شراء إيـران او بعض الدول العـربية خبرات أو بعض الرؤوس النووية من دول الاتحاد السوفياتي السابق كي تملك قدرة نووية رمزية على الأقل (١٨). وهناك من يجزم بأن إيران قـد اشترت رؤوساً نووية فعلاً(١٩).

---

(١٥) Ali, "Quality vs. Quantity," p. 68.

(١٦) *Jane's Defense Weekly*, 1.4.1989; Sverre Londgaard, "Vertical and Horizontal Proliferation in the Middle East / Persian Gulf," in: *Bulletin of Peace Proposals*, 22 (1991) 1, pp. 3 - 10 (7ff).

(١٧) راجع عن وضعية السـلاح النووي في الشرق الاوسـط: Hans Krech, "Bestandsaufnahme der Atomrustung im Nahen Osten," in: *Europaische Sicherheit*, 41 (1992) 7,pp.376 - 378.

(١٨) انظر: David Eshel, "Arms Race in the Gulf," in: *Military Technology*, 16 (1992) 7, pp. 62 - 67.

(١٩) "A Bomb for the Ayatollahs," in: The *Middle East*, Oct. 1992, p. 23.

أما إيران فقد نفت بنفسها أن تكون قد حصلت او صنعت قنبلـة نووية، أو أن تكون لديها الرغبة في ذلك. انظر: *Franlfurter Allgemeine*, 30/4/1993.

أما في الواقع، وبعد تدمير جـزء مهم من القدرات العسكري العراقية مؤخـراً ولا يحتمل أن يجري سباق نـووي في المنطقة. فـالأسلحة النـووية ليس لها عند الـدول العربية، في المواجهة مع إسرائيل، أي قيمـة استراتيجية تذكر [٢٠]. وينطبق ذلك بشكل خـاص على سوريا والأردن اللـذين لن تسلم عاصمتاهما في حـال استخدام أسلحة نوويـة ضد إسرائيل، بسبب قربهما الجغرافي منها. إضافة إلى ذلك، وفي حـال تعرض إسرائيل لهجوم نووي من قبل العـرب فلن يكـون الفلسطينيـون في مأمن منـه، حيث سيتعـرضـون كالإسرائيليين تمامـاً للخطر عينه. هنـا يؤدي ضيق مسـاحة إسرائيل دوراً إيجابياً من الناحية الاستراتيجية. ونظراً إلى التفوق الإسرائيلي المطلق في إطار التسلح النـووي، وفي إطار قـدرتها على تطويـر أنظمـة نقل هذه الأسلحـة، ستظل القدرات العسكـرية النووية العربيـة على الأقل في المستقبل المنظور، ذات قيمـة رمـزية فقـط، وسيظل استخدامهـا مستبعـداً، إذ سيـؤدي إلى القضاء على الذات . لكن لا يعني ذلك استبعاد استمرار بعض الدول العربية أو الإسـلاميـة، كالعراق الـذي لم يؤد إلا دوراً هامشيـاً في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، في جهودها الـرامية للحصول على السلاح النـووي لتحقق بذلك أهدافاً إقليمية خارج حقل الصراع المشار إليه.

وبـدلاً مـن سـباق نووي في دائرة الصراع العربـي ـ الإسرائيلي، يحتمل الإستمـرار في السبـاق الحاصل غير المتـوازن على أسلحة الـدمـار الشامـل. وفي سياق سبـاق كهذا، ونظـراً إلى الاحتكار الإسرائيلي لـلأسلحة النووية، يسعى الجانب العربي هنا لتطوير أسلحة كيميائية وللحصول على صواريخ بالستية كأنظمة نقل. والعراق ليس الدولة الوحيدة التي استطاعت

---

(٢٠) أنظر: Ali, "Quality vs. Quantity," p. 69.

حتى وقت قصير أن تجمع أسلحة كيميائية لا بأس بها، إذ إن سوريا ومصر تنتجان مثل هـذه الأسلحة، أو لنقل إنهما في وضع يؤهلهما لـذلك. ولتدارك هذا الخطـر تسعى إسرائيل لتطوير أسلحـة دفاعية، وبشكل خاص تطـوير أنظمة صواريخ مضادة للصواريخ. أما الجانب العربي فلن يكون قادراً على تدارك أنظمة الدفاع الصاروخية الإسرائيلية إلا بالهروب إلى البعد الكمي، أي باكثار أنظمة النقل، لكي يصيب بعض الصواريخ، على الأقل، اهدافه في حال تبادل الضربات.

حتى لو استطاعت الدول العربية التوسع في التسلح الكيميائي، فلن يكون ذلك كـافياً لتحقيق التوازن الاستراتيجـي مع إسرائيل، كما لن يكون بامكـان الدول العربية استخـدام مخزونها من الأسلحة الكيميائيـة خشية القدرات النـووية الإسرائيليـة وإمكانات ردعهـا. ومع ذلك فقد تكـون هذه الأسلحة لدى الـدول العربية عامل ردع إزاء مـا تتعرض له من قبل الجانب الإسرائيلي من تخويف بالسلاح النووي [٢١]. ولهذه الأسباب ستستمر الدول العربية المواجهـة لإسرائيل في الاستناد إلى الأسلحة الكيميائيـة، الأقل تكلفة من سواها، كوسيلة ردع [٢٢]. وينطبق ذلك حتى على مصر، على الـــرغم من توقيعهـا معاهدة سلام مع إسرائيل. فقـد رفض الرئيس المصري كما رفض نظيره الســوري في بدايـة عام ١٩٩٣، تـوقيع المعـاهدة الـدولية للحـد من الأسلحة الكيميـائية، ما دامت إسرائيل ترفض بـدورها الدخول في معـاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية [٢٣].

(٢١) قابل: Kemp: *Middle East Arms Race*, p. 108.

(٢٢) قابل: Ali, "Quality vs. Quantity," p. 69.

(٢٣) أنظر: *DW Monitor - Dienst Nahost*, 14.1.1993; إلى جانب مقابلة الرئيس حافظ الأسد المنشورة في مجلة **نيوزويك** ٥/٨/١٩٩١.

أما القـدرة على امتلاك أسلحة كيميـائية التي استطـاع بعض الدول العربيـة تحصيلها، فهي قـد تستغل للهجوم على دول أخـرى غير إسرائيل، على الأقل بهدف التهديد. وأكثر البلدان العربية تقدماً في إنتاج أسلحة الدمار الشامل وفي انتاج أنظمة نقل لها هو العراق الذي ظل كذلك حتى عام ١٩٩١.

أمـا خلفية هـذا السبـاق المحمـوم على التسلح وعلى امتلاك أسلحـة الدمار الشامل إلى جانب الأسلحة التقليدية، فلم تكن بهدف تحقيق تكافؤ في التسلح مع إسرائيل، كما يـزعم الـرئيس العـراقي، بقـدر مـا كـانت بهدف السيطرة على الخليج وعلى المجال العربي. فمنـذ عام ١٩٧٩ قام العراق بكل وضوح بابراز تطلعـات وبصوغ مشاريع قيادية وممارسـة سياسة هيمنة تجاه جيرانه. وفي هذا الإطار سعى لتحقيق تفوق نوعي يجعله يتقدم على كل «أعدائه المحتملين» [٢٤]، إذ قاد العراق في إطار الصراع الشرق أوسطي سباق تسلح محمـومـاً مع جيرانـه، ولا سيما إيـران والسعـوديـة ودول الخليج الصغيرة، إضافة إلى سوريا.

ويتجلى ذلك بوضوح من خلال الصراع العراقي ـ الإيراني مثلاً. فقد قام العراق منذ نهاية السبعينات ـ خلافاً لما كان الأمر في زمن الشاه ـ بدفع إيران إلى سبـاق على التسلح، ثم بدأ هجومه عليهـا عام ١٩٨٠. وعلى سبيل المثـال، لم تبدأ إيـران بإنتاج أسلحـة كيميائيـة إلا كرد فعل على استخـدام العراق هكذا أسلحة [٢٥]. ومع نهاية حرب الخليج الثـانية، استطاعت إيران دون شك، أن تلتقط انفـاسهـا وأن تستغل الفـرصـة في إعـادة بنـاء البنى

---

(٢٤) Hazim T. Mushtak, "Arms Control and the Poliferation of High - Technology Weapons in the Middle East and South Asia: an Iraqi View," in: Shelley / Kemp. *Arms Control*. p. 113; Kemp. *Middle East Arms Race*, p. 111.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٧٥.

التحتيـة التي تضررت كثيراً إبـان الحرب الأولى في الخليج. ومع ذلك ظلت إيران تشعر بالتهديد من جـانب العراق الأكثر تفوقاً؛ على سبيل المثال تملك إيران نحو ٧٠٠ دبابة هجومية في الوقت الذي يملك العراق ٢٠٠٠ دبابة[٢٦]. وخلافاً لما هـي الحال بالنسبة إلى الكويت والسعوديـة، لا تستطيع إيران في حال تجدد الهجوم العراقي عليها، أن تأمل بحمايـة الدول الغربية لها. لذلك تجد إيران نفسهـا مجبرة، وحتى دون أن يكون لها مصلحـة في السباق على التسلح، على إعـادة تنظيم قـواها العسكـريـة وعلى تحديثهـا وعلى تطويـر صناعاتها العسكرية[٢٧]. إلا أن هـذا التسلح الإيـراني لن يلقى شعـوراً بالرضى من جانب دول الخليج العربيـة حتى لو لم يكن ذلك موجهاً ضدها بـالضرورة، الأمـر الذي يحمل هـذه الـدول على الإسراع في تسليح نفسهـا، وخصوصاً حيث تطرح مشكلة السيادة على بعض المناطق، وهي مشاكل لم تجد حـلاً لها بعد. على سبيل المثـال لا الحصر، نشير إلى رد فعل البحـرين التي أوصت على فرقـاطة بحريـة للدفـاع عن نفسها من خطر الغـواصات، بعدمـا اشترت إيران غـواصتين تعملان على الـديزل[٢٨]. ونظراً إلى وجـود مشاكل حدوديـة فعلية بين البحرين وجارتها قطـر، فإن مثل هذا اللجوء إلى التسلح البحري من قبل البحرين سيؤدي بالضرورة إلى سعي قطر بدورها لاتخاذ إجراءات مماثلة.

يعـد تسلح كل من إيـران والعـراق حجـة رئيسيـة لعمليـة التسلح

---

(٢٦) قابل: Shahram Chubin, *Iran and the Persian Gulf in the Next Ten Years*, Ebenhausen 1993.

(٢٧) قابل للمؤلف نفسه: "Iran and the Lessons of the War with Iraq: Implications for Future Defense Policies," in: Staht/ Kemp, *Arms Control*, p. 110; Alan George, "Tehran Asserts its Independence," in: *The Middle East*, April 1993, p. 36f.

(٢٨) أنظر: *Defense News*, Springfields, 12/4/1993.

الواسعة التي تقوم بها السعودية. وبوصف السعودية أكثر الدول النفطية غنى، فهي قامت منذ انفجار أسعار النفط عام ١٩٧٣ بوضع برنامج تسلح عملاق. فمنذ السبعينات باتت هذه الأرض بمثابة «الألدورادو» لكل منتجي الأسلحة. وكما أشرنا آنفاً استطاعت السعودية أن تحقق أكبر كمية من الإنفاق العسكري، إذا ما قسنا ذلك بمستوى الانفاق الفردي. ففي السنوات التي سبقت حرب الخليج الأخيرة بلغت النفقات العسكرية السعودية ما معدله ١٥ مليار دولار، أي ما يوازي ثلث النفقات العسكرية في بلدان الشرقين الأدنى والأوسط. وفي عام ١٩٩١ ارتفعت هذه النفقات إلى ٢٦ ملياراً، أي إلى ما يوازي النصف. وبشكل عام تبلغ قيمة النفقات العسكرية ونفقات التسلح في السعودية ما يوازي نفقات الدول المواجهة لإسرائيل مجتمعة، أي ما يوازي نفقات كل من مصر وسوريا ولبنان والأردن [(٢٩)].

تتميز سياسة التسلح السعودية ـ وبتأثير من المستشارين الأميركيين دون شك ـ بالميول إلى شراء كميات تتعدى ما هو ضروري، وإلى الحصول على تكنولوجيات حديثة جداً. وهذا ما أدى إلى أن تدفع السعودية أعلى الأسعار ثمناً في العالم، من دون أن يعني ذلك إطلاقاً أنها قد حصلت على أكثر أنواع السلاح فاعلية. وأدى ذلك أيضاً إلى الزام القوات المسلحة

---

(٢٩) عن نفقات التسلح في الشرق الأدنى راجع أبحاث معهد ستوكهلم عن السلام العالمي والكتاب السنوي عن التسلح، اوكسفورد، لأعوام عدة مختلفة. راجع أيضاً:

US Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditures and Arms Transfers 1990, Washington D.C. 1991; Yahya Sadowski, "Scuds versus Butter. The Political Economy of Arms Control in the Arab World," in: *Middle East Report*, 22 (July - Aug. 1992) 177, pp. 2 - 13.

وراجع أيضاً: عبد الرزاق فارس الفارس، «السلاح والخبز: الإنفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧١ (أيار/ مايو ١٩٩٣)، ص ٤ ـ ٢٤.

السعوديـة، ولوقت طويل، الاعتماد في استخدامهـا لأسلحتها وفي شراء قطع الغيـــار وفي اختيار التقنيـات، على الشــركات وعلى الخبراء من البلـدان المنتجة [٣٠]. ويرحب محتكـرو بيع الأسلحة بهذه التبعية للسـوق الأميركية، ويشيرون إليها لطمأنة المنتقدين الذين قـد يرون في تسلح السعودية خطراً محتملاً على إسرائيل. وتعد القدرات العسكرية السعودية كافية، مع الأخذ في الحسبان عدم قدرة السعودية على تحريك جـزء كبير من ترسانتها الحديثة دون مساعدة تقنية من الولايات المتحدة، إلى الحد الذي تمكن معه السلطات السعوديـة الحاكمة السيطـرة على شبه الجزيـرة العربيـة، وتهدد في الوقت نفسـه الدول المجـاورة، وخصوصـاً اليمن والأردن، وحتى حلفـائها قطـر وعُمان والإمـارات العـربية المتحـدة التي لكل منهـا مشـاكل حـدوديـة مع السعودية. لذلك لا تستطيع دول الخليج الصغرى إلا أن تنظر بقلق إلى قرار السعودية بعد حرب الخليج الثانية رفـع عدد قواتها العسكرية إلى ما يوازي ثلاثـة أضعاف، في حين أنها لم توافق على اقتراح عُمان القاضي بإنشـاء قوة مشتركة لمجلس التعاون الخليجي عـددها ١٠٠٠٠٠ رجل تحت إمرة قيادة موحدة.

أضف إلى ذلك أن الخطوة التي اتخذتها السعـودية في مجال التسلح التقني، وما يتطلب من إمدادات حديثة، قد دفعت إسرائيل إلى استقدام إنتاج حـربي أميركي يفوق نـوعياً مـا حصلت عليه السعـودية، وذلك بحجـة أو بخوف فعلي، أن يحصل في السعودية انقلاب ما أو ثورة ما توصل إلى الحكم

---

(٣٠) ينطبق ذلك على ما يوجد في السعودية من طائرات مراقبة من طراز أواكس ومن طائرات حربية حديثة من طراز فانتوم (F -15) وقد تم الإتفاق على تسليمها بعـد حرب الخليج. أنظر: Nadav Safran, *Saudi-Arabia: The Ceaseless Quest for Security*, Ithaca/ London 1988, p. 420ff; Anthony Cordesman, "Saudi F - 15 Sale Will Preserve the Balance in the Gulf," in; *Armed Forces Journal International*, 130 (Nov. 1992) 4, pp. 31 - 36 (32ff); *The Middle East*, Oct. 1992, p. 24.

نظاماً معادياً لإسرائيل. وبما أنه من غير المتوقع قيام السعودية باستخدام سلاحها ضد إسرائيل[٣١] أو شن إسرائيل حرباً ضد السعودية، فإن خطوات التسلح في السعودية وما يعقبها من خطوات إسرائيلية لن تؤدي إلا إلى زيادة القلق والخوف من التهديد في كل من الأردن وسوريا ومصر. وهكذا ترتبط دائرتا السباق على التسلح في المنطقة الواحدة بالأخرى.

من المؤكد أن تطور التسلح في الشرقين الأدنى والأوسط ليس نتيجة سباق تسلح فحسب، فثمة عوامل ثلاثة تؤدي فيه دوراً أساسياً. نشير أولاً إلى الضغط الداخلي على التسلح من قبل القادة العسكريين، ويضاف إلى ذلك ثانياً، وحتى نهاية الصراع بين الشرق والغرب على الأقل، جهود الدول العظمى لاستخدام قضية بيع الأسلحة كأداة سياسية تؤمن لنفسها منها اكتساب حلفاء. فبالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، وحتى وقت قصير قبيل انهياره، كانت هذه السياسة من الأدوار التي قام بها باتقان. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة فقد انحسرت هذه السياسة إلى حد ما في عهد إدارة كارتر لتعود مجدداً وبشكل شبه مفروض في عهد ريغن[٣٢]. وثالثاً وأخيراً، تؤدي الأسباب الاقتصادية بالنسبة إلى بعض الدول الأخرى الصغيرة التي تعرض أسلحة للبيع أيضاً، دوراً لا بأس به. وبالنسبة إلى عدد كبير من

---

(٣١) من العوامل التي تجعل احتمال قيام انقلاب في السعودية أمراً غير وارد، نشير كذلك إلى التبعية التقنية للولايات المتحدة، إذ ثمة تجهيزات تقنية تجعل من استخدام الطائرات الأميركية المباعة للسعودية عديمة إذا ما استخدمت ضد طائرات أخرى من صناعة أميركية. راجع: Cordesman, "Saudi F - 15 Sale,".

(٣٢) Michael T. Klare, "Fueling the Fire: How We Armed the Middle East," in: *The Bulletin of the Atomic Scientists*, 47 (1991) 1, pp. 19 - 26 (23); Richard D. Knieger, "The Economics of Arms Transfers: The Saudi AWACS and the Israeli LAVI Fighter," in; *Comparative Strategy*, 11 (July - Sept. 1992) 3, pp. 331 - 342 (331).

منتجي السلاح الـذين غالباً مـا يتعرضـون لأزمـات مالية تتنـاول ميزانهم التجــاري أو وضـع القطع الأجنبـي، يعــد الشرق الأوسط والشرق الأدنى اللذان يشتريان ما يوازي ثلث الإنتاج التجاري العالمي من السلاح، سوقاً لا يريد هؤلاء المنتجون خسارته بأي حال من الأحوال.

عـام ١٩٩١ سادت آمـال في كل مكـان بـالحد مستقبلاً مـن تزايـد التسلح في الشرقين الأوسط والأدنى. وكـان مبعث هـذه الآمال الإنتظـار أن يـؤدي إنهاء الحرب البـاردة إلى وقف محاولات الـدول العظمى استقطـاب المنطقة وتسليح زبائنها بعضها ضد بعض [٣٣].

وأخيراً، كان متـوقعاً أن تتعلم الدول العـارضة للأسلحـة في بلدان الشمال درسـاً من احتـلال العـراق للكـويت ومـا تجلى بعـد ذلك من قـوة عسكرية لديه. إنما هذه الآمال تبخرت بسرعة.

فمن جهـة لا يحتـاج السبـاق على التسلح بـالضرورة إلى أكثـر من عارض للســلاح. ويعتقد أنطـوني كوردسمان على سبيـل المثال، وهـو أحد الخبراء المرموقين في ما يتعلق بالتسلح في الشرق الأوسط، أن الجواب في غاية الوضوح بالنسبة إلى ما يتوجب فعله في الحالة المشار اليها من امداد الجانب الأميركي للجـانب السعـودي بـالســلاح. وفي ما يتعلق بتبـديـد المخـاوف الإسرائيلية، يـرى كوردسمان «أنــه لا بد من امداد إسرائيل بـالتكنولـوجيا وبالمســاعدة الضروريتين تمهيداً لازالـة خطر محتمل من امـدادات السلاح الاميركي للسعودية أو لدول الخليج»[٣٤]. هذا يعني وبكل بســاطة أن تظل الولايـات المتحدة الأميركيـة العارض الأول للسلاح، والمتحكمـة باتجاهـاته

(٣٣) قابل: Klare, "Fueling the Fire," p. 23.

(٣٤) أنظر: Cordesman: "Saudi F - 15 Sale," p. 36.

والمتاجر الأول به، وأن تظل أيضاً خالقة للأخطار، وفي الوقت نفسه بائعة ما يمكن به مواجهة مثل هذه الأخطار.

ومن جهة ثـانية لم تؤد تجربة العراق، مـع امتلاكه ترسـانة سلاح كبيرة ومع حـرب الخليج الثانيـة، إلى تـراجع الـدول المصنعة للسـلاح عن تصديرها إلى دول المنطقة. وما أعلنه الرئيس بوش مباشرة بعد انتهاء حرب الخليج في أيار/مايو ١٩٩١ من مبادرة إلى مراقبة التسلح في الشرقين الأدنى والأوسط لم يكن، إذا ما نظرنا إليـه في ما بعد، أكثر من مجرد دعوة لم يصر على احترامها بالفعـل. وفي وقت مبكر، أوضحت الولايات المتحـدة حرفياً أن هذه المبـادرة لن تكون عقبة أمام المصـالح المشروعة لأصدقائهـا في المنطقة، ولا أمـام مصالـح السوق عنـد المنتجين الأميركيين [٣٥]. كـذلك رأى خبراء التسلح الاميركيـون في هـذه المبادرة أداة تمنـع الدول «غير الصـديقـة» في المنطقة، مثل سـوريا وإيران وليبيـا أو سواها، من الحصـول على امدادات الأسلحة [٣٦].

وبالفعل أبرمت الولايات المتحدة الأميركية وحدها بين آب/أغسطس ١٩٩٠ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ عقـود تسليم أسلحة مع دول شرق أوسطية وأخرى في الشرق الأدنى، بما يزيد على ١٩ مليار دولار، منها عقود توازي ٦ مليارات دولار أبرمت بعد إعـلان مبادرة الرقابة على التسلح. ومن العقود المبرمة نجد أن أميركا قد تعهدت بيع أسلحـة هجومية، مثل الدبابات القتاليـة الثقيلة والطائرات القتـالية والمروحيات الهجـومية [٣٧]. أما الـدول

(٣٥) قابل: *International Herald Tribune*, 1/2/5/1991; *al-Ahram*, 19/6/1991; Sadowski, "Scuds versus Butter," p.4.

(٣٦) Kemp, *Middle East Arms Race*, p. 181.

(٣٧) *Arms Control Today*, (March 1992), p. 34f.

الخمس الكبرى المصـــدرة للســــلاح، وهي الـــولايـات المتحـــدة والاتحاد السوفياتى وبريطـانيا وفرنسا والصين، فقد صدرت إلى المنطقــة إبان حرب الخليج مع بـداية عـام ١٩٩١، إنتـاجاً حـربيـاً بلغت قيمته ١٢ مليـاراً من الدولارات[٣٨]. وتؤدي الحوافز الاقتصادية دوراً رئيسياً هنا، وذلك ليس من جانب الدول العارضة للســلاح فحسب، إذ علينا أن نعلم أن متاجرة السلاح هذه لا بد أن تتبعها أرقام أخـرى بشكل عمولة يراوح معدلها بين ٥ و ١٠ في المئـة من قيمــة الصفقـة. والمبالــغ هذه تحسب عـادة للقـادة السيـاسيين والعسكريين الذين يتولون قرار شراء الأسلحة [٣٩].

٣ ـ المقتضيات الإقليمية والسياسية

من النـاحيـة الاقتصــاديــة تعـد نفقـات التسلح في الشرقين الأدنى والأوسط، وبشكل خاص ما يصرف منها على استيراد المنتوجات العسكرية، استنـزافاً لا بأس بـه لخيرات هـذه المنطقة ومـواردهـا. ويبرر ذلك أحيانـاً بـالإشـارة إلى ضرورة إعـادة تـوزيع (Recycling) البترودلاور. ومثل هـذا التبرير يغذي الـوهم الذي يقول إن الدول المصـدرة للنفط، ولأن صـادراتها

---

(٣٨) منهـا ٤,٤ مليـارات للـولايـات المتحدة، و ٣,٥ مليـارات لبريطـانيـا. و ٢,٥ مليـار لـلإتحاد السوفياتى، و ١,٥ مليار لفـرنسا، و ٣٠٠ مليون دولار للصين. أنظر: *The Middle East*, (Oct, 1992), p.15.

(٣٩) قابل: Yezid Sayigh, "Arab Regional Security: Between Mechanics and Politics," in: *The RUSI-Journal*, 136 (Summer 1991) 2, pp. 38 - 46.

تعد المنتوجات العسكرية التي غالباً ما لا يكون سعرها سعراً اقتصادياً صرفاً من الأمور التي تؤدي عادة إلى الفساد. فإمداد جيش ما بالدبابات يؤدي عادة إلى دفع الرشاوى التي تدفع مع صفقة آلات زراعية مثلاً. كذلك يعد الفساد ظاهرة ليست غريبة عن الجيوش في أوروبا الغربية. أما في الشرقين الأدنى والأوسط فإن الفساد يعد أكثر انتشاراً لعدم رقابة البرلمانات على العسكريين.

النفطية لا تكلفهـا جهوداً انتاجية تـذكر،فهي تقبض مقابل لا شيء تقـريباً. ومثل هذه الآراء تتناسى أن استخراج النفط يعني عملياً استهلاكاً للرأسمال الـذي كان يجب أن يعـوض عليه من خـلال استثمارات جديـدة. والتسلح واستيراد السـلاح لا يستطيع أن يحقق ذلك، لأن إعـادة تـوزيع العـائدات النفطية على التسلح تتم على حساب الاستثمارات المنتجة.

ومن الـوهم الاعتقاد بأن الشرق وبسبب ثـروتـه النفطية، هـو على درجـة من الغنى تسمح لـه بـالانفـاق على التسلح دون حـدود. فكل دول المنطقـة، حتى الـدول المنتميـة إلى منظمـة «اوبيك»، قـد واجهت عجـزاً في ميزانياتها إبان حرب الخليج الثانية وهي لم تتمكن من تغطية هذا العجز إلا على حساب ما تملكه من احتياطي مالي. ومن نتائج هذا العجز في الميزانيات أن قلصت الدول العـربية الغنية برامج مساعـداتها للدول الفقيرة، فهبطت هذه المساعدات منذ بدايـة الثمانينات وحتى نهايتها، إلى مستوى الربع [٤٠]. وبعـد حـرب الخليج الثـانيـة تـوجـب على أكثـر الـدول غنىً، كـالكـويت والسعودية، أن تتوجه نحو السوق المالية العالمية.

أمـا بـالنسبـة إلى الـدول الكبيرة بعـدد سكـانها، والتي ليست من المنتجين الكبار للنفط، فإن الـوضـع فيها يبـدو أكثر قسـاوة. فمعظم الدول العربية، وكـذلك اسرائيل، هي دول تعاني مديونية كبيرة للخـارج. فديون كل من مصر والأردن والمغرب وسـوريا تـوازي ما نسبتـه ١٠٠ في المئة من قيمة الانتاج القومي. وقد تقل النسبة قليلاً أو ترتفع في هذا البلد أو ذاك. أما في العراق، ومع العلم أن التقـديرات ليست دقيقـة جداً، فإن هذه النسبـة قد

---

(٤٠) من ٩,٥ مليـارات عـام ١٩٨٠ انخفضت إلى ١,٥ مليـار عـام ١٩٨٩. راجع: البنك الـدولي، **التقرير الخاص بالتنمية في العالم**، واشنطن، ١٩٩٢.

تبلغ ٢٠٠ في المئة. وقد تكون ديون هـذه الدول أشد وأكبر من ديون بعض البلـدان الأخرى المعـروفـة بكثرة ديـونها، كـالبرازيل والمكسيك والفيليبين وبولونيا. ومن جهة ثانية فقد يعود جزء مهم من هذه الديون مباشرة أو غير مباشرة إلى النفقات المخصصة للتسلح.

صحيح أن نفقات التسلح قد انخفضت في هذا البلد أو ذاك من بلدان الشرقين الأوسط والأدنى، وذلك خـلال الثمانينـات كما أشرنـا، إلا أن معظم الدول قـد وجد نفسه مضطـراً، بسبب انخفاض العـائدات النفطية وبسبب عجز ميزانياته وبسبب العجـز التجاري، إلى القيام ببرامج الاصلاح الهيكلي وإلى تبني ميـزانيـات تقشفية. ومع ذلـك، وخلافـاً لما هي الحال في منـاطق أخرى من العالم، ظلت حصـة الانفاق على التسلـح في بلدان الشرقين الأوسط والأدنى مرتفعـة. أما نصيب الانفاق على التربية والشـؤون الاجتماعية فقد انخفضت، كما انخفضت الاستثمارات بنسبـة أعلى من نسبـة انخفـاض النفقـات على التسلـح. وفي حين انخفضت في العـالم إجمالاً نسبـة نفقـات التسلح من ٣٢ في المئة من الموازنة عام ١٩٧٠ إلى مـا نسبته ١٩ في المئة عام ١٩٨٠، وإلى ١٧ في المئـة عـام ١٩٩٠، وفي حين انخفضت هـذه النسبـة في بعض بلـدان العالم الثـالث من ٣٣ في المئة عـام ١٩٧٠ إلى ١٥ في المئة عـام ١٩٩٠، فقد ظلت حصة الانفـاق العسكري في البلدان العربية ثابتـة تقريباً، بنسبة ٢٥ ـ ٢٦ في المئة[٤١]. وبالمقابلة ببلدان أخرى في العالم، نلاحظ أذاً أن نسبة الانفـاق العسكري كانت في المنطقـة وحتى منتصف السبعينات أدنى نسبياً مما هي عليه في بلدان أخرى. لكن هذه النسبة ارتفعت بعد ذلك وفاقت

(٤١) راجع: فارس، «السلاح والخبز»، ص ٩ وما يليها. إن المعطيـات المقدمة عن الدول العربية هي ما يعادل المعطيات في الشرقين الأدنى والأوسط دون حسبان دول المغرب.

ما هو مألوف عالمياً. أما التأثيرات الاقتصادية لهذا الانفاق فهي كبيرة. إبان الثمانينات، وهي السنوات التي شهدت أزمات اقتصادية قاسية، قدرت نسبة الانفاق على الدفاع العسكري عام ١٩٨٢ بـ ١٣ في المئة من الناتج القومي، وبلغت هذه النسبة عام ١٩٩٠ نحو ١١ في المئة. لكن مقابل ذلك انخفضت حصة الاستثمارات من ٢١ في المئة إلى ١١ في المئة[٤٢].

ثمة دول قليلة في المنطقة استطاعت تكييف نفقاتها العسكرية المرتفعة مع مستوى إنفاق حكومي رفيع نسبياً على الشؤون المدنية. وهنا تعد سوريا المثل الأوضح. فقد عاش هذا البلد في الثمانينات أزمة اقتصادية قاسية، نتجت من سياسة اقتصادية وتنموية خاطئة أكثر منها من نفقات عسكرية مرتفعة. فمنذ عام ١٩٧٣ استطاعت سوريا أن تقبض نوعاً من «الفائدة الحربية»؛ فبسبب موقعها الاستراتيجي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي استطاعت سوريا أن تلزم دول الخليج العربي دفع معونة تضامن عالية، وأن تكسب أيضاً معونات لا بأس بها أنفقت على الأمور العسكرية، وعلى مشاريع التنمية. ومن المؤكد أيضاً أن جزءاً مهماً من هذه المعونات الاقتصادية والتنموية لم يكن يقدم لو لم تكن سوريا خصماً رئيسياً لإسرائيل.

كذلك تعد سوريا من المستفيدين القلة اقتصادياً من حرب الخليج الثانية، إذ إنها بقرارها الوقوف إلى جانب التحالف ضد العراق استطاعت اكتساب مساعدات مالية لا من الدول الأوروبية فحسب، وإنما أيضاً من دول مجلس التعاون الخليجي. وتقدر الهبات التي تلقتها سوريا خلال عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ من دول المجلس بنحو المليارى دولار. ويتوقع

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢١.

مساعدات إضافية بموجب الاتفاق المعقود في آذار/ مارس ١٩٩١ بين سوريا ومصر ومجلس التعاون، والمعروف باعلان دمشق. أما ما تم تقديمه حتى الآن من مساعدات فهو ليس بالضرورة مدفوعات مخصصة لاستيراد السلاح فقط، بل هو في قسم كبير منه مخصص لمشاريع مدنية. أما سوريا فقد استطاعت مرة أخرى ان تستثمر تسلحها العسكري اقتصادياً (٤٣).

ومع ذلك، لا يستطيع أي بلد من الشرقين الأدنى والأوسط أن يتجنب المقتضيات السياسية التي تنتج من تسلح ثقيل.

إن التسلح الزائد في المنطقة، كما اشرنا سابقاً، يساهم في انتشار الفساد. فهو يقوي كل النخب الاقتصادية والسياسية، والذين يستفيدون من إقرار وتنفيذ مثل هذا الاستخدام غير المنتج للموارد، كما أنه يقوي موقع العسكريين. إن كل أنظمة الحكم، باستثناء الملكية التي ليست أقل تسلطاً، هي أنظمة تمتاز بصبغة عسكرية أو شبه عسكرية. ولا ينطبق ذلك على سوريا والعراق وليبيا والسودان والجزائر فحسب، بل على مصر وتونس وإسرائيل كذلك التي يعد اصحاب القرارات السياسية فيها عسكريين قدامى. كما يمتاز الجهاز العسكري بثقل سياسي كبير، بل إن الحياة العامة في معظم بلدان المنطقة، تعسكرت إلى حدٍ كبير. فالكادرات الأكثر كفاءة لا تستوعب في القطاعات الاقتصادية المدنية، وخصوصاً في القطاع العام والبيروقراطية، بل في القطاع العسكري، ومن ضمنه المؤسسات الاقتصادية والعلمية العسكرية (٤٤).

---

(٤٣) راجع: Perthes, "Syrien".

(٤٤) راجع: Elizabeth Picard, "Arab Military in Politics: From Revolutionary Plot to Authoritarian State," in: Giacomo Luiciani (ed.), *The Arab State*, Berkely/ Los Angeles, 1990.

انطلاقاً من الموقع الذي يحتله العسكريون نجد ثمة ميلاً للابقاء على نوع من التوتر وإيجاد حلول عسكرية لمشاكل داخلية وخارجية. ويستخدم الجهاز العسكري في معظم دول المنطقة لتأمين سلامة النظام داخلياً، مثلما أو أكثر مما يستخدم لسلامة الحدود. وفي سوريا والعراق والسعودية، كما في بلدان أخرى، تحتفظ السلطات بوحدات خاصة تكون مهماتها حماية النظام ويكون بمقدورها في حال الضرورة، السيطرة حتى على القوات العسكرية النظامية.

إن عقبة توجيه القوات العسكرية لضربات في الداخل هي أقل من عقبة توجيه ضربات نحو الدول المجاورة ،لأن معظم أنظمة المنطقة قد فقد منذ وقت طويل شرعيته. وهو يواجه معارضة من قبل التيارات الديموقراطية أو الإسلامية أو الإثنية الانفصالية. نذكر فقط أن معظم ضحايا الأسلحة الكيميائية في العراق كانوا من سكان العراق نساءً ورجالاً.

يعد الغزو العراقي للكويت من أخطر افرازات التسلح الثقيل في المنطقة. فقد امتزجت هنا المقتضيات السياسية والاقتصادية لانتشار السلاح الواسع. فالهجوم على الكويت كان بحوافز اقتصادية قبل أي شيء آخر، إذ بعد ثمانية أعوام من حرب استمرت مع إيران، أصبح العراق منهوكاً من الناحية الاقتصادية، وديونه الخارجية بلغت ما بين ٨٠ و ٩٠ مليار دولار ـ وأكثر هذه الديون كان لحساب جيرانه من دول الخليج ـ إنما في الوقت نفسه، كان للعراق ترسانة كبيرة من الأسلحة وجيش اكتسب خبرة واسعة. لقد أوهم التسلح العراقي القيادة السياسية العراقية أنها من طريق استخدامه ضد الكويت، تستطيع أن تتغلب على مشاكلها الاقتصادية [٤٥].

(٤٥) راجع: Volker Perthes, *Regionale Auswirkungen, des Zweiten Colfkrieges*, Bom/ Disburg 1991, p. 19ff.

لقد تجلت الروابط بين تزايد التسلح في منطقتي الشرق الأوسط والشرق الأدنى وبين الكارثة المتمثلة بحرب الخليج الثانية، في خلال الأشهر الأولى لهذه الأزمة. ومبادرة الرئيس بوش لمراقبة التسلح التي طرحها في أيار/مايو ١٩٩١ لم تكن إلا وجهاً من وجوه الإعتراف بهذه الأزمة. لكن محاولته الحد من تدفق الاسلحة، وطلب ذلك من الدول العارضة لبيع السلاح لمنطقتي الشرق الأوسط والشرق الأدنى سرعان ما غاصت في الرمال.

٤ ـ مراقبة التسلح والحد منه في الشرقين الأوسط والأدنى

للتخفيف من وتيرة التسلح وللحد من اتساعه في منطقتي الشرق الأوسط والشرق الأدنى، لا بد من أخذ الخطوات التي تتخذها الدول العارضة للسلاح في الحسبان. في هذا الاطار قدمت اقتراحات عدة، منها إعادة إحياء الحوار البناء مع الدول الرئيسية المصدرة للسلاح، من أجل مراعاة القواعد في تسويق السلاح وانتاجه. كذلك أثيرت فكرة فرض حظر اقتصادي وسياسي على دول المنطقة التي تعمل على تطوير سلاح نووي أو التي لا تريد الإندماج في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية أو لا تلتزم بها، أو تلك القادرة على بناء صناعتها العسكرية بنفسها[٤٦]. ونشير هنا إلى الاشكالية التي تثيرها الخطوات العملية لهذا الحظر، ذلك أن الغرب، وهو هنا المصدر الأساسي للسلاح، لم يكن في الماضي وسيطاً محايداً في الشرقين الأدنى والأوسط، ولا ينتظر منه أن يكون كذلك مستقبلاً. من الأنسب إذاً إيجادحوافز إيجابية تشجع دول المنطقة على مراقبة التسلح واتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى نزع الأسلحة.

(٤٦) قابل: Klare, "Fueling the Fire," p. 26; Ali, "Quality vs. Quantity," p. 73.

من أهم الإقتراحات في هذا المجال محاولة الربط بين مشكلتي المديونية والتسلح من طريق اعتماد مبدأ"Debt - for - Arms-Swaps" (الديون مقابل السلاح). هذا يعني أن تقوم الدول أو المؤسسات الدائنة بالتخلي عن جزء محدد من الديون المترتبة لها مقابل قيام الدول المدينة بخفض ميزانياتها المخصصة للدفاع، بحيث يتماشى كل تخفيض على الموازنة العسكرية بدولار واحد مع إعفاء الديون من دولارين(٤٧).

إن اجراءً من هذا النوع سيمثل حافزاً حقيقياً لخفض النفقات العسكرية، على عكس الإجراءات التي اتخذت خلال حرب الخليج عندما أعفي بعض البلدان، مثل مصر التي اشتركت في التحالف ضد العراق، من جزء من ديونه الخارجية. ويتعزز مبدأ «الديون مقابل السلاح» لكونه اقتراحاً نابعاً من المنطقة، وتحديداً من الأردن.

كذلك يمكن التفكير في حوافز اقتصادية أخرى تساهم في التخلص من التسلح، كتسهيل الحصول على تكنولوجيات متطورة أخرى، أو بتحسين شروط تقديم المساعدات الإنمائية، أو فتح الأسواق وتقديم مساعدات التسويق إلى المنتوجات التي تصدر من بلدان عملت على تخفيض مستوى التسلح لديها. وقد تساهم هذه الاجراءات في ترغيب النخب التي كانت مصالحها مرتبطة بالعسكر والنفقات العسكرية إلى اعادة توجيه الموارد المتوافرة كي توظف في مشاريع انمائية. أما الاشكالية البارزة هنا فتتمثل بمصالح الدول العارضة للسلاح، مع العلم أن عدد مثل هذه الدول قد ارتفع منذ بداية التسعينات، حما ارتفعت مشاكلها الاقتصادية والمالية.

ما لا شك فيه أن التوجه إلى خفض التسلح ومراقبته في دولة ما، لا بد

---

(٤٧) قابل: Sadowski, *Scuds versus Butter*, p. 9ff.

من أن يكون نـابعاً أول الأمر من الدولـة عينها التي تريد خفض سـلاحها. وهذا يتطلب أيضاً وبكل تأكيد، حمايـة وضمانات دولية. أما المدخل الفعلي إلى التخلص من التسلح الثقيل فمجاله سيـاسي قبل أي أمرٍ آخر. وهذا يعني ايجاد حل سياسي يستطيع ان يقبله كـل الأطراف التي تشارك في إيجاد حل للازمة الفلسطينية التي تعد نواة الصراع العربـي ـ الاسرائيلـي. أما الصيغة التي يتم تـداولها كحلٍ لهذا الصراع (صيغـة الأرض مقـابل السـلام) التي تعطي الفلسطينيين الحق في إقامـة كيان سياسي، وفي نهايـة المطاف الحق في إقامة دولـة مستقلة، فهي أصبحت من حيث المبدأ مقبولـة من كل الأطراف. أما الشكل النهائي لهذه الصيغة فمسألة ما زالت مفتوحة حتى الآن.

هناك امكـانات لتخفيف التـوتر في المنطقـة حتى قبل عقد معـاهدة سلام بين إسرائيل وجيرانها. وخلافاً لما يظن الكثيرون، فإن الإجراءات التي تسمى اجراءات بناء الثقة، ليست غريبة عن جو المنطقة، ومنها نزع السلاح على الجبهات أو على بعـض الأجزاء منهـا، في الجولان وفي سيناء بعـد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، وكذلك مرابطة قوات مراقبة من الأمم المتحدة في الجولان، وكذلك على الأقل قبل الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، الحوار الصامت الذي قادته إسرائيل وسوريا بوساطة الولايات المتحدة. وفي الخليج كانت مبـادرة إيران ارسـال فرق لاطفاء حـرائق آبار النفط في الكـويت بعد تحريرهـا، واتفاق ايران مع السعوديـة على مسألة الحجاج، من العـلامات الدالة على امكـان بناء الثقة بين دول المنطقة. وبـالطبع إن استعداد إسرائيل والدول المواجهة لها ومنظمـة التحرير الفلسطينية للحوار والمفـاوضات هو بحد ذاته عامل بناء ثقة.

حتى لو تصورنا امكانية توقيع معاهدة سلام تنهي النزاع العربي ـ

الإسرائيلي، وهو قد يحصل آجلاً أو عاجلاً، ولو تبع ذلك انسحاب الجيش الإسرائيلي على الأقل من جزء كبير من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ومن مناطق عربية أخرى جرى احتلالها في ما بعد، فإن المنطقة تظل حبلى بالمشاكل، ومنها السؤال الذي يتعلق بمصير الفلسطينيين الذين يعيشون في أرض الشتات العربية، وبسبل إندماج اسرائيل بالمنطقة.

وعلى الجانب الإسرائيلي نجد قلقاً قد يكون مبالغاً فيه، ولكنه خوف حقيقي من امكان تسلم القوى الإسلامية زمام السلطة سلماً او بالثورة في الأردن ومصر أو في بلدان عربية أخرى. أما الأنظمة العربية فهي تنظر بعين القلق أيضاً إلى داخل المسرح السياسي الإسرائيلي، حيث قد تصل كتلة الليكود إلى السلطة مرة أخرى. وفي الخليج ستستمر الصراعات على الرغم من التحولات الإيجابية التي قد تطرأ على العلاقات العربية ـ الإسرائيلية. وهنا يطرح السؤال حول سبل عودة العراق للتكيف مع محيطه العربي والعالمي، هذا إذا أردنا الحؤول دون بروز تيارات انتقامية قوية في العراق. وبسبب هذه الحفنة من المسائل والصراعات المفتوحة، لا بد لنا من الاعتقاد باستمرار الحفاظ على مستوى رفيع من التسلح في معظم دول المنطقة، ومن الاعتقاد أيضاً أن معظم جيوش المنطقة ستحافظ على جهوزيتها لتتمكن من تجاوز كل الاحتمالات المطروحة.

ما دام الحديث يدور عن تنازلات على الأرض، فإن الآمال التي تتعلق بالحد من التسلح لا تزال مبكرة. فإسرائيل لن تتنازل اطلاقاً عن أسلحتها النووية ما دام السلام مع جيرانها غير ثابت. كذلك لا يمكننا انتظار تخلي الدول العربية عن اسلحتها الكيميائية ما دامت اسرائيل هي المحتكرة

للسلاح النووي[٤٨]. أما على المدى الطويل، فإننا لن نجد طريقاً يقود إلى جر إسرائيل لفتح حوار حول احتكارها للسلاح النووي. ومن الطروحات الأكثر واقعية للمستقبل المتوسط مشروع خلق منطقة في الشرقين الأوسط والأدنى خالية من أسلحة الدمار الشامل [٤٩]. أما إسرائيل فما زال موقفها من هذا الاقتراح الذي يعني تنازلها عن جزء من تفوقها، سلبياً. أما الضمانات الأمنية التي قد تعطيها الدول الكبرى لدول المنطقة فتستطيع أن تساهم في استعداد الافرقاء للحد من التسلح [٥٠].

على المدى الطويل، إذا أردنا تجاوز بعض الكوارث، مثل حربي الخليج الأولى والثانية، وتحسين شروط التنمية فعلاً في المنطقة، لا بد من تجهيز منطقتي الشرق الأوسط والشرق الأدنى ببنية أمنية تعاونية تساهم في تأمين الحياة دون استعداد دائم للحرب. خطوة فعالة في هذا الاتجاه ربما تتمثل بإقامة بنية حوار دائمة على مثال «مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا» (CSCE)[٥١]. فإلى جانب مسألة التسلح التي سوف تكون على عاتق مثل هكذا مؤتمر في الشرقين الأدنى والأوسط بحثها وإيجاد حل لها، ثمة مسائل أخرى مطروحة، منها مشاكل الديموقراطية وحقوق الإنسان والمياه والبيئة،

---

(٤٨) قابل: Geoffry Kemp/ Shelley A. Stahl, "Arms Control in the Middle East and South Asia: Goals, Methods, and Limitations," in: *Arms Control*, p. 169f.

(٤٩) كما أشار إلى ذلك إعلان دمشق الموقع بين سوريا ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي في ٦/٣/١٩٩١، حول الموقف المصري بشكل خاص، راجع: فخر، «أزمة حول المفهوم».

(٥٠) قابل: Lodgard, Vertical and Horizontal Proliferation, p. 7; Ephraim Karsh, "Neutralization: The Key to an Arab - Israeli Peace," in: *Bulletin of Peace Proposals*, 22 (1991) 1, 0pp. 11 - 23.

(٥١) قابل: Sayigh, *Arab Regional Security*; Frank Schimmelpfennig, *Konferenzdiplomatie als regionale Friedensstrategie. LaBt sich das KSZE-Modell auf den Vorderen Orient ubertragen?*, Hamburg 1991 (Hamburger Beitrage Zur Friedensforschung und Sicherheitspolitik, No. 60).

كما عليها البحث في مسألة التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة. فالكثير من هذه المسائل مطروح الآن على جدول أعمال الحوار في المفاوضات المتعددة الأطراف الشرق أوسطية. ولكن هناك مشاكل لن تجد حلاً جدياً لها إلا بعد الوصول إلى معاهدة سلام أو أقله بعد الاتفاق على مبادىء أساسية تمهد لاقامة السلام. وكما كان الأمر بالنسبة إلى سيرورة مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا الذي لم يتمكن من بدء عمله بجد إلا بعد الاعتراف المتبادل من قبل طرفي أوروبا، كذلك ربما لا تبدأ سيرورة مثل هذا المؤتمر في الشرقين الأوسط والأدنى إلا بعد انتهاء حوار السلام في المحادثات الثنائية. وحتى ذلك الوقت ستظل المنطقة محافظة على مستوى تسلحها الرفيع.



فولكر برتس

ـ من مواليد عام ١٩٥٨

ـ حائز على دكتوراة في العلوم السياسية من جامعة دويسبرغ (ألمانيا ـ ١٩٩٠)

ـ أستاذ مساعد في الجامعة الأميركية في بيروت (١٩٩١ ـ ١٩٩٣)

ـ باحث في معهد ابنهاوزن (ألمانيا) للعلاقات الدولية منذ عام ١٩٩٢ ومسؤول قسم الشرق الأوسط وبرنامج المتوسط التابعين للمعهد

ـ محاضر في جامعة ميونخ منذ عام ١٩٩٣

ـ له العديد من الكتب والمقالات حول الشؤون العربية والشرق أوسطية، من بينها:

لبنان بعد الحرب الأهلية ـ ١٩٩٤ (بالألمانية)

الاقتصاد السياسي لسوريا في ظل حكم الأسد ـ ١٩٩٥ (بالانكليزية).

لوحة الغلاف للفنان
حسين ماضي